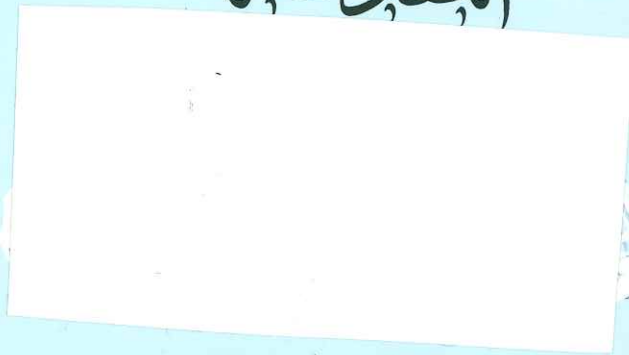




موسى وعترته
القيصر ومكائيل والإخلاق
العربية والإسلامية

(١)
المقدمة



الباحث الرئيسي ورئيس الفرقة العلمية
أ.د. قرظوق بن صنيان بن تيناك

دار رواج للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ج) مرزوق بن صنيطان بن تنباك ، ١٤٢١ هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
موسوعة القيم ومكارم الأخلاق العربية والإسلامية/مرزوق بن صنيطان بن
تنباك ... [أخ] . الرياض .
٥٢ ج؛ ٢٤×١٧ سم
ردمك : ٤-١٨٥-٣٨-٩٩٦٠ (مجموعة)
٠-١٨٧-٣٨-٩٩٦٠ (ج ١)
١- الأدب العربي - موسوعات - ابن تنباك ، مرزوق بن
صنيطان (م . مشارك)
ديوي ٨١٠،٣ ٢١/٢٠٧٨

رقم الإيداع : ٢١/٢٠٧٨

ردمك : ٤-١٨٥-٣٨-٩٩٦٠ (مجموعة)

٠-١٨٧-٣٨-٩٩٦٠ (ج ١)

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

الباحث الرئيسي، رئيس الفريق العلمي
والمشرف على الموسوعة

الأستاذ الدكتور مرزوق بن صنيان بن تنباك

www.mtenback.com

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

www.mtenback.com

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

www.mtenback.com

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

www.mtenback.com

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

مدير المشروع

الأستاذ الدكتور عوض بن حمد القوزي

www.mtenback.com

لجان العمل في الموسوعة

اللجنة العلمية

- أ.د. مرزوق بن صنيان بن تيباك مقررًا
د. عبدالله بن أحمد الفيقي عضواً
أ.د. مسعد بن عيد العطوي عضواً

لجنة التحكيم

- د. عائض بن نبيه الرادادي مقررًا
أ.د. عوض بن حمد القوزي عضواً
د. عبدالرحمن بن إسماعيل السماعيل عضواً

لجنة الصياغة والتحرير

- أ.د. مرزوق بن صنيان بن تيباك مقررًا
د. صالح بن سليمان الوهبي عضواً
أ.د. محمود بن جبر الربداوي عضواً

لجنة المتابعة

- د. مسعد بن سويلم الشامان مقررًا
د. عيسى بن عودة الشريوفي عضواً
د. صالح بن معيض الغامدي عضواً

لجنة التنفيذ الإدارية

- د. أحمد بن حسين الفقيه مقررًا
د. عبد الله الحزيمي عضواً
أ. الياس إنطانيوس جرجس عضواً
أ. سهيل بن مرزوق العمري عضواً

الباحثون

الإسم	جهة العمل
د. ابتسام خير الدين عبدالفتاح	قسم اللغة العربية/جامعة عين شمس/مصر
د. إبراهيم يحيى الشهابي	قسم اللغة الإنجليزية/جامعة دمشق/سوريا
د. أحمد محمود الحصري	قسم اللغة العربية/جامعة دمشق/سوريا
أ.د. أحمد يوسف شاهين	كلية دار العلوم/جامعة القاهرة/مصر
د. أحمد مطر العطية	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
أ.د. أمينة محمد بيطار	قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
أ. تميم محمود فاخوري	كلية الآداب/جامعة حلب/سوريا
أ.د. جعفر ذك الباب	كلية الآداب/جامعة دمشق/سوريا
أ. حسن إبراهيم الفقيه	عميد كلية المعلمين بالقنفذة
د. حسن البنا عز الدين	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. حسين علي حموي	اتحاد الكتاب العرب/جامعة دمشق/سوريا
د. الحسين الخزينة	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. خالد فهمي إبراهيم محمد	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة دمشق/سوريا
أ. خليل محمود الصمادي	مدارس نجد الرياض
د. رجاء عودة	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. رثيفة محمد أبو راس	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة حلب/سوريا
د. سر الختم الحسن عمر	قسم الثقافة الإسلامية/كلية التربية/جامعة الملك سعود
أ.د. السيد إبراهيم محمد	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
أ.د. السيد إبراهيم الشراوي	قسم اللغة العربية/جامعة المنوفية/مصر

الإسم	جهة العمل
أ. صفوان عبدالرحيم عثمان	معهد اللغة العربية/جامعة الملك سعود
د. فاطمة الأمين جمعة	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. فاطمة عبدالمقصود النجار	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. طارق سعد شلي	قسم اللغة العربية/جامعة عين شمس/مصر
أ.د. عبدالحميد عبدالمنعم مذكور	كلية دار العلوم/جامعة القاهرة/مصر
د. عبدالرحمن بهجت دركزلي	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة حلب/سوريا
د. عبدالمنعم مكي	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
أ.د. عبدالقادر عبدالله عرابي	قسم الاجتماع/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
أ. عبدالناصر عمر سعيد	مدارس نجد الرياض
د. عبدالهادي الحاج	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. عدنان عبد ربه	قسم اللغة الإنجليزية/جامعة دمشق/سوريا
أ. د. علي إبراهيم أبوزيد	قسم اللغة العربية/جامعة المنصورة/مصر
د. عمر محمد الأمين	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
أ. مأمون محمد صاغر جي	مجمع اللغة العربية/دمشق/سوريا
د. ماجد مصطفى الصعيدي	قسم اللغة العربية/جامعة عين شمس/مصر
د. ماجد يحيى أبو ماضي	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة دمشق/سوريا
أ.د. محمد إبراهيم الطاووسي	قسم اللغة العربية/جامعة عين شمس/مصر
د. محمد أديب جمران	الجمعية السعودية للثقافة والفنون/الرياض
د. محمد حسان الطيان	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الكويت
أ.د. محمد يونس عبدالعال	قسم اللغة العربية/جامعة عين شمس / مصر

الإسم	جهة العمل
أ.د. محمود محمد فاخوري	كلية الآداب/جامعة حلب/سوريا
أ.د. محمود جبر الربدابي	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
أ.د. مختار إبراهيم عجوبة	قسم الاجتماع/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. مصطفى حسين	كليات البنات/الرئاسة العامة لتعليم البنات
أ. منال عبدالمقصود النجار	التعليم العام بالرئاسة العامة لتعليم البنات
د. نبيل سيد عبدالفتاح محمد علي	قسم اللغة العربية/جامعة عين شمس/مصر
أ. نهلة فيصل الأحمد	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة دمشق/سوريا
د. وليد محمد نجيب مشوح	اتحاد الكتاب العرب/دمشق/سوريا
أ. يسري محمود صافي	قطاع خاص/الرياض

المحكمون

الإسم	جهة العمل
د. إبراهيم بن سليمان الشمسان	قسم اللغة العربية/جامعة الملك سعود
د. إبراهيم القرشي عثمان	قسم اللغة العربية/جامعة الملك سعود
د. أحمد صالح الطامي	قسم اللغة العربية/جامعة الملك سعود
د. أحمد مطر العظية	قسم اللغة العربية/جامعة الملك سعود
د. أحمد حسين الفقيه	طرق المناهج/كلية التربية/جامعة الملك سعود
أ.د. أسعد نظامي	قسم الاجتماع/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
إسماعيل زعنونة	قطاع التعليم الأهلي/الرياض
أ.د. أمينة محمد بيطار	قسم التاريخ/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
أ.د. حسن بن فهد الهويمل	قسم الأدب والنقد/كلية اللغة العربية/جامعة الإمام فرع القصيم/رئيس النادي الأدبي بالقصيم
د. حمد بن عبدالعزيز السويلم	قسم الأدب والنقد/كلية اللغة العربية/جامعة الإمام بالقصيم
د. حمد بن ناصر الدخيل	قسم الأدب والنقد/كلية اللغة العربية/جامعة الإمام بالرياض
خليل محمود الصمادي	مدارس نجد بالرياض
د. سر الختم الحسن عمر	قسم الدراسات الإسلامية/كلية التربية/جامعة الملك سعود
د. سعاد بنت عبدالعزيز المانع	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. صالح بن سليمان الوهبي	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. صالح بن معيض الغامدي	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
عاصم بهجت البيطار	مركز الملك فيصل بالرياض

الإسم	جهة العمل
د. عائض بن بنيه الراددي	وكيل وزارة الإعلام بالرياض
د. عبدالرحمن بن صالح العشماوي	قسم اللغة والأدب/كلية اللغة العربية/جامعة الإمام بالرياض
د. عبدالرحمن بن اسماعيل السماعيل	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. عبدالرحمن بن معلا اللويحي	قسم الشريعة/كلية الشريعة/جامعة الإمام بالرياض
د. عبدالرحمن بن عثمان الهليل	قسم الأدب والنقد/كلية اللغة العربية/جامعة الإمام بالرياض
د. عبدالله بن أحمد الفيافي	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. علي بن عبدالعزيز الخضيري	وكيل الرئيس العام لتعليم البنات/عضو مجلس الشورى
أ.د. علي الهاشمي	قسم الأدب والنقد/كلية اللغة العربية/جامعة الإمام بالرياض
د. عمر محمد الأمين	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
أ.د. عوض بن حمد القوزي	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. عيسى عودة الشريفي	عميد معهد اللغة العربية/معهد اللغة/جامعة الملك سعود
د. محمد أديب جهران	جمعية الثقافة والفنون السعودية بالرياض
د. محمد بن خالد الفااضل	قسم الأدب والنقد/كلية اللغة العربية/جامعة الإمام
د. محمد البقاعي	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. محمد رضا بن عبد الله الشخص	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
أ.د. محمد بن سليمان السديس	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. محمد بن عبدالله العزام	قسم الأدب والنقد/كلية اللغة العربية/جامعة الإمام بالرياض
أ.د. محمود جبر الربداوي	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. مسعد بن سويلم الشامان	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود

الإسم	جهة العمل
أ.د. مسعد بن عيد العطوي	قسم الأدب والنقد/كلية اللغة العربية/جامعة الإمام بالرياض
د. موسى بن مصطفى العبيدان	قسم اللغة العربية/كلية المعلمين/تبوك
أ.د. كمال بشر	كلية دار العلوم/جامعة القاهرة/مصر
أ.د. ناصر بن سعد الرشيد	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. ناصر بن عبدالرحمن بن خنين	قسم اللغة العربية/كلية اللغة العربية/جامعة الإمام بالرياض
أ.د. نورة بنت صالح الشمالان	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
أ.د. وليد قصاب	قسم اللغة العربية/كلية الدراسات الإسلامية والعربية بديي

المراجعون والمصححون

الإسم	جهة العمل
أ.د. عوض بن حمد القوزي	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
د. منصور بن زويد المطيري	قسم الثقافة الإسلامية/كلية الملك خالد العسكرية بالرياض
د. عمر محمد الأمين	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الملك سعود
أ. عبدالرحمن بن محمد الفيفي	قسم اللغة العربية/كلية الآداب/جامعة الإمام بالرياض
أ. عبد الناصر عمر سعيد	مدارس نجد بالرياض
أ. سالم بن محمد الفيفي	قسم الأدب والنقد/كلية اللغة العربية/جامعة الإمام بالرياض
أ. زينهم عبدالله مرسي	عمادة المكتبات/جامعة الملك سعود
أ. علي إدريس علي	مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض
أ. رشاد محمد الطباخ	عمادة المكتبات/جامعة الملك سعود
أ. يوسف يواقين	عمادة المكتبات/جامعة الملك سعود
أ. خالد أبو الهيجاء	التعليم الأهلي/الرياض
أ. حسب الرسول علي	كلية الملك خالد العسكرية

شارك في تصف النصوص

عبد الحليم خالد	صلاح محمد
خالد أبو عوف	حسن محمد
نادر سعيد	هشام الرشيد

التنفيذ والإخراج الفني

الياس إنطانيوس جرجس

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٩	توطئة
٢٥	التنفيذ والموسوعة
٣٠	أثر الدين في الأخلاق
٣٢	الأخلاق
٣٩	الأخلاق والقيم
٤٢	مصادر الأخلاق
٤٦	معنى القيمة
٦١	دراسة القيم
٦٦	مفهوم القيم
٧٢	علاقة القيم بالمعايير
٧٥	تصنيف القيم
٧٧	أهمية القيم
٨٠	وظائف القيم
٨٧	نشأة القيم
٩٥	التغير القيمي والأخلاقي
٩٩	رؤية مستقبلية للقيم
١٠٣	المصادر والمراجع

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

www.mtenback.com

توطئة:

ليس البحث في «القيم ومكارم الأخلاق» ترفاً علمياً، ولكنه نابع من ضرورة اقتضتها الحياة المعاصرة، فلقد كان لطغيان المادة على الفكر خطره، وعلى القيم ضرره، حين شغل الناس عن تلك الثوابت، وانصرف كثير منهم عن الموروث الذي صنعتته الحقب المتتابة، وغمته برعاية تامة في نفوس الأمة جيلاً بعد جيل حتى أصبح ثابتاً في روعها حبه والتعلق به، وغداً بمرور الزمن عنصراً من عناصر شخصيتها، ومعلماً مميزاً طويتها.

وهناك حقيقة مهمة لا ينبغي أن ندفعها، وهي أننا - نحن العرب - جزء من المجتمع العالمي الكبير، نعيش أحلامه وطموحاته، وتؤثر فينا العواصف التي تصيبه، ونحن بعبارة أخرى - مؤثرون متأثرون. إلا أن الملاحظ هو وقوعنا - غالباً - في الجانب المتأثر، وهذا ما يفسر خضوعنا وحيرتنا، وانجذابنا لكل برق لامع، إذ غلبتنا الحضارة الغربية بما أفرزت، وأحدثت فينا تجاوباً لا إرادياً، فكان لذلك ثمنه وهو التخلي قليلاً أو كثيراً عن بعض قيمنا ومبادئنا، واهترت ثوابت حياتنا الاجتماعية والفكرية، وكدنا ندوب في حمى طوفان التقدم الفكري والمادي الغربي، وهاهي روابطنا الأسرية الاجتماعية تكون أولى الضحايا لمكتسبات الحياة العصرية، فقد ضعف الترابط الاجتماعي الذي كان حزام الأمان في معترك الحياة، وكادت تلك القيم الموروثة والأخلاق المرعية أن تكون أثراً بعد عين، وحديثاً من الماضي وجزءاً من التاريخ. أما الصداقة والأمانة، والشجاعة، والحوار، والمروءة، والتسامح، والإيثار وغيرها من القيم فلم يعد لها ذلك الريق الذي كانت تهتز له النفوس من قبل، فأصبح الحديث عن الجود حديثاً عن التبذير وقلة التدبير، والحديث عن الشجاعة حديثاً عن الغفلة والجهالة، كما أن الحديث عن الأمانة أصبح مقترناً بقلة الذكاء وعدم القدرة على الكسب أو تحصيل

المصلحة واكتسابها من أي وجه، وقل ما تشاء عن موت حقوق الجوار والتسامح والإيثار وضعف المروءات، فضلاً عن اندثار بعض الأسس والمقومات المصاحبة لكثير من القيم التي كان المجتمع العربي يقدها ويحترم أهلها ومنتحليها.

أمام هذا الشعور المشوب بالخوف على تلك القيم من أن تندثر فتصبح مع تقادم الزمن وسرعة دورته ومتغيرات الأحوال نسبياً منسياً، وتذهب مع ما ذهب ويغمرها طوفان العادات الجديدة والطائفة، ويقل الاهتمام بها، فتنصهر القيم العربية والأعراف والمكارم الخلقية في بوتقة الحضارة الحديثة التي أصبحت المادة قيمتها الأولى، والأنانية الفردية وحب الذات ديدنها، وعندئذ تصدق المقولة العربية: «قيمة كل امرئ ما يحسن» لكن بالطريقة الحديثة المبنية على التفرد والابتعاد عن الجذور والفروع، حتى إن الولد أصبح لا يهتم بأمر والديه، ولا بأمور الآخرين من حوله، بقدر ما يهتم بكسب ما يريد بكل طريق ممكن مهما كانت الوسيلة إليه. أو لنقل أصبح الفرد لا يحس بالآخرين، وانفصلت مشاعره عن جذورها الفطرية، وأوشكت مجتمعاتنا القائمة على العواطف الجياشة تجاه أفرادها، وعلى الترابط بينهم، أن تنغمس في خضم الانفصال القادم من الغرب، الذي لا يعبر تلك الأحاسيس إهتماماً كبيراً.

وكادت قيمنا الموروثة تصبح حديثاً مكتوباً محفوظاً في بطون الكتب، بعيدة عن التطبيق، وقریباً جداً ربما يصل الأمر بالثقافة أن تكون غريبة منهجاً وتربية ومادة مقررة. وعندئذ سنرى الغرب وقد استطاع أن يجعل المعلومة ملكاً للتقنيات الجديدة، فينشر ما يريد من موارثه، وما يحاول إغراء الناس به، ونحن لا نملك إلا أن نتبعه ونعيش على ما يقدم لنا خطوة بعد خطوة، فما نلبث حتى ننبث تماماً عن مثلنا وقيمنا وحضارتنا وثقافتنا، وعندئذ تتحقق التبعية الثقافية والحضارية للمعطيات الغربية، وتذوب الهوية العربية الإسلامية، وتنسى أجيالنا القادمة أسس البناء الاجتماعي في البيئة العربية، وتشب جاهلة بمبادئ السلف، «ومن جهل شيئاً عاداه».

أمام هذا الإحساس تولد هاجس البحث عن «القيم ومكارم الأخلاق العربية الإسلامية» في ثقافتنا وحضارتنا وموروثنا الفكري والرغبة في بعثها من بطون كتب التراث، واستخراجها من بين كنوز ثقافتنا العربية، ومحاولة بلورتها في ثوب قشيب، وعبارة سهلة ميسرة، لا تثقل على القارئ أيًّا كانت ثقافته، كما لا تستهجن ثقافة المثقف فتزهد في مطالعتها، يضاف إلى ذلك مسيرتها للتطور الفكري والحضاري المعاصر، بحيث لا يشعر القارئ أنه يمارس قراءة مجهول أو غير مقبول، ولا يطالع ما لا يعقل، أو ينبو عن الذوق المعاصر، لقد كانت عملية نخل التراث الأدبي شاقة، وأكثر منها مشقة عملية الانتقاء والاختيار من بين آلاف مؤلفة من النصوص الشعرية والنثرية التي تناولت كل قيمة من قيم العرب، وليس أصعب من ذلك إلا أن تكتب تلك النصوص بلغة تبعد عن الغموض، وتناهى عن التقعر، وتخطب المتلقي بلغة عصره، وتقرب له العصور القديمة في مظهر جذاب، ينظر للماضي بعين الحاضر في ظل ثوابت علمية، وغير عربية على تراث هذه الأمة وحضارتها ومعارفها.

لقد كان التفكير في بعث هذه «القيم» وتلك «المكارم» صادراً عن قناعة تامة وهي أن الأمة العربية قادرة على صنع الحضارة الحقيقية المنسجمة مع جذورنا العربية وعقيدتنا الإسلامية، ورعايتها للقيم السامية، وحثها على إبراز الجوانب الإيجابية في ثقافة أمتنا، وهو بلا شك عمل مواكب وعي الضمير الجمعي للعرب، مستجيبٌ له وفاعلٌ فيه، ومؤثرٌ في عطائه منتجٌ لوعي اجتماعي متجدد في استجابته، لما يصيب الحياة من ضروب التغيير.

لقد كان الهدف من درس فضائل «القيم ومكارم الأخلاق» هو تنمية شعور القارئ بالإنجذاب إليها والإيمان بضرورة ممارستها، والاستفادة منها، وجعلها ممكنة عند التطبيق، خاضعة للممارسة في السلوك العملي الذي ينمي مفاهيم الناس، ويزيد القناعة لديهم بأهمية المحافظة على تقاليد العرب، والحرص على كسب ثقافتهم،

والانضباط وفق نظم المجتمع، ومثله، وقيمه الخالدة، حتى يصبح التمسك بها طبيعة لدى الناشئة، يتجه إليه الشباب برغبة تنبع من الذات، وقناعة إرادية قوية من الفرد والمجتمع، باتخاذها مثلاً صالحاً يمارسه في حياته كلها، مستعيناً على هذه الممارسة بمحصوله الثقافي، ولأن للثقافة العربية الإسلامية عمقاً بعيداً من الموروث الذي أنتجته الحضارة العربية، وتعاقبت عليه الحقب، وتخلق به العرب، وأضاف إليه كل جيل من أجيال الأمة تصوره للحياة، وخطراته وآماله وأحلامه، فصار قدوة له وصارت ثقافته تحدد شخصيته وتميز حضارته. ولأن التراكم الثقافي الكبير الذي هو رصيد الحضارة، وأساس الفكر، قد أخذ في الابتعاد عن مفهوم عامة القراء والمثقفين، وازدحمت حياة الناس بشتى صور الثقافات الجديدة والطارئة، وبالإضافة إلى ما أسلفنا من الوجع من ذوبان الشخصية العربية المسلمة في طوفان الحضارة الغربية العارم، فقد كان من المهم أن يبحث سبيل تفعيل الثقافة العربية الأصيلة بكل الوسائل الممكنة عن طريق السعي لتقريب الثقافة وموروثها الحضاري والفكري المتميز إلى أذهان الناس، ووضع أيدي الناشئة على ملامح ثقافتهم وأصولها، خصوصاً في هذا الوقت الذي تتمسك الأمم فيه بتراتها تنشره وتدافع عنه، لكي تجدد الأجيال الحاضرة والقادمة ما يزيد تعلقها بشخصيتها ويميزها عن غيرها، ويزيد من رصيد معرفتها ويصبح قريباً منها، ووضع ذلك كله بين أيدي الشباب، يختار منه ما يحتاجه من المعرفة العامة والخاصة، ويعود إليه عندما يريد معرفة شيء من أسس القيم ومكارم الأخلاق في ثقافته الواسعة وبيئته العربية مفعم بعبق ماضيها البعيد وحاضرها الزاهر.

ومع أن للتراكم الثقافي قيمة حضارية كبيرة، إلا أنه أصبح غير سهل ولا ميسور الوصول إليه، ما لم تستعمل في إظهاره من منجمه وسائل جديدة ومناهج علمية حديثة، حسنة العرض وموفقة في الاختيار، وتكون قادرة على تمييز ما يحتاجه الحاضر الراهن واستخلاصه من الموروث الثقافي كله، على أن يقوم هذا الاختيار على أسس

موضوعية، واختيارات نموذجية تتنحل من التراث أطيئه، وتنقي أقربه إلى ذوق الناشئة وحاجتهم، وتلمس ما يرونه صالحاً للحاضر ومفيداً للمستقبل. ولهذا الغرض إقتضى الحال وضع مدار «الأخلاق العربية والقيم الإسلامية» في محيط الإدراك، وانتخب من الثقافة ما يقرب وظيفة الأخلاق، ويبين أهميتها وآثار التمسك بها على الفرد والمجتمع، وجعل مضامين «القيم ومكارم الأخلاق» دليلاً على شرف الفكر العربي الذي مارس العادات الفاضلة وشجع السلوك المحبوب، وألبسها ثوب الإسلام، بعد أن من الله على العرب بنعمة الهداية ونور الدين، وهياهم له، وجعله فيهم وأكرمهم به، ونقى حياتهم من أدران الجاهلية، وأوضار الوثنية، فصحت لهم فضائل كثيرة وأخلاق جمّة، وصدق بذلك قول الرسول عليه الصلاة والسلام «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق».

بهذه الأخلاق التي تممها الإسلام، وبين قيمتها تستعيد الأمة روح ثقافتها وقيمتها الاجتماعية، وشموخ عظمتها التاريخية، لتكون لها مناراً يهدي إلى الحق وإلى المستقبل، وإلى طرق الخلق القويم الذي تعتر هذه «الموسوعة» بالسبق إليه، فتنبّه إلى أبرز عناصره، وتجلي غوامضه بأسلوب عصري مبین، واختيار فني واع للنصوص، التي وظفت خير توظيف، للرفقي بالذوق الأدبي عند الناشئة أملاً في الوصول بهم إلى المغزى الأهم، وهو اكتساب تلك الخصال وإحيائها في نفوسهم، وترغيبهم في التحلي بها، حتى تصبح خلقاً لا تخلقاً، وأدباً من آدابهم لا تأدباً، ثم تشخيص محاسنها لهم لتكون مثلاً للسلوك وقدوة في التطبيق والتأسي في العمل والمنافسة في الفضائل.

وإزاء ذلك كان علينا العودة إلى الإرث الأدبي في الثقافة العربية، ففيه مخزون ضخم ورصيد كبير من النصوص التي تمثلت مكارم الأخلاق بتسجيل وقائعها، وذكر حامد أصحابها، وشاهد حي لأخلاق هذه الأمة، وقد صار هذا الإرث الضخم ملاذاً للأمة العربية، تلجأ إليه كلما أحست ضعفاً، أو أصابها ضمور، أو شعرت باختلال في

سلوك الأفراد والجماعات، أو كلما عراها ميل مادي أو تغيير اجتماعي، فيحفظ لها تراثها التوازن الممكن مع المتغيرات، ويتجاوز بها مخاطر الاضمحلال والذوبان في الثقافات الغالبة والعادات والتقاليد الطارئة. ولا شك أن من أولى الواجبات على أهل الثقافة في خضم طوفان التوجه إلى الماديات والتغير الذي يصحب الحياة الحضارية المعاصرة، في ظل الاتصال المباشر بين الحضارات أن يقوم المصلحون بتأصيل «القيم الاجتماعية»، والثواب التي تركز عليها أسس المعرفة، وإبرازها لتكون مناراً يهدي إلى التقاليد، وإحياء العادات المثلى، والدفاع عن الأسوة في سلوك المجتمع و تقاليد حياته.

والحضارة العربية من أطول الحضارات الإنسانية عمراً، ومن أكثرها إرثاً معرفياً، ومن أغناها ثقافة، لذلك فهي تحتاج إلى عرض موروثها الفكري والثقافي والأخلاقي، بأسلوب يناسب الزمن الراهن والبيئة الحاضرة، ويواكب تطور الحياة ومتغيراتها، حتى تتجاوز الصعوبات التي تعترضها أو التي شرعت تحجم دورها، ولا يكون ذلك كاملاً ونافعاً، إلا باتباع منهج حديث، يتعامل مع الواقع، ويستجيب للمستقبل، ويجسد أفعال العرب وأقوالهم وأعرافهم عبر العصور السابقة، وصولاً بها إلى العصر الحديث.

التنفيذ والموسوعة:

لا يخالنا أدنى شك في أن ما تقدم من عرض إنما هو بيان لغرض شريف لسن ينازع فيه منازع، وهو الإحساس بالمسؤولية تجاه موروثنا الحضاري من جهة، وناشئتنا الحاضرة، ومستقبلها من جهة أخرى بغية رسم استراتيجية علمية لإحياء تلك «القيم»، ومحاولة تسليط الضوء عليها، لجعلها واضحة المعالم أمام شببتنا وأجيالنا المتعاقبة، فتكون الأخلاق الفاضلة وسيلة ربط بينهم، وبين تراثهم الفكري والحضاري، كما تكون أيضاً أحد الموارد التي يستقي منها العجلى، لإطفاء الظمأ، ومن ثم إيرادهم المنابع الثرة والموارد المعرفية الغزيرة التي اصطفت «الموسوعة» منها مادتها، ورشحت منها رضاباً يفوح عرفه، ويتلألاً زلاله، في عبارة سهلة، وأسلوب متساق مع الفهم مهما تباعدت منابعها.

وبعد تفكير عميق في «القيم» موضوعاً، و«القيم» تنفيذاً، كان من توفيق الله أن تحصر أبرز «القيم» وأن تربط «بالأخلاق» لاتصالهما العضوي، وارتباطهما الوظيفي بالحياة والفكر، وبعد هذه الخطوة التي لم يكن تجاوزها سهلاً، كان لابد من رسم خطة لتفعيل هذا التصور، وإخضاعه للتنفيذ، وأصبحت الفكرة تنمو شيئاً فشيئاً، وتتقدم نحو الظهور، لتصبح عملاً علمياً تراثياً في حلة حديثة من البيان العربي، لا ينقل على القارئ، ولا يبالغ في التأني، ولا يستبدل الأدنى بالذي هو خير، وقد بلغت موضوعاتها واحداً وخمسين موضوعاً، وما أن انتهى التخطيط حتى تبعته مرحلة التنفيذ، وكان علينا إسناد هذه المهمة إلى باحثين أكاديميين يحسون بأهمية تلك «القيم»، ويتحمسون لإحيائها في غير مبالغة تخرج صاحبها عن إطار الحقيقة، وكانت الأسماء أمامنا كثيرة، والكفاءات العلمية متوفرة، لاسيما ونحن ننظر إلى جامعاتنا العربية في وطننا العربي الكبير بمنظار واحد تجاه هذه المسؤولية، إيماناً منا بأن موضوعاً مثل هذا

لا يهم أمره قطراً دون قطر، بل إن بلادنا العربية الإسلامية كلها مسؤولة عنه، مهمة بأمره.

وأمام هذا التصور جعلنا فسحة للاختيار، وانتقاء الباحثين المتميزين، العارفين بمصادر التراث العربي والإسلامي من جهة، والمتحمسين لفكرة «الموسوعة» ورسالتها من جهة ثانية.

وكان تجاوب الباحثين في الجامعات العربية كبيراً، وتعاون المختصين منهم مميّزاً، الأمر الذي جعل السبيل ميسرة أمام «الموسوعة» لتخطو بثبات نحو الظهور، بعد إطلاع الباحثين على أهدافها، وبيان الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها موضوعاتها، والرسالة التي تحملها إلى العرب كافة، عندئذ أسندت مهمة البحث في كل موضوع إلى باحث. لهذا كله كانت «الموسوعة» وابتدأت أولى خطواتها. بمسح شامل لمصادر الثقافة العربية وكتب التراث العربي، وأولها دستور الأمة، قرآنها المجيد، ثم كتب السنة، فكتب الأدب والأمثال ودواوين الشعر ومصادر الحكمة، وكتب التاريخ والسير، وكل ما له صلة بالثقافة العربية من دراسات معاصرة، ومن ثم استخلص من هذه المصادر نماذج مما ينطبق عليه شرط الاختيار، وأهم ذلك قرب النص من فهم القارئ، ونفعه اللفظي والمعنوي، وأن يحمل قيمة خلقية، أو بحث على فضيلة اجتماعية، وأن يستفاد منه أدب حسن أو خلق قويم.

ولما كانت «القيم» ذات تشابك وترابط في الوظائف والأغراض، كان لابد أن تتداخل النصوص بتداخل الموضوعات، وتتعانق بتعانق الأغراض، وهنا واجه الباحثون صعوبة الفصل بين هذه الموضوعات، واضطروا إلى العودة إلى مصادرهم مراراً لينخلوها، ويعيدوا النظر مراراً في علاقة تلك النصوص بالقيم، والتخلص من التكرار الذي غالباً ما يتعرض له كل باحث، كيما يتخلصوا من التداخل الأسلوبية والموضوعية، فكانت رحلة مع التراث أدبه وتاريخه، وآثاره الدينية التي شكلت الركيزة المتينة في تقوية النصوص الأخرى، وكان اختيار النصوص الشعرية والنثرية بعناية أيضاً.

وعند البحث تبين غنى المكتبة العربية بالموارث الأدبي، وكثرة ما قيل في «القيم ومكارم الأخلاق» من شعر وحكمة ومثل، وما حيك حول كثير منها من قصص تحكي تلك المواقف النبيلة للأسلاف، وترغب الجيل الجديد في السير على ذلك الطريق، وتحثهم على الاقتداء بأبائهم في النبل والفضيلة التي اشتملت عليها أخلاقهم وطبقوها عملياً.

وبعد هذا جاء تحرير المواد المصنفة بعد أن جمعت مادة كل كتاب وصنفت وتحددت المعالم تحديداً دقيقاً، ووضعت النصوص في نسق واضح مرتب ترتيباً، يوافق تسلسل المادة التي تم تحريرها على ضوء المادة المعتمدة لدى المحررين للكتاب الواحد، وهي عملية كانت في منتهى الحساسية والصعوبة حيث اعتمدت على انتقاء العبارات التي دخلت في نسيج العمل الأدبي، وميزت اللغة التي استعملت، وراعت الجمل المعبرة عن المضمون الذي يعالج فيه النص الأدبي. وقد كانت هذه المرحلة هي أطول المراحل وأكثرها حذفاً وإضافة وتنقيحاً وتصحيحاً حيث اشترك في كتابة كل موضوع أكثر من محرر ومنقح ومصحح.

وبعد ذلك جاءت مرحلة المراجعة المتأنية والنظرة الناقدة التي تفتش في النص كله، وتراقب الأسلوب وتتابع البيان، حتى لا يكون هناك انغلاق على القارئ ولا ركاكة تفسد المعنى أو تبعده عن المراد منه والمأمول فيه، فكان أن عرض العمل على أساتذة متخصصين من أساتذة الجامعات العربية، ومن المهتمين في الشأن الأدبي والثقافي، حكّموا العمل، وأصلحوا ما احتاج إلى إصلاح، وأوصوا باستكمال النقص - حيثما وجد - وإعادة النظر في بعض الفصول التي تحتاج إلى مراجعة، وكانت ملاحظاتهم مفيدة، تم الأخذ بها وأتباع ما أشاروا به أو نصحوا بإضافته أو حذفه. وبعد هذه الخطوة مضى العمل في اتجاه مرحلة متأنية، اهتمت بقراءته القراءة النهائية، للتأكد من استقامة الأسلوب وترابط العرض واكتمال محاور البحث.

ولقد كان وكدنا كله هو تحقيق الأهداف النبيلة من هذا العمل، ألا وهي توثيق صلة الأجيال العربية الحاضرة والأجيال القادمة بتراتها العربي، وحضارتها وثقافة لسانها الخالد، وتقريب ذلك كله إلى القارئ بأسلوب حديث سهل ميسر، لا يغلق فهمه على عامة القراء ولا يوغل في اللغة المتخصصة التي قد تشق على القارئ العادي، أو ترهق الإدراك العام، آخذين في الاعتبار الاستفادة من المناهج الجديدة في التأليف، وفي التصنيف الذي يقرب مصادر الثقافة العامة ويصقل المادة المعروضة بأسلوب سلس واضح غير ممتنع على أفهام الناس، ولا عويص على مداركهم، بغية جذب قطاع كبير من الشباب، وإغرائهم بالقراءة واختيار النصوص التي توافق ميول هذه الشريحة من المجتمع وعرضها عرضاً معاصراً يوفر عناصر التشويق، ويملأ رغبات الوجدان، ويدفع إلى المتابعة والاستيعاب، ويقرب المثل وما تحمل من «قيم وأخلاق» إلى أذهان الناشئة، ويضع المادة المختارة بين أيديهم منقاة منقحة، ويجعل الشاهد الشعري قريب المنال، وغير بعيد عن الذاكرة بحيث لا يحتاج القارئ إلى البحث أو تشتيت الأفكار، أملاً في ترسيخ القناعة بقيمة التراث وتمثله للحياة الحاضرة والواقع المعاصر.

وعندما نؤكد للقارئ أننا - باحثين ومحررين ومحكمين ومصححين - نظرنا في أمهات الكتب التي أصبحت بعيدة عن أيدي الشباب فنخلناها ولم ندخر وسعاً في الجهد الذي يبذل في البحث في بطونها فسعيننا إلى جمع المتفرق في أجزاء التراث ومصادره، وتحضيره لنقدمه للقارئ العربي في مثل هذا الحجم الذي يشجع شكله وحجمه، ومضمونه على القراءة والاطلاع، لا نتمن عليه بجهدنا، ولكننا نذكره أننا لم نبخل في التنقيب والبحث لنبش كل ما يتعلق «بالقيم ومكارم الأخلاق»، وضم بعضها إلى بعض، وجمعها وتحليلها ودراستها دراسة معاصرة، ومن ثم اختيار الأسلوب السهل واللغة المستعملة المعاصرة عن طريق استخدام المفردات المألوفة القريبة من المتلقي، سعياً وراء التفاعل الوجداني وربط الحاضر بالماضي.

وفي الوقت نفسه لم تغب عن بالنا أهمية المنهج التربوي إلى جانب المنهج النظري والعملي في تربية النشء، وإحياء القيم في النفوس، وفي ضوء هذا الوعي تم اختيار النصوص التي يتحلى فيها المضمون السلوكي والتربوي الفاضل، حيث وظفت تلك النصوص في الأغراض التربوية، المواكبة للروح العصرية نظرياً وتطبيقياً، فهي لا تعتمد على إبراز المعلومات بشكل مباشر، ولكنها تحتال بأسلوب مقبول متوسلة بلغة سهلة هي غرض بحد ذاته لتنمية الذوق الأدبي الرفيع.

أخيراً فإنه لا يشك أحد اليوم في أهمية الوقت وتنظيمه والاستفادة منه وحسن استثماره، لذا فقد رأت «الموسوعة» أن تجعل المعلومة حاضرة في متناول القارئ دون عناء، أو إضاعة وقت في البحث وراء الحكمة، أو المثل أو البيت الشعري أو غيرها. وهنا فإننا نزعم في ثقة أن القارئ يستطيع أن يصل إلى ما يريد في وقت قصير ويلم بالمكارم والقيم في منظومة علمية تجردت من الإسهاب والإطناب، وخلت من التطويل الذي تضل في ثناياه المعلومة اليسيرة، ونرجو أن نكون بذلك حققنا أهم أهداف القارئ، في الإفادة من المادة العلمية في وقت وجيز، وبأسلوب يتمشى مع روح العصر، ومتطلبات الحياة الحاضرة.

ولا نزعم بعد ذلك أو قبله أن عملنا سيخلو من النقص الذي هو طبيعة كل عمل يقوم به الإنسان، ولا ندعي الكمال، ولكننا نزعم أننا حاولنا كل ما نستطيع لتحقيق عمل نافع، وإنجاز مشروع ثقافي مهم، بذلنا فيه كل قدراتنا الذهنية والوجدانية وأخلصنا فيه النية، ولم نبخل عليه بشيء من وقتنا على مدى أربعة وعشرين شهراً كاملة. ويبقى أن نتوجه إلى كل من يرى نقصاً أو يجد خطأ أو يود أن ينصح برأي نافع أن يجود على قراء «موسوعة القيم ومكارم الأخلاق العربية» وعلى القائمين عليها بملاحظات واستدراكاته، وآرائه، وأن يصوب الخطأ ويتمم النقص، وسنأخذ بما يفيد في الطبقات القادمة إن شاء الله.

أثر الدين في الأخلاق:

قبل الحديث عن القيم والأخلاق ووظيفتها الاجتماعية كان لابد لنا أن نتحدث عن أثر الدين في تقييم السلوك وتكيفه، وتهذيبه وتوجيهه الوجهة القويمة لاسيما بعد أن جاء الله بالإسلام وأخضع تلك القيم العربية لتعاليمه السامية فكانت تعاليم الإسلام متممة لمكارم الأخلاق. وتمام الأخلاق وصفائها يعني تحولها إلى قيم إسلامية وإيمانية طبعها الدين بطابع خاص وصبغها بصبغة إنسانية خالدة، متفقة مع روح الإسلام وتعاليمه. مثال ذلك الشجاعة التي كانت قيمة إجتماعية في الجاهلية، عندما جاء الإسلام أضاف إليها ما يخرجها من الرياء وحب السمعة والرغبة في الثناء العاجل، وطور معناها وحوّلها إلى غاية أبعد من أجر الدنيا وما فيها حين جعل الشجاعة سبيلاً إلى الشهادة التي لا ينقطع أجرها، فقد سئل الرسول عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل جلادة فأرشد إلى أن من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فذلكم الشهيد.

هذا المعنى الأخير لم تعرفه الشجاعة قبل الإسلام، ومثل ذلك الإنفاق والكرم فقد كان في الجاهلية للثناء والمباهاة ورفع المكانة الاجتماعية للكريم والجواد، وطلب الذكر الحسن والسمعة الطيبة بين الناس، فلما جاء الإسلام جعل من الكرم الصدقة وصلة الرحم والعطف على ذوي الحاجة، وحث على الإنفاق في السر، وأقر الجزاء الديني مضافاً إلى مثوبة أخرى يرتقيها المنفق بعد الموت. وقل مثل ذلك عن بر الوالدين وصلة الأقرباء كل ذلك كان عند العرب من القيم الدنيوية والآمال التي لا تتجاوز حدود الحياة، ثم تحولت تلك وغيرها إلى قيم للدنيا والآخرة، وصار من يفعل منها شيئاً يتطلع إلى ثوابها في الآخرة وحسن الذكر في الدنيا.

لقد جاء الدين مؤيداً فضائل الأعمال منمياً معانيها مثنياً العمل بها. ولهذا يعتقد كل من درس سلوك المجتمعات الإنسانية أن الدين أساس متين للقيم الاجتماعية ومقوم للسلوك الإنساني. ولشمول الإسلام ربط القيم وما تحتمل من حقوق برباط الإيمان،

وجعل مبتغيتها محموداً في الدنيا والآخرة، فالحياء شعبة من شعب الإيمان وهو أصل من أصول مكارم الأخلاق العربية، وقد قيل في أمثالهم إذا لم تستح فاصنع ما شئت. وحسن الخلق سلوك عام، ربطه الإسلام بالإيمان، فقال أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم أخلاقاً. ثم «إن أسس الأخلاق هي أسس فكرية وعلمية، وفطرية وجدانية وإيمانية، كما أن أسس القاعدة الإيمانية في الإسلام هي أسس فكرية علمية، وفطرية وجدانية، وأخلاقية»^(١). فهذا التطابق التام في الأسس التي تبنى عليها الأخلاق كما يبنى عليها الدين يقرر حقيقة الارتباط العضوي بين الدين وتقويم السلوك وتهذيب الأخلاق ويدفع إلى الفضائل والحمد المقبولة.

وقد حدد بعض الباحثين طبيعة الأخلاق الإسلامية زاعماً «أنها لا تصدر عن مصلحة مؤقتة أو منفعة ذاتية، والأخلاق في رأيه تعتمد على أصل الشعور بها عند الإنسان، بحيث يترجم عنها في صورة أفعال أو انفعال أو لفظ، فإن الإسلام يجعل الإنسان الأساس الذي تقوم عليه الأخلاق، وهذه الأخلاق تهدف إلى تحقيق كرامة الإنسان بمراعاة طبيعته وقدراته، وما سخر له في السموات والأرض، وبما أنزل عليه من كتب وما أرسل إليه من رسل، ولهذا تتحقق كرامة الإنسان وينتهي بها للعمل الصالح المحكوم بسياج العقيدة الصحيحة»^(٢). والخلق السمح والأريحية التي تقرب الإنسان من ربه ومجتمعه وترفع شأنه وتعلي مكانته.

وعلاقة الدين بالفضائل كلها مسلمة وبدئية كدنا نتجاوز الحديث عنها لأنه لا خلاف بين الباحثين في العلوم الإنسانية بأن الأديان والشرائع السماوية مرجعية أساسية لهداية الإنسان وصلاح حاله في الدارين وهي تقويم لسلوكه من الانحراف والاعوجاج ومرشد إلى الخير في عاجل الأمر وآجله.

(١) عبدالرحمن حبنكة الميداني، موسوعة الأخلاق الإسلامية وأسسها، ج ١، ص ٢٠.

(٢) موسوعة نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم، دار الوسيلة، ط ١، (١٤١٨هـ / ١٩٩٨م)، ج ١، ص ٨٩.

الأخلاق:

الأخلاق معنى شامل عام نتحدث عنه في كل صغيرة وكبيرة، ونردد في كل ملاحظة تبدو لنا - سلباً أو إيجاباً - كلمة الأخلاق، فنقول: هذا حسنُ الأخلاق، وطيب الأخلاق، وذاك عمل أخلاقي، وفضائل أخلاقية، والأمم لها أخلاق وهلمَّ جرّاً. وقد صار لفظ «أخلاق» علماً وفلسفة تدور حوله النظريات الفكرية والآراء الأدبية منذ كانت المراقبة لسلوك الإنسان مع نفسه ومع الطبيعة من حوله ومع الآخرين الذين يتعاملون معه، وتأتي الأخلاق على قائمة المهم والممكن والمرغوب عمله والمحبوب عند كل الناس من السجايا.

ولكي نتحدث عن معنى «الأخلاق»(*) في اللغة يحسن أن نورد ما جاء عند ابن منظور حيث ذكر أن حقيقتها هي انعكاس لصورة الإنسان الباطنة، وهي نفسه وأوصافها ومعانيها المختصة بها، كما أنها بمنزلة «الخُلُق» لصورته الظاهرة، وتوصف بالحُسن والقبح، وحسنها أحد السبل في فضيلة الإنسان، فإذا حسنت أخلاق امرئٍ كَمُلَ إيمانه بذلك، بل إن حسن الخُلُق يبلغ صاحبه درجة كبيرة من الحب، وحسن الخلق من السجايا الراجحة في الميزان، لأنها تحمل مضامين الدين والطبع والسجية، ومكارم الأخلاق درجة سلوكية عالية المقصد، وهدف سام تحث عليه الفطرة النقية والسلوك القويم، وقد امتدح الله نبيّه محمداً ﷺ بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾، ومن يتتبع أخلاق المصطفى عليه السلام، يعلم أنها كانت موافقة لما جاء به القرآن الكريم من أوامر ونواه، وما اشتمل عليه من مكارم ومحاسن وألطف، ولذلك وصف عليه السلام بأنه كان خلقه القرآن، وقد بُعث ليتمم مكارم الأخلاق.

وإذا كانت الأخلاق طبعاً في المرء وسجية، يمارسها دون تكلف فهي الخُلُق التي يوصف بها، وهي مظهر شخصيته في التعامل مع الآخرين، يعرف بها كما يعرف باسمه ولكنته وجنسه، وهي الإيجابية التي تنبني عليها علاقته بالآخرين، وينطلقون في

(*) انظر: لسان العرب، مادة (خ ل ق).

تقديره ومعاشرته في ضوئها، أما إن كانت متكلفة فإن صاحبها يدعى متخلِّقاً، يقال: تخلَّق فلان بكذا إذا تجمَّل وتصنَّع وتحسَّن، فيكون تخلُّقه هذا مظهراً لما لا ينطوي عليه طبعه وجبلته، فهو يظهر خلاف طبعه، ويتكلف سلوكاً ليس له، قال سالم بن وابصة:

يَا أَيُّهَا الْمُتَحَلِّي غَيْرِ شَيْمَتِهِ إِنَّ التَّخَلُّقَ يَأْتِي دُونَهُ الخُلُقُ

ولذلك روي عن عمر قوله: «من تخلَّق للناس بما يعلم أنه ليس من نفسه شانه الله».

وإذا كانت المادة اللغوية محدودة بتعريف مختصر للفطرة والطبيعة والنفس، فإن آراء الفلاسفة امتدت بعيداً في أوصاف السلوك عامة، وميزت بين السلوك المطبوع والمكتسب فقال ابن مسكويه عن الأخلاق جملة صالحة جاء فيها أن «الخُلُقُ حال للنفس داعية لها إلى أفعالها من غير فكر ولا روية، وهذه الحال تنقسم إلى قسمين: منها ما يكون طبيعياً من أصل المزاج كالإنسان الذي يحركه أدنى شيء نحو الغضب، ويهيج من أقل سبب، كالإنسان يجبن من أيسر شيء كالذي يفزع من أدنى صوت يطرُق سمعه، أو يرتاع من خبر يسمعه، كالذي يضحك ضحكاً مفرطاً من أدنى شيء يعجبه، وكالذي يغتم ويجزن من أيسر شيء يناله.

ومنها ما يكون مستفاداً بالعادة والتدرب، وربما كان مبدؤه الروية والفكر، ثم يستمر عليه أولاً فأولاً حتى يصير ملكة وخلقاً. ولهذا اختلف القدماء في الخُلُقُ فقال بعضهم: الخُلُقُ خاص بالنفس غير الناطقة، وقال بعضهم: قد يكون للنفس الناطقة فيه حظ. ثم اختلف الناس أيضاً اختلافاً ثانياً فقال بعضهم: من كان له خُلُقٌ طبيعي لم ينتقل عنه. وقال آخرون: ليس شيء من الأخلاق طبيعياً للإنسان، ولا نقول: أنه غير طبيعي. وذلك أنا مطبوعون على قبول الخُلُقِ بل ننتقل بالتأديب والمواعظ إما سريعاً أو بطيئاً في إدراك التخلُّق والعمل به.

وهذا الرأي الأخير هو الذي نختاره، لأننا نشاهده عياناً، ولأن الرأي الأول يؤدي إلى إبطال قوة التمييز والعقل وإلى رفض السياسات كلها، وترك الناس همجاً مهمليين وإلى ترك الأحداث والصبيان على ما يتفق أن يكونوا عليه بغير سياسة ولا تعليم وهذا ظاهر الشناعة جداً»^(٣).

جمعت الكلمة السابقة مجمل الأقوال في الأخلاق التي فرعتها النظريات الأخرى وخلاصة ما وصل إليه ابن مسكوية أن التربية والتعليم وأخذ الناشئة بهما هي من ملزمات الأخلاق التي تنمي الخلق الحسن وتعود الإنسان على ممارسة الفضائل من الأعمال والأفعال، وقد كان للتعليم آثاره في خلق سلوك يتميز بالإرادة النافذة والرغبة في عمل الخير ومحاولة الوصول إلى ما ينفع الناس. وقد أشار الأستاذ أحمد أمين إلى ذلك في كتابه «الأخلاق» قائلاً إن الخلق هو عادة الإرادة «فإذا اعتادت الإرادة العزم على الاعطاء سميت عادة الإرادة هذه خلق الكرم، وقريب من هذا قول بعضهم: هو تغليب ميل من الميول على الإنسان باستمرار»^(٤) حتى يصير هذا الميل خلقاً له صفة الثبات والاستمرار. ولاشك أن العادة تغلب على سلوك الإنسان وتوجه تصرفاته وتزيد من قناعاته بما يعمل وما يمارس من أشياء لا تلبث أن تصير سلوكاً دائماً ملتصقاً بالذات ومتصلاً بها.

وقد ذهب الجاحظ إلى أن الخلق هو حال النفس، بها يفعل الإنسان أفعاله بلا روية، ولا اختيار، والخلق قد يكون في بعض الناس غريزة وطبعاً، وبعضهم لا يكون إلا بالرياضة والاجتهاد، كالسخاء فقد يوجد في كثير من الناس من غير رياضة ولا تعمل، وكالشجاعة والحلم والعفة والعدل وغير ذلك من الأخلاق المحمودة^(٥).

^(٣) ابن مسكوية: تهذيب الأخلاق في التربية، دار الكتب العلمية، ط ١، (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ص ٢٦.

^(٤) أحمد أمين: كتاب الأخلاق، دار الكتاب العربي، ط ٣، (١٩٢٠م)، ص ٦٣.

^(٥) انظر: نضرة النعيم، ص ٦١، ج ١.

ولاشك أن الأخذ بأخلاق المروءة وتكرار العمل بها يبعث على توطين النفس على ممارسة الفضيلة ويربي الملكة على السماحة وتعود الأدب المحبوب.

وحسن الخلق في مجمله هو كامل الصورة المثالية للتعامل مع المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وما يتصل به من أشياء تحب فاعلها والمتصف بها وتقربه إلى الناس، فيعبر بسلوكه عن دوافع نفسه وبواعث الخير فيها، وقد أصبح مألوفاً أن يعبر عن «الخلق» بالسلوك، فيقال: سلوك حميد، وسيء، كما إذا قيل: خلق حميد أو سيء. وقد أجمل بعض الدارسين السلوك في نقاط محددة هي خلاصة تجربة عامة للأخلاق وحصيلة دراسة، ونظر لما أفرزه العقل البشري وردده أقوال الحكماء وأراء المصلحين في كل العصور، ومختلف الثقافات الاجتماعية والثقافية والأديان السماوية، ومن ذلك تنوع سلوك الإنسان وتعدد مذاهبه واختلاف رغباته وقد يعرف باطن ما يضم في ظاهر أعماله وأحواله فيوصف بأنه على خلق كذا أو كذا.

وقد تشعبت صفات الخلق وتعددت مذاهب الناظرين في أسباب اكتساب الأخلاق وكان محور النظر هو السلوك العام للإنسان وآثار نفسه في طريقة حياته وإرادته للعمل الذي يقوم عليه مختاراً بعد قناعة بحاجته للعمل أو إرادته له. وقد قيل إن سلوك الإنسان يلخص البواعث المهمة التي توجه كل رغبات النفس وتعبّر عن جبلتها، سواء ما تؤديه طبعاً أصيلاً أو ما تحاكيه تطبعاً وتقليداً ولا يمكن فصل السلوك السذي تدفع إليه الحاجة عن الخلق الذي تختاره الفضيلة حيث إن الإنسان واقع بين رغباته الشخصية، وحبه الذاتي ومعاملة الناس الذين يحيطون به وإرضاء الآخرين بعمل ما هو محبب إليهم، غير مستنكر عندهم.

إذن فللطبيعة الاجتماعية ولعادات المجتمع وتقاليده حكم صارم في تحديد الأخلاق التي يقبلها المجتمع ويرضى عنها أو تلك التي ينكرها وينفر منها. لكن الدراسات الاجتماعية الحديثة نقلت الحكم من «مبحث فلسفي يتداوله علماء الأخلاق

التقليديون باعتباره علماً معيارياً يقوم على الأحكام التقييمية، ثم جعلوا الأخلاق علماً عقلياً يدرس ما ينبغي أن يكون، وأن المشكلة لديهم نقدية تتصل بأحكام القيمة لا بأحكام الواقع، كما أن أحكام القيمة لا تخلو من ذاتية عندئذ طبعت الأخلاق بطابع الفلسفة الشخصية وأصبح هدف كل منظر للأخلاق أن يتبنى مذهباً أخلاقياً جديداً، يحاول أن يشرع لغيره من الناس.

لكن الدراسات الاجتماعية الحديثة أبت هذه النظرة معلنة أن الظواهر الخلقية لا تخرج عن كونها ظواهر اجتماعية كغيرها من ظواهر الحياة البشرية، وأنها هي قواعد يمكن التعرف عليها بما لها من صفات خاصة وسمات مميزة، وأن في استطاعتنا أن نلاحظها، ونصفها وربما كان بمقدورنا الوقوف على القوانين التي تفسرها»^(١).

وعبر المراحل التطورية في سلم الدراسات الاجتماعية انتقل علم الأخلاق من الملاحظة العامة والتفسير لضروب السلوك إلى ميدان التجريب، وذلك يجعلها طبيعة حية يعايشها المجتمع، ويحدد الأطر التي يقوم عليها هذا العلم الذي يهتم بالأخلاق دراسة وتحديداً وتقوياً، كما يقدم تفسيراً وتوجيهاً للسلوك فيفرق بين أنماط السلوك المنضبط بضوابط اجتماعية عامة والسلوك المغاير له بخروجه عن أعراف المجتمع وتقاليده وتمرده عليها.

هذه الدراسات الوصفية قامت على ربط عمل البيئة بتفكير الإنسان وتوجيهه صلته بالواقع الذي يعيشه، وقد تجاوزت منهج الاستبطان والتأمل إلى منهج كمي استقرائي منتظم^(٧)، يقوم على ظاهر نوعية مستمدة من القوانين السائدة والعادات المتبعة، والتقاليد الموروثة والحكم المتواترة، والأمثال الشعبية، والأعمال الأدبية والتصورات الفلسفية والمفاهيم الأخلاقية. فالباحث الاجتماعي الذي يريد أن يدرس

(١) انظر: زكريا إبراهيم: الأخلاق والمجتمع، توزيع مكتبة مصر، القاهرة، (١٩٦٦م)، ص ٤.

(٧) انظر: زكريا إبراهيم: الأخلاق والمجتمع، ص ٦، بتصرف.

الوقائع الخلقية لا يستبعد من حسابه تصورات الفلاسفة ونظريات علماء الأخلاق، لأنه يعدها بمثابة وثائق هامة تكشف عما يدور بباطن الضمير الخلقى لعصر ما من العصور، حتى ولو كان عالم الاجتماع لا يرى في نظريات الفلاسفة الأخلاقيين أي تعبير علمي عن الحقيقة الخلقية؛ لأنه يعرف أنها لا تخلو من طابع ذاتي أو صبغة شخصية أو نبرة عاطفية لكنه يهتم بدراسة تلك النظريات الفلسفية لما يرى فيها من تعبير عن آمال المجتمع ونوازه الغامضة التي ما زالت في دور الاختمار^(٨).

وهذا يعني أن عالم الاجتماع لم يعد يكتفي بالظواهر أو الحالات القليلة ليقوم حكماً مقنناً على ظاهرة من الظواهر ولكنه يتعامل مع الواقع ويدرس الحال الذي يتعاور الإنسان في حياته، ويحدد بواعث الخير في نفسه ونوازع الشر فيها، فحين تصبح بواعث الخير هي الغالبة على تصرفاته، ومطلباً لأعماله، ورغبة متأصلة في سلوكه، عندئذ يصير عمله خيراً وإن لم يكن ظاهراً أو كثيراً، أما إذا تغلبت نوازع الشر في القصد فإن الضرر يصير غرضاً له وهنا يتأكد الخطر منه، وبذلك يتحول إلى ظاهرة يحاول الناس الابتعاد عنه والاحتراز منه.

ولاشك أن الإنسان ركب في جبلته وطبعه حب الخير لنفسه، وركب مع هذا في الطبع والجليلة حب الذات، والمحافظة على المكاسب الخاصة وحب الأثرة فتنتج عن هذا التركيب الصراع الدائم في النفس، والتفاوت في الحالات والاختلاف في المظاهر، فصار الصراع الداخلي في النفس الإنسانية يعكس صور التصرفات الحسنة المقبولة التي تستجيب لها الطبيعة السليمة، وما يقابل ذلك من تصرفات يظهر فيها التناقض والاختلاف، فصار السلوك ميداناً، يظهر بوضوح كل الحالات التي تعترض الإنسان في تصرفاته اليومية، ويغلب على بعضها الخير وإرادته ويظهر على بعضها الآخر الشر، ونزوع النفس إليه، ويصبح الصراع قوياً بين هاتين الإرادتين، لكن الخير

(٨) المصدر السابق، ص ٧.

يقوى وينتصر - غالباً - فيكون ذلك النصر راحة للنفس واطمئناناً لها وارتياحاً داخلياً عندما يرتفع صوت الخير ويقوى ظهوره في الحياة العامة والخاصة.

وقد بحث الأخلاقيون في تركيب النفس وطبيعتها وميلها إلى الخير ونفورها من الشرّ وعللوا ذلك بوجود قوة داخلية هي بمثابة الحارس الأمين على تصرفات الإنسان وسلوكه الفردي والجماعي. «هذه القوة الأمرة الناهية تسمى الوجدان «الضمير»، وهي تسبق العمل وتقارنه وتلحقه، فتسبقه بالإرشاد إلى عمل الواجب والتحذير من المعصية، وتقارنه بالتشجيع على إتمام العمل الصالح والكف عن العمل السيء، وتلحقه بالارتياح والسرور عند الطاعة، والإحساس بالألم والوخز عند العصيان»^(٩).

هذا الشعور جعل بعض الدارسين لسلوك الناس يزعم «أن في باطن الإنسان صورتين: هما الوسواس، والوجدان، وكلاهما صوت لرغبات مضمومة، ذلك أن لدى الإنسان عاطفة الخير وعاطفة الشر، فإذا قمعت عاطفة الشرّ سمع الوسواس وهو داعية إلى الشر، وإذا قمعت عاطفة الخير سمع صوت الوجدان يتألم من الشر وينادي بعمل الخير، فالوسواس صوت الشرّ إذا تغلب الخير والوجدان صوت الخير إذا تغلب الشر. والإنسان الخير هو من أحبب عواطف الشفقة والعدل والكرم وقمع أضدادها»^(١٠). وقد اهتم المربون والمصلحون في كل زمان بتزوية الضمير على الخير وحثه على عمله ليجنبوا الإنسان الوقوع في الشر، وإذا وقع في الشر فلن يقف الضرر عليه وحده، بل يتعداه إلى غيره.

إن تربية الضمير وتنمية شعور الإنسان بالفضل وحب الخير وعمله وجهه للناس ورأفته بهم، والإحسان إليهم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وصدقه مع نفسه، يجعله حي الضمير متيقظ الإدراك، سريع التأثر عندما يرى الخطأ، وسريع الرغبة في الخير عندما

(٩) أحمد أمين: الأخلاق، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ٦٨.

(١٠) أحمد أمين: الأخلاق، ص ٦٩.

يرى له مكاناً أو يجذب إليه عملياً. ولهذا فإن اتصال الناس بالعمل النافع وتعودهم عليه تربية للضمير على الخير، كما أن الرصيد الثقافي الذي تكتنزه ذاكرة المرء ويخترنه عقله ويملاً ذاكرته بالأمثال الحسنة، ويربي ذوقه ويرهف حسه كل ذلك من دوافع الإحساس الراقي بالذوق وتنشيط خلايا الحياة بالمثل الأعلى.

لقد كانت الأمم حريصة على تسجيل النماذج العليا من أديبها وسلوكها وموروثها الفاضل، حتى يقتدي به الناشئة، ويقلده العامة، ويقوم عليه المعنى الصحيح للأخلاق والمبدأ المقبول للتعامل.

وقد نزع غير مباليين، أن ملء الذاكرة بالأعمال الفاضلة، والأقوال الحسنة، وممارسة التوجيه الدائم لعواطف الإنسان الخيرة النبيلة، وتشجيع ملامح الإحسان فيها، وتقريب باعث الخير وسعادة الناس، كل ذلك هو تربية خلقية لا تلبث حتى تصبح طبعاً في نفس المرء، الذي يرى التمسك بالخلق رغبة ذاتية ومذهباً متبعاً وحاجة نفسية به يقوى الفرد معنوياً ويقوى به المجتمع، ويصير غالب تصرفاته الحياتية منضبطاً مع قيمه الإنسانية ورغبات نفسه المحببة إليه، ولا نجد من يخالف في أهمية التربية والتعود على الشيء، حتى يصير طبعاً راسخاً وجيلة ثابتة، وليس يصعب على أحد يفكر في نفسه ويستذكر تاريخه ويعي ماضيه ممن ربي تربية سليمة أن يعرف عمل التعود في تحويل تصرفاته وتطوير سلوكه وتنمية مداركه في التخلق الحسن الذي حول تصرفاته إلى فضائل وحسن خلق وأضفى عليه القبول العام حتى رضيت نفسه واستقرت طبيعته على خلق كريم حسن رضي.

الأخلاق والقيم:

من الصعب الفصل بين معنى القيم وفلسفتها ومعنى الأخلاق، ودلالاتها ومن المعروف أن الأخلاق قد شغلت التفكير البشري منذ القدم وجادل المفكرون في الفضيلة التي هي نتيجة العمل بالأخلاق السامية، وربطوا بينها وبين السعادة التي يبحث عنها الإنسان ويحرص على أن ينال حظه منها، حيث اتسمت الأخلاق على تعدد

مذاهبها واختلاف مناحي العمل بها، والتصور لها بطابع العقل المدبر المتفكر وابتعدت قليلاً عن العاطفة والوجدان، وكان البحث عن الخير هدفها في كل مذاهبها ومناحي العمل بها، وغايتها العليا هي السعادة التي هي مطلب البشرية كلها، وإن اختلفت الوسائل قليلاً أو كثيراً في التحديد الدقيق لها. فقد كان العقل عند الأولين هو المكلف بالبحث عن الأخلاق واتباعها، ثم جاءت الأديان السماوية التي أخذت زمام المبادرة في تعريف الأخلاق، فأصبحت المرجع الوحيد الذي يحدد الأخلاق، وينشر الفضائل ويميز بين الخير والشر. فأصبحت الأخلاق بالمفهوم الديني تبدأ بالسعادة والرضا وتنتهي بالفضيلة العليا مثل الإيمان والإحسان للناس والأمل في الحياة الآخرة^(١١). ولو نظرنا إلى الإسلام وتعاليمه لوجدنا الأمر بمكارم الأخلاق والنهي الصريح عن الرذائل والمنكرات والشُرور أساساً في التعاليم الدينية. لأن القيم الأخلاقية في الإسلام تشمل الدين السني هو صلة الإنسان بربه، والدنيا التي تصله بمن حوله، وقد تناول منظرو الثقافة الإسلامية سبل تنمية الفضائل الخلقية وإرتفاع شأن من يتصف بها، وذكروا أسس العمل بها، ومن هؤلاء المنظرين الكندي، والفارابي، وإخوان الصفا، وابن مسكويه، والغزالي، وابن باجة وابن طفيل وابن المقفع في مجموعة رسائله الأدب الكبير والصغير وكليلة ودمنة وغيرهم، وقد فصلوا في اكتساب الأخلاق وضربروا الأمثلة على ما يكتسب في التربية والتعود وما يوجد بالحبلة والطبع والفترة كالمفطور على الشجاعة يكون الإقدام على الأمر المخوف سهلاً عليه، ومثله المفطور على الكرم، وعلى الاستعداد والتهيؤ له، وعلى العكس من هذا نجد أن أفعال الإنسان التي لا تتفق وطبعه ولا جبل عليها تحتاج منه إلى معاناة وعسر شديد وكلفة بالغة، إذا حاول أن يتصف بها ويتخلق بعملها^(١٢). أما الأخلاق المكتسبة فهي التي تكون نتيجة الأخذ عن الأباء

(١١) انظر: موسى، محمد يوسف: تاريخ الأخلاق، القاهرة، (١٩٥٣م)، ص ١٥٥

(١٢) رسائل اخوان الصفا، ١٩٢٨، القاهرة، ص ٢٣٥.

والأتراب والمجتمع ويكون ابن مسكويه أكثر وضوحاً وتحديداً حين يقول: «غرضنا من هذا الكتاب أن نحصل لأنفسنا خلقاً تصدر به عنا الأفعال كلها جملة، وتكون مع ذلك سهلة علينا لا كلفة فيها ولا مشقة، ويكون ذلك بصناعة وعلى ترتيب تعليمي. والطريق إلى ذلك أن نعرف أولاً أنفسنا: ماهي، وأي شيء هي، ولأي شيء أوجدت فينا. أعني كمالها وغايتها، وما قواها وملكاتنا التي إذا استعملناها على ما ينبغي بلغنا بها هذه الرتبة العلية»^(١٣). ويكرر ابن مسكويه القول عن الأخلاق ويحدد معالمها ويؤكد على تهذيب الأخلاق واكتسابها فيقول: «الخلق حال للنفس، داعية لها إلى أفعالها من غير فكر ولا روية، وهذه الحال تنقسم قسمين: منها ما يكون طبيعياً ومن أصل المزاج - أي الجبل التي جبل الإنسان عليها - كالإنسان الذي يحركه أدنى شيء إلى الغضب، ويهيج من أقل سبب». ثم يقول بعد ذلك: «فالخلق إما طبيعي، أو ينتقل بالتأديب والمواعظ، إما سريعاً أو بطيئاً وهذا الرأي الأخير هو الذي نختاره»^(١٤).

ولا يلبث أن يؤكد ما نحن بصدده وهو أن الأخلاق صناعة واكتساب وتربية على الفضائل حين يقول: «إن صناعة الأخلاق هي أفضل الصناعات كلها، أعني صناعة الأخلاق التي تعنى بتجويد أفعال الإنسان بما هو إنسان وصقل معدنه، وتحقيق سعادته من خلال تطوير قوته: العاملة والعاملة التي يشاقق بها إلى العلم، والقوة العاملة وهي الكمال الخلقى»^(١٥).

ولا نجد خلافاً كبيراً بين منظري الأخلاق، فالصفات المحمودة التي يتحلى بها الإنسان، هي مقياس خلقي بغض النظر عن الاختلاف الشديد بينهم في باعث العمل في المحامد والفضائل، سواء أكان هذا الباعث فطرة وجبلة أو اكتساباً وتعلماً، وقد

^(١٣) ابن مسكويه: الأخلاق، ص ٣.

^(١٤) ابن مسكويه: الأخلاق، ص ٢٦.

^(١٥) المصدر السابق، ص ٢٧.

مضى الأولون على هذا القصد في معنى الأخلاق واكتساب الفضائل، ولكن العلم الحديث والدراسات الاجتماعية المستفيضة في عصور التنوير جعلت الدارسين لسلوك الأفراد والمجتمعات يقيمون ملاحظات قيمة على مجمل المؤثرات الداخلية في النفس والخارجية في البيئة ويستنتجون من ذلك أن الحياة التي يعيشها المجتمع والتجربة هي أساس قوي لنمو الأخلاق والاتصاف بالفضائل التي تحقق في نهاية الأمر الفضيلة والسعادة وأداة ذلك ووسيلته، هي الإرادة الحازمة لعمل الخير والإرادة الحرة التي هي أفضل وأنبأ ما يمكن أن نعم به حين نستعملها ونحسن الاستعمال^(١٦). واستعمال العقل وتوظيف مداركه حتى نضمن حداً أدنى من موافقة الأخلاق لغاية وجودها والاتصاف بالفضيلة لغرض تحقيق الرضا والسعادة للنفس وللمجتمع الذي تربي فيه فضائل الأعمال.

ما مصادر الأخلاق:

سؤال مركزي دار حوله الحديث منذ وجد التفكير في الأخلاق، وتميز السلوك البشري، وتصنيف الأعمال إلى خيرة نافعة محمودة، وشريرة ضارة مكروهة. لقد أسرف الفلاسفة في البحث عن مقومات الأخلاق، ومصادرها، فجعل بعضهم الأديان مقوماً عملياً للأخلاق المرغوبة والفاضلة، وجعل آخرون التربية والنشأة الصالحة والبيئة السليمة مصدرًا من مصادر الأخلاق، وعزا فريق ثالث مصدر الأخلاق إلى الثقافة والتعليم والتأديب، وميز هذا الفريق بين طبقات البشر، ومستويات الحياة التي يعيشها الناس، وعزا إليها طبع كل مستوى من هذه المستويات بخلق يليق به ويصلح له، وجعلها فريق رابع فطرة وهبة، وجبلة يجبل الإنسان عليها ويخلق لها، ولم يعوز كل فريق مما سبق وضع دليل على ما يذهب إليه، يقوم دليلاً أحياناً على الملاحظة

^(١٦) انظر: موسى: تاريخ الأخلاق، بتصرف، ص ٢٣٣.

والاستقراء، وأحياناً أخرى على التجربة والابتلاء، كما تقوم بعض أدلة هؤلاء على تحولات عظيمة فكرية وسلوكية أكثرها يأخذ المثال من تاريخ طويل للبشرية وممارسة تلقائية، يصور فيها الناس بأنهم ذوو أخلاق وأهل مروءة وكرامة وشيعة تحتفظ بالجميل والخير النافع. ولما اجتمعت للفلاسفة القدماء حجة على انتظام سلوك الخير والفضيلة في البشر، أو انتظام سلوك الشرّ والرذيلة فيه أيضاً.

ثم انتقل النظر من ميدان الفلسفة في العصور القديمة إلى ميدان جديد بدأ في عصر التنوير، وهو عصر الثورة الصناعية في أوروبا بالذات، حين بدأت كفة الميزان تميل إلى علماء الاجتماع ودارسو الانثربولوجيا، وعند علماء الاجتماع لم يعد الأمر تحمينا سفسطائياً، ولا تفكيراً ميتافيزيقياً، كما هو الحال عند الفلاسفة والأخلاقيين التقليديين، بل تحول إلى دراسات ميدانية ومناهج علمية تخضع للتجربة والاستقراء والتماثل في السلوك الإنساني وبشكل فردي وجمعي، وهنا لم يعد هناك شيء واقع خارج إطار التجربة والتمحيص، ولم يعد هناك صفة مهما كانت تخرج عن الفحص الدقيق. وقد ظن علماء الاجتماع أنهم يستطيعون بذلك كله تقريب المؤثر الأساسي في سلوك الفضيلة، أو العكس من ذلك، حين تصبح الأخلاق عنصراً مهماً من عناصر التجربة العلمية ذاتها، وعندئذ لا يوجد مثل مطلق مستقل، ولا كيان مفارق كلي يكمل التجربة ويضفي عليها وحدتها النسقية، ويحكم العقل الذي يحدد الأفعال ويستحسن الحسن ويرفض القبيح.

ومع تطور الحياة المادية والصناعية أصاب نظام الحياة تغيير جوهرى أضعف الثقة بنظام الأخلاق الموروثة، وأحل محلها مصادر جديدة تقدم قراءات جديدة ومختلفة للأخلاق ووظيفتها في الحياة. وتدخل العقل والاقتصاد والسياسة في التكوين الجديد لقيم المجتمع الحديث وأخلاقه وأصبحت الأخلاق نسبية، وصار النقد يتوجه إلى الثوابت ويمحص الموروث ويحدد وظيفة الأخلاق الاجتماعية في إطار المصلحة والنفع.

وقد دخل الاقتصاد والاتصال العالميان الحديثان عنصراً لا يمكن تجاهله في تحوير الأخلاق وتكييفها، مضاف ذلك إلى ما سبقت الإشارة إليه من عناصر عزا إليها الأولون والمنظرون الأخلاقيون ما يطرأ من التغير في السلوك البشري.

ونزعم أن الاتصال العالمي والانفتاح المعرفي والثقافة السائبة في أجواء الفضاء قد أدخلت عناصر تقويم وتحديث وتغيير أخلاقي واضح، وأصبحت تشكل الأسس الجديدة للتعامل الإنساني، وقام الدارسون لنمطية السلوك بتكييف السلوك العام ومراقبة التغير القيمي في المجتمعات وتفسير التحول السلوكي والأخلاقي، وبرزت تفسيرات جديدة تبرر التماهي مع المستحدث والطارئ، وصرنا نسمع أقوالاً مثل «تنازع البقاء، والبقاء للأصلح»، وصار اتباع ذلك مطلباً للناس حتى إن بعض علماء الاجتماع لا يرى بأساً من تطبيق هذا المبدأ على الأخلاق، فيتحدث عن النفعية وموجباتها وأثرها في تكوين صورة موازية للقيم في إطار مدلولها النفعي؛ لاسيما وأن مبادئ الخير والحق والجمال التي عليها مدار الأخلاق، ونسبية الخير تبرر ظهور النفعية على حد قول أبي الطيب:

كَذَا قَضَتْ الْأَيَّامُ مَا بَيْنَ أَهْلِهَا مَصَائِبُ قَوْمٍ عِنْدَ قَوْمٍ فَوَائِدُ

ولكن يبقى الإجماع على أن الأخلاق موجهات سلوكية ترتبط بالأفعال، وأن الرغبات والميول النفعية تحدد مسار الأفعال، وحينئذ يكون الفعل عقلياً هدفه تحقيق غاية أخلاقية، هي بمثابة أطر بنائية وثقافية عامة، وأداة ضابطة للعقل، فيحدد الدور وتقوم العلاقة الاجتماعية المناسبة للحال، وبهذه العلاقة ترتبط دراسة المتغيرات في الأسس الأخلاقية وتتشكل رؤى بنائية عامة، فتحصل خيارات تتاح أمام الأفراد والجماعات، وقد يتكشف عن التفاعل في هذه الأطر والبنى معضلات سلوكية تجعل الفاعل يختار بين خلق وآخر أو بين معيار ومعيار آخر.

ومما سبق يتبين لنا أهمية القيم والأخلاق للإنسان وللمجتمع، لأنها أساس التفاضل بين الناس أفراداً وبين المجتمعات، وهي دليل على نهضة الأمة أو جمودها، لأن للأخلاق وظيفة مهمة في رقي الأمم وتقدمها. فأخلاق المهنة والتعامل، وأخلاق العلم والواجب، والفن والأدب وغيرها، كلها مصطلحات نستخدمها في الحياة اليومية ونريد من استخدامها تركية السلوك العام وتجييبه إلى الناس، والحث عليه كمثال جدير بالافتداء، لأن كل عمل لا يعتمد على قيمة خلقية فمصيره الفشل، وكل عامل لابد أن تحكمه قيم عليه مراعاتها في عمله ليكون منسجماً مع الوعي العام الذي يقدر أهمية كل مهنة على حدة ويلتزم بأخلاقها.

فالطبيب مثلاً تحكم تعامله مع مرضاه سلوكيات محددة، تفرضها أخلاق مهنته ويتطلبها وضعه في تلك المكانة، والمعلم لا يستطيع أن يتحرر من سلوكيات أوجبها عليه مهنته، وقل مثل ذلك عن التاجر والمهندس والقاضي ورجل الأمن، وغيرهم من شرائح المجتمع، فالأخلاق عمود أساس لنجاح كل فئة في مهمتها التي هي في الأساس مهمة أخلاقية، فالخلق يكون سائساً للحياة مديراً لها وبه تستقيم علاقات المجتمع كله. ومرد الأخلاق إلى النفس الراضية المطمئنة التي تنمو في رضاها واطمئنانها شجرة الفضائل الكريمة، ولا يكون ذلك إلا بالتربية السليمة والتنشئة المنضبطة مع أعراف المجتمع وفضائل الأعمال. أما من تخلى عن الأخلاق فإنه لا يجد مغزى لحياته إلا في حدود النفعية الضيقة التي تؤول إلى ميلاد الشخصية المقوتة.

وعندما نتحدث عن الأخلاق ووظيفتها الاجتماعية والثقافية والمهنية والسياسية فإنما نتحدث عن الحياة نفسها، وما حققه الإنسان فيها من معنى ومغزى، وهل استطاع أن يكرس جهده لتحقيق المثال الرائع والقدوة الحسنة في مجتمعه؟! أو لنقل هل كان للأخلاق دوراً إيجابياً في الارتقاء بسلوكه؟ وهل كان له دور في التكيف الاجتماعي المنسجم مع الأخلاق السائدة؟! إذا كان كذلك فلا شك في أنه اتجه نحو

الاستقرار الاجتماعي الذي يضفي على الحياة نوعاً من التكيف، وهذا بدوره يؤول بنظام المجتمع إلى الشرعية المستقرة، المؤثرة في تنشئة الأجيال على منهج ثابت يقوم على الوُدّ والتفاهم والتجانس السلوكي والخلقي، وهذا ما يعرف بالموجه الأساسي الذي يتولد عنه اتجاهان نظريان تلعب فيهما الأخلاق والقيم الاجتماعية دوراً هاماً، وهما نظريات السلوك من جانب، ونظريات النسق من جانب آخر، فالسلوك يساعد على تنظيم الفعل الاجتماعي وفهمه والنسق يحدد الميول التي يسمح بها في دائرة القبول ويضع محيطة لا تخرج عنه، ولا يسمح لها بتجاوزه، أي أن هناك فسحة لاختيار بدائل العقل في ظروف معينة، ولكنها في محيط النسق العام الممكن قبوله عند المجتمع، وتكون الأخلاق هي عناصر الربط الصالحة بين الأنساق كافة، وحينئذ يقوم التوازن السليم في هيكل العلاقات البشرية بوظائف الربط، ويقوى الاتصال الصحيح بين الناس على ثوابت أخلاقية معتمدة.

معنى القيمة:

«القيم والأخلاق» هما عنصرا هذه الموسوعة، وعليهما قامت بحوثها، وقبل تقديم وحدات الموسوعة التي تمثلت فيها أبرز «القيم» وأنبأ «الأخلاق» كان علينا أن نعالج مفهوم «القيم» ومعانيها، وكذلك «الأخلاق» وفلسفتها؛ لتتعرف على المنطلق الأساس الذي دارت عليه «الموسوعة»، ثم الأهمية التي تضطلع بها، وقيمة البحث في هذا الموضوع أنه جاء في زمان كادت الناس تتنكب عن حضارتها وثقافتها، وتبتعد عن موروثاتها، بتأثير الثقافات الغازية المختلفة، التي لا تُدافعُ إلا بتحصين الذات بالفكر النير، وبنائه على أسس متينة من موروثة الفكري والحضاري العريق، فنقول:

لفظ «القيمة» يؤدي إلى مدلول مادي يعبر به عن معادل متصل بما ينشأ بين الناس من معاملات تتعلق بالأخذ والعطاء والبيع والشراء وال عوض ونحوه، ويعبر عنه بـ «الشيء مقوماً». فكل ما يجري بين الناس من بيع وشراء، وأخذ وعطاء، فهو مقدر

بقيمة. هذا الاصطلاح اللغوي لا يزال هو المسيطر على معنى «القيمة»، وبالرغم من أنه أخذ مساحة واسعة من الاستعمال، إلا أن المعنى المجازي يكاد يكون أوسع، وأشمل، حيث أصبح يعبر به عن معانٍ مجردة تحمل دلالات واسعة تتصل بالأخلاق والعادات والمعاملات وحياة الناس عامة. وهذه الدلالة بلاشك مرتبطة بنظرة الناس إلى السلوك وتقييمه، أو وضع قيمة تعكس مدى تقبل الآخرين له، وبالممارسة اكتسب هذا اللفظ معنى إضافياً أصبح أوسع قاعدة من المعنى اللغوي، وكاد يطغى عليه لارتباط المدلول اللغوي بلفظ مرادف هو «الثمن» وخلو المدلول المعنوي من أي مزاحم لفظي أو دلالي، حتى إن القيمة بمعناها الجديد لا يحددها إلا السياق حينما يأتي متضمناً بعض المقاصد التي تشملها هذه الكلمة، وإلا فإنها ستدل على كل سلوك تحكمه مقومات منهجية سليمة، يتقبلها المجتمع السليم ويثمن دورها في صناعة الزباط الذي ينشده في كل حين.

و«القيمة» بهذا المدلول أصبحت حقلاً خصباً للدارسين، وارتبطت بفضائل الأمور وجلائل الأعمال، وانفصلت أو كادت تنفصل - عن مدلولها اللغوي الذي لا يتيح لها معنى أوسع من «العوض» المدفوع في حال تبادل المنافع، بل لقد أضحى «القيمة» موضوعاً خصباً للدراسات الفلسفية والنقدية، لا في عصرنا الحاضر بل منذ القدم، الأمر الذي أكسبها رسوخاً وشموخاً بتقادم العصور، لا كما يرى بعض الدارسين المحدثين من أنها لم تعتمد من مباحث الفلسفة إلا منذ حقبة قصيرة لا تكاد تجاوز القرن التاسع عشر الميلادي^(١٧).

إن انتقال هذا المصطلح من الدلالة اللغوية المحدودة إلى الدلالة المعنوية الواسعة أزلي يرتقي بارتقاء إدراك البشرية في مفهوم الأخلاق وقيمها في الربط بين أفراد المجتمع الواحد من جهة، وبينهم وبين المجتمعات الأخرى أو الشعوب من ناحية أوسع وأعم،

^(١٧) انظر: قنصوه، صلاح: نظرية القيم في الفكر المعاصر، بيروت، ط٢، (١٩٨٤م) ص ١٨.

وهو مدلول قديم قدم الحياة المستقرة المستنيرة التي تنفس أهلها قيمة الأخلاق الرصينة في المعاملات الإنسانية، الراضية لكل ما يسيء إلى علاقات أفرادها، وما يخدش وجه رابطتهم الاجتماعية من سلوك. وهي بمعنى آخر تكاد تعرف بالطبع حيثما إستقرت معاملات الأفراد، ونشأت النظم الاجتماعية التي حصرت وجوه الخير وسعت إليها، ونهت على طرق الشرّ وحذرت منها، فالأديان مثلاً جاءت بقيم تتجلى فيها علاقة الخلق بالخالق، كما اشتملت على قيم تنظم علاقة أفراد الأمة بعضهم ببعض، وتفصل في نظم الحياة أخلاقاً ومعاملات، ولا أدل من ذلك على أن «القيم» مدلول قد ارتقى في التاريخ إلى أبعد مما يظنه بعض الدارسين المحدثين، ثم إن قراءة التاريخ توفقنا على إدراك الأمم السابقة لقيم الحياة والأخلاق، وتضع أيدينا على ما يقع من تلك «القيم» موقع الرضا والاحترام، وليس تاريخ المسلمين وحده هو الذي إهتم بهذا الجانب، فدراسة تاريخ الأمم الأخرى والشعوب المختلفة حافل بإبراز بعض القيم المتعارف عليها في تلك الأزمان، ولا يكاد تاريخ أمة من أمم الأرض يخلو من ذكر هذه الخصيصة، وما ذلك إلا لارتباطها بقانون العدل الذي تقره جميع الشعوب، وتعترف به كل الأمم، وإذا كانت العرب تقول: «قيمة كل امرئ ما يحسن»^(١٨). أي أن الإنسان مقدر بنفع وما يحسنه فهذا وعي مبكر أدركته العرب واهتمت بنتائجه، ومن هذا السياق نبه ابن طباطبا إلى خلق الناس وطباعهم بقوله^(١٩):

حَسُودٌ مَرِيضٌ الْقَلْبُ يُخْفِي أَيْنَهُ وَيُضْحِي كَنْيَبَ الْبَالِ عِنْدِي حَزِينَهُ
يَلُومُ عَلَيَّ أَنْ رُحْتُ لِلْعِلْمِ طَالِبًا أَجْمَعُ مَنْ عِنْدَ الرُّوَاةِ فُنُونَهُ
فِيَا لَانْمِي دَعْنِي أَغَالِي بِقِيَمِي فَقِيَمَةُ كُلِّ النَّاسِ مَا يُحْسِنُونَهُ

^(١٨) الماوردي، علي بن محمد بن حبيب: أدب الدنيا والدين، حققه وعلق عليه المرحوم مصطفى السقا،

القاهرة، ط ٣، (١٣٧٥هـ/١٩٥٥)، ص ٤٢.

^(١٩) المصدر السابق، ص ٥٣، وفيه نسبة هذا القول إلى الإمام علي رضي الله عنه.

وقد لا يخفى على المرء ما يحمله هذا القول من دلالة بلاغية شخّصت المرء في عمله، ونسبت الذات إلى ما تقوم به من عمل، فكأنما الجسم العَرَضُ لا يساوي أكثر مما ينتج، وبقدر إحسانه إلى نفسه ويحتمعه تحسن صورته، وتقوم أعماله التي تجلو تلك الشخصية في عيون الآخرين، فتجعله شخصاً مغايراً لمن لا يحسن مثل عمله. وكم من شخص كبر في عيون الآخرين بما قدم من فضائل الأعمال، كما أن آخرين هبطت بهم أعمالهم إلى قاع، لا قرار له عندما نظرت أعمالهم وقومت أفعالهم.

«والقيمة» لفظ أخذت دائرته تنداح وتوسع حتى شمل الموضوعات المحردة، فأنت تسمع قولهم: (هذا الموضوع أكثر قيمة من ذلك)، وما ذلك إلا لظهور مصالِح هذا على سواه، وهكذا نرى أنواعاً متعددة من القيم تطابق أنواعاً متعددة من المصالح^(٢٠).

فإذا كانت «القيمة» نفعية كما مر، فإن وزنها الاجتماعي يقدر العائد منها معنوياً لدى المجتمع الذي يحاول وضع القيمة في دائرة الاهتمام العام، ويظهر في رغباته حبه لوجود النموذج وتمثيله في الاتساع.

«والقيمة» على هذا المعنى معيارية الغاية، ومن الطبيعي والحال هذه أن تكون مقدرة بقدر الندرة، أو القلة، فإذا كانت الندرة ترفع بالضرورة القيمة للشيء النادر، فإن القيمة تكون عندئذ غير دقيقة في معيارها القيمي، ولو افترضنا مثلاً يقرب هذا المعنى بشيئين لا يختلف الناس على قيمة كل منهما: الأول الذهب والآخر الماء، فكل إنسان عاقل يعرف أن أغلى ما يوجد على الأرض وفي أذهان الناس هو «الذهب» وبالتالي فقيمه معيارية للعلو والارتفاع، وكل مباع أو قنية فتقديره المعادل، هو الذهب، وهذا ما نشهده في حياتنا المعاصرة على المستوى الفردي، بل على مستوى

(٢٠) انظر: قنصوه، نظرية القيم، ص ٦٧.

الدول، وبيوت المال والبنوك حيث يعطى إقتصاد الدولة معنى معيارياً، وهو ما يعرف بالغطاء من الذهب الذي يحدد قيمة الإقتصاد لهذه الدولة أو تلك، ويضعه في مستواه من حيث القوة أو الضعف.

وفي مقابل هذه القيمة المتفق على علوها وقيمتها المادية نجد الماء - على أهميته للحياة - أرخص شيء على الأرض فلا يستطيع أحد أن يزعم أن الماء ذو قيمة، كما لم نقرأ في تاريخ الأمم بأن اتخذ الماء معياراً يُقيم عليه أمر من الأمور، وما عرف في تاريخ الحضارات وثقافتها، إلا أن الماء من المشاع، أي الذي يملكه الناس عامة ولذلك هانت قيمته، وأصبح كالهواء الذي يتنفسه الناس ولا يدركون قيمته، بل لا يقيمونه بشيء، ولا يقارنونه بمشئ.

مقابل هذين المثالين لو سار رجل في الصحراء، ومعه مليون من الذهب، وانقطعت به الطريق واحتاج إلى الماء ووجد لتراً من الماء، وهو في آخر رمق من الحياة ولا ينقذه إلا دفع مليون الذهب مقابل شربة ماء، فإنه لا محالة سيدفع الذهب قيمة للماء. إذن القيمة في هذا المعنى ليست ثابتة، وإنما تحددها الظروف والأحوال، فليس هناك قيمة ثابتة يمكن أن تكون دائماً معياراً صحيحاً يستند إليه في تحديد القيمة أو التثمين.

مثال آخر:

تروي الأخبار أن أبا دلالة الشاعر العباسي مدح الخليفة، فوعده بالمكافأة وهي مئة جريب عامرة، ومئة جريب غامرة، فعرف قيمة العامرة، ولكنه سأل عن الغامرة، فقال له: غير معمورة. فكان جواب الشاعر قيمياً في الحال، حيث قال للخليفة: وأنا أمنحك يا أمير المؤمنين ألف جريب غامرة في ديار بني أسد.

فالمثال هناك في جنس واحد، وهو الأرض لكن الاختلاف جاء من النفع، وقد حدد القيمة العائد من الجنس نفسه، وهو العامر من الأرض، مقابل قيمة العامر منها،

فاختلفت القيمتان، وقيمة جريب عامر ساوت قيمة ألف جريب عامر، فمع إتفاق الجنس اختلفت معيارية القيمة باختلاف النفع الذي يجريه العرف بين العامر والعامر، لكن إمكانية أن يكون العامر عامراً وارداً، بل قد يكون سهلاً، إذا توفرت مادة الحياة له. هذا المثال هو ما تحاول دراسة «القيم» في الفكر البشري أن تنفذ من خلاله إلى المعاني التي تمثلها «القيم» وقد يستدل عليها بها، وهي واضحة المعالم في أذهان الناس بما يعنيه لفظ «القيمة».

وقد يكون المرء ممن لا يقدر الأمور المعنوية حق قدرها ولا يهتم بها، ولكنه مع التعليم والتقويم والإصلاح قد يغدو ممن يحافظون على قيم المجتمع المعنوية التي ترفع شأن الإنسان وتحله مكاناً رفيعاً في نظر الناس، فيكون الإصلاح لسلوك المرء كعمارة الأرض واختلاف القيمة بما يصير إليه الحال.

ونستطيع أن نضيف إلى ما سبق مثلاً آخر لقيمة اجتماعية عرفها المجتمع العربي، واحترمها في عصوره المختلفة، ولم يختلف على رفعتها أحد من أفرادها، هذه القيمة هي «الكرم»، ولكننا ندرك تماماً تمايز الناس في درجات الكرم، إلا أن حاتم الطائي نراه يجسد الكرم نفسه، فإذا ذكر حاتم برزت إلى الأذهان قيمة الكرم، ثم إن ذكر «الكرم» يحضر اسم حاتم حتى صاراً متلازمين وكأنهما مترادفان، بل وكأنه ليس في العرب كريم غيره، مع أن تاريخ العرب في كل زمان لا يخلو من الكرماء الأجواد، ولربما كان منهم من بز حاتم في السخاء، لكن حظه لم يحمله لأن يكون الكرم رديف اسمه. لقد تقمصت القيمة هذه حاتمًا، حتى صار كل كرم لابد أن يوزن بكرم حاتم، وكل كريم لا بد أن يخضع للمقارنة بحاتم.

إنها صورة للعملاق أو النموذج الذي ينسب إليه كل ما يتعلق بخصلته البارزة، فحاتم في الكرم، وعنزة في الشجاعة، وغيرهما في البلاغة والفصاحة، ونحو ذلك يعدون أمثلة، أو مرجعية لوعي الفضيلة التي تميزوا بها حين تركز القيمة كلها في

الشخص، وتمثل فيه وهو يعطيها أو يعطي جزءاً منها لغيره ممن يريد أن يشاركه حظه أو بعض حظه، «والقيمة» بهذا المعنى مطلقة الدلالة، سواء في إيجابيات الأمور أو سلبياتها، فكما رأيناها متمثلة في كرم حاتم وشجاعة عنزة، فقد نقيم الموازنة نفسها في حال «البخل» حيث نرى العرب تقول فيمن عرف بخله وشهر: «أبخل من مارد» كما كانوا يتمثلون في الكرم بقولهم: «أجود من حاتم» وفي الجبن قولهم: «أجبن من المنزوف».

هذه الأمثلة وغيرها كثير يجعلنا على يقين من أن «القيمة» ملازمة للخلق محموداً كان أو غير محمود، لكنها في المحمود شاعت بالاستعمال، واستأثرت بها جلائل الأعمال، وإليها ينصرف المعنى عندما يذكر هذا اللفظ، ولذلك «فإن الشعور بالقيم شعور متحرك، وأما القيم في حد ذاتها فتأبته لا تتغير لأن ماهيتها أبدية لا صلة لها بالزمان أو التاريخ، ولا نستطيع أن نطلع عليها جملة ولا دفعة واحدة لأن عالمها واسع للغاية. لكننا نقتطع منه الجانب الذي يكشفه لنا الحدس في كل مرة يقع فيها كشف لنا. ولما كان هذا الجانب الذي يتجلى لحدسنا يتغير من حين إلى آخر، فإن القيم التي نقيس بها الواقع تتغير مثله، وهي قيم يصعب الكشف عنها ولا يتوصل إليها في الغالب إلا أشخاص قليلون يظهرون في البلدان والعصور المختلفة ليكونوا رواد أمهم وهداتها، وهم أشخاص ممتازون يركون الجماعات التي ينتسبون إليها بالقيم الجديدة التي يكتشفونها، ويدعون إليها، وهم لا يكتشفون إلا القيم التي يتطلع إليها الناس في أزمته، لكن الفضل يرجع إليهم لأنهم هم الذين يطالعونها في قلوب الناس، ويخرجونها إلى منطقة الوعي ويرفعونها إلى الأعالي»^(٢١).

^(٢١) الربيع، ميمون: نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية والمطلقة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،

الجزائر، ص ٢٦٢.

لقد أدرك الأخلاقيون المعاصرون خطورة هذا الفهم الذي يركز «القيمة» في روح أو شخص أو عبقرية فردية، وطالبوا أن يمثل الجميع القيمة والعبقرية ويشاركوا في خلقها وإيجادها^(٢٢). لا شك في صدق القول الذي يجعل الحديث عن «القيمة» والبحث عن الفضيلة يكون شديداً عندما تقل عند الناس أو تظهر حاجة المجتمع إليها، فيبحث عنها ويهتم بها ويحرص على تأصيلها في نفوس الناشئة وتكريسها في الأفتدة، وتقديسها في كل شيء، لكن الحديث عن «القيمة» وخاصة الموجب منها، يكون حديثاً مجرداً عند كافة الذين يلتزمون بالحد الأدنى من مقوماتها، والذين يتعدون عنها ويجونها معنى دون ممارسة، وبهذا تدخل القيمة في نظر العامة من الناس، حيث يرى العلماء الأخلاقيون في العصر الحديث أن القيمة الخلقية انفعالات ومشاعر وجدانية غير ثابتة، وأنها مطلقة ونسبية فهي لا تثبت ولا تستقر^(٢٣). فقد يكون الإنسان في موقف من المواقف ممثلاً لقيمة خلقية معينة، متلبساً بها، مستفراً لمقوماتها المتعارف عليها اجتماعياً، ثم لا يلبث أن نراه هو نفسه في موقف آخر من المواقف يخرج عن ذلك الانضباط مبتعداً عن تلك القيمة، نابذاً لها، وكأنه شخص آخر لم تُعرف عنه تلك الخلة من قبل.

فالكريم مثلاً قد يضمن بماله في موقف، وإن كان قد عرف ببذله، والشجاع الذي يتحدث الناس عن شجاعته وإقدامه، قد يتردد في موقف ويضمن بروحه، ويظهر شيئاً من الجبن، لكن يظل الكريم كريماً، والشجاع شجاعاً، وإن تخلى كل منهما برهة عن صفته فإنه لا يلبث أن يعود إليها، يقول الشاعر:

وَلَيْسَ يُعَابُ الْمَرْءُ مِنْ جُبْنِ يَوْمِهِ إِذَا عُرِفَتْ عَنْهُ الشَّجَاعَةُ بِالْأَمْسِ

(٢٢) انظر: ميمون، نظرية القيم، ص ١١٥.

(٢٣) المصدر السابق، ص ٢٧.

وهكذا تكون «القيمة» نسبية غير ثابتة حتى فيمن عرف بها، وقد تكون متدرجة في حدتها بين الأفراد، إذ هي ليست بذات ثابت أو محدودة، ولذلك يصعب على المرء نفسه معرفة مدى تمثله للقيمة التي عرف بها، ولهذا السبب بدأ التربويون والمصلحون يحرصون على أن يمدوا المجتمع بالأوصاف الجميلة التي تعبر عن قيم يحترمها الناس، ويقدها الجميع، لتكون زاداً لمن يتزود منها، حتى يحققوا لمجتمعهم رصيلاً من الأخلاق السامية والمثل القيمة، فينشأ الشبية عليها وتسود فيهم القيم الفاضلة المقبولة.

ولابد أن نعي أن النفوس البشرية تميل بطبعها إلى حبّ الثناء، وهذا الميل يترك بصماته على السلوك بشكل متفاوت بين الناس، فمنهم من يهزه المدح فيجود ويبالغ في كرمه، ويتظاهر بأن سخاءه فطرة وطبيعة، فإذا غاب المدح اختفى ذلك الكرم، وعادت الطبيعة الصحيحة إلى سلوكه، ومثل هذا يمكن أن يقال عن الشجاعة والمروءة والحياء، وغيرها من القيم التي قد يصاحب ممارستها وتطبيقها مطلب نفعي، مادي أو معنوي. فالذين يدافعون عن قيم المجتمع الفاضلة، ويتمسكون بصحتها، يدركون دون شك مدى العائد المعنوي الذي يصاحب هذا الميل، وتأثيره على صاحبه من حيث تقبل المجتمع له بالتقدير والاحترام، ثم بالحب والإجلال، بفضل ما يحمل من قيم انعكست على تعامله مع الآخرين في توازن مشهود مع الذات والآخرين. وإذا تحقق لهم هذا الواقع، أو حصلوا عليه، صار لهم العوض الذي قد لا يكون مقصوداً في ذاته، إلا أن عائده هو ما يطلبه المبشرون بفضائل الأعمال، فالنصح الذي يظهره المدافعون عن قيم المجتمع، والعمل الذي يتمسكون به يرفع حصيلة الإنسان من العائد الاجتماعي والأخلاقي، ويؤول به إلى نوع من الفضيلة في سلوكه.

وقد ظهر من التجربة الاجتماعية أن اهتمامات الناس بالفضيلة أمر لا يختلف عليه اثنان، وإن كان هذا الاتفاق يختلف شرطه عند الممارسة الفردية أو الشخصية.

ولهذا فقد وقر في وعي الناس أن ثمة فاصلاً بين الممارسة الشخصية التي يمارسها الفرد في إطار المجتمع العام، وتلك الممارسة التي ينفرد بها عن غيره أو يشترك فيها مع عدد قليل من الناس، إذ إنه لا يظهر في ممارسته الخاصة المبنية على قناعاته الخاصة مثلما يظهر عندما يمارس عملاً جماعياً يشترك فيه الناس كافة، وما ذلك إلا لكون القيمة متغيرة إذا ما قيدت بمقياس يخضع للممارسة الفردية الحرة (الطليقة)، وهو ما نسميه السلوك الشخصي والتطبيق الجماعي المتمثل في صهر الفرد في بوتقة مجتمعه فيلاحظ ما ينفرد به من قيم تتفق مع القيم الجماعية الشائعة المقبولة أو تخالفها، وربما كانت هناك وجوه تدعو للمقارنة؛ للوصول بالحكم إلى نسبة عالية من الثبات والصدق.

وقد نصّ المهتمون بالقيمة الخلقية على الوظيفة التي تدفع الناس إلى احترام القيم والتمسك بها لأن «فهم الإنسان على حقيقته هو فهمه لهذه القيمة، وهم يقسمون «القيم» ثلاثة أقسام كبرى تنضوي تحتها شتى المعاني التي تضبط مسالك الإنسان في خضم حياته وتلك هي الحق والخير والجمال في مقابل الأوجه الثلاثة التي يحللون بها حياة الإنسان الواعية وهي الإدراك والسلوك والوجدان. يحدث الإدراك حالة شعورية تضعف أو تشتد وفق خطورة الموقف الذي يحيط به، وبهذا الإدراك الذي صحبه الشعور الذي يلائمه، يتصرف على النحو الذي يحقق له ما يتبغي. والغرض في الإدراك أن يكون صحيحاً لا مضللاً ولا مغلوطاً حتى يجيء السلوك آخر الأمر على أساس سليم، ومن هنا كانت قيمة الحق في حياة الإنسان، فهو يريد أن يعلم ما هنالك على وجه اليقين والدقة، وعلى الحق يبني الإنسان علمه، وعلى علومه يبني حياته المادية كلها، فهذا هو جانب الإدراك وما يلحقه من قيمة الحق. أما جانب السلوك الذي ينتهي به المطاف فالغرض أن يجيء سلوكاً محققاً لأهدافه، أي أن يكون سلوكاً سليماً ملتزماً بأهدافه، والسلوك الصحيح فضيلة وهذا يعني السلوك الذي دلت خبرة

الإنسان في تاريخه الطويل أنه خير ما يحقق الأهداف، والإنسان يقيس صواب السلوك بمقياس الخير الذي يترتب على فعله»^(٢٤).

فالسلوك المقبول اجتماعياً هو في النهاية ما يعطي القيمة التي نتحدث عنها وزنها، وأهميتها ضمن منظومة المثاليات التي يتطلبها المصلحون، ليكون للفضيلة ميداناً واسعاً في المجتمع الذي يربي القيم ويحرص على وجودها، ليهدي أبناءه إليها ويحثهم على اكتسابها خلقاً صريحاً دون تكلف أو تصنع. «وتتفق المواقف على رد القيمة إلى محتوى الوعي أو الوجدان النفسي، بما يضطرب به من رغبات ومشاعر، فليس ثمة قيمة إلا ما كان يرضي رغبة، أو يثير انفعلاً، وبذلك لا تكون القيمة صفة خاصة بالموضوعات، بل نسبية تلحق بأنواع الذوات»^(٢٥)، فتصبح القيم الفاضلة موضع تنافس وحرص من كل الأطراف التي تشارك في صناعة المثلى والأعراف المحبوبة والمقبولة عند الناس، بغض النظر عن ميولهم واتجاهاتهم الخاصة في ممارسة تلك القيم. فالإنسان بلاشك يتصرف وفق أسس معرفية وعلاقات اجتماعية، تعلمها أو ورثها ومن ثم أحبها، وحبها لها ألزمه بالقناعات المثالية التي تخلق ما نسماه بالمبادئ أو الثوابت، حيث تضع معارف المجتمع وعاداته وتقاليده موضع اختبار حقيقي، تعبر عنه طبيعة الممارسة الإنسانية، سواء ما نتج عن تصرف ذاتي حر، أو ما كان نتيجة انفعال وجداني لموقف ما، جعله يستجيب لعاداته التي عرفها وألفها وربى عليها، وعندئذ يكون التجاوب مع قيمة الشيء سبباً في احترامه، والعمل به أو تقديسه، وهنا ينبغي أن ننبه إلى أنه ليس كل عادة يعتادها المرء أو تسود في جماعة من الناس أو في شعب من الشعوب تكون بالضرورة «قيمة» تستوي عند الناس جميعاً، وفي كل الظروف والأزمان، إلا أنه من المشاهد المحسوس أن «القيمة» لها تحولات جوهرية كبيرة تبعاً

^(٢٤) قصصه: نظرية القيم، ص ٣٨.

^(٢٥) قصصه: نظرية القيم، ص ٧١.

للمكان والزمان والأعراف، كما أن تحولاتها لا تلغي أهميتها، بل قد تزيد من رصيدها. فبعض القيم نسبية زمانية ومكانية، وبعضها يصير بمثابة أسس أخلاقية وثوابت إنسانية لا يختلف على قيمتها الناس في كل العصور، وإنما يأتي الاختلاف على شكل الممارسة الفعلية لسلوك ما، فيعطي «قيمة» اجتماعية ترتبط به، ولا تكاد تنفك عنه، حتى إنه إذا ذكر فعله برزت إلى الأذهان قيمته، وهكذا حتى يستغني عن الحدث نفسه بملازمه من القيم، وها نحن نمارس أنواع الإنفاق حتى إذا وضعنا لأفعالنا قيماً برزت قيمة «الكرم»، فحلت محل البذل والعطاء والإنفاق ونحوه، وقل مثل ذلك عن «الشجاعة»، التي تعبر عن قيمة يجلبها أفراد المجتمع كبيرهم وصغيرهم، تطفو على سطح الذاكرة عند كل موقف رجولي، يقتضي شهامة ورجولة، ومثل ذلك الأمانة، فهي قيمة عند كل الناس لكن الاختلاف شديد في فهم الأمانة ومعناها بين الشعوب وفي كل الثقافات، إلا أن الجامع لكل ذلك هو ثقة مكتسبة من أجل خير الناس ونفعهم مقابل عائد قد يكون معنوياً نفسياً أو وجدانياً.

وفي ضوء ما تقدم، فإنه ينبغي أن ندرك أن مكتسبات الثقافة ودلالاتها الاجتماعية والمعنوية، هي التي تحدد عمل القيمة ومراسم إجرائها، فالثقافة بناء تراكمي متعدد الأدوار يقوم على أساس واحد مهما تكررت طبقاته أو تعددت الوظائف والأشكال والخدمات التي يقدمها البناء كله، لا فرق في ذلك، إذا اختلفت أغراض كل دور من البناء، ومثله بناء العادات والأنماط الاجتماعية فهي في حقيقتها بناء متعدد الطبقات يخضع في ارتفاعه وتقسيماته إلى موروثات فكرية ودينية واجتماعية وثقافية عامة، كلها تحول القيم المشتركة في الأساس إلى مضامين متنوعة قد تكون متفقة في اللفظ والاصطلاح، ولكنها تختلف عند الممارسة أو حتى الدلالة الذهنية.

وإذا كانت الثقافة هي التي تدعو إلى تعهد القيمة الخلقية، وتعبّر عن طبيعة الممارسة في حدود المجتمع الذي صنع تلك القيمة ومجدها، فإن الثقافات لها من الشمول

والانتشار، ما يجعل اللحمة الداخلية متشابهة أو متقاربة في الوقت الذي يتجلى فيه تركيز «القيمة» في مظهر كل ثقافة، وعندئذ لا نستطيع بدقة تامة تحديد مسارها أو تقييمها عملياً ولا وزنها بمعيار ثابت متفق عليه. ثم إن احتمال وقوع الخلاف في نسبة ممارسة «القيمة» والتمسك بها ثابت في المجتمع ذي الثقافة الواحدة، لكن الذي لا خلاف عليه هو التنظير في مثالية «القيمة» وتعشقها والاهتمام بها حين «يغدو حكمها «القيمة» اعتقاداً بالمعنى القوي لهذه الكلمة، ويغدو إيماناً عندما لا يتناول قيمة متحققة مدركة بل قيمة مثالية، ومن شأن هذا الاعتقاد أن يتحول إلى عمل، وكما أن العمل هو خير برهان على الاعتقاد، أو على التقويم الضمني، فإن الاعتقاد الضمني يترجم إلى أفعال، واللغة تميز أحياناً، بحسب شكل القضية، والاعتقاد الذي يصحب أحكام الواقع عن الاعتقاد الذي يصحب أحكام القيمة عندما تكون القيمة مثالية»^(٢٦).

إن الفارق كبير بين الممارسة للقيمة والاعتقاد بها، ما دامت مثالية أو نظرية مجردة، وهو المعنى الذي دارت حوله تصورات الناس للقيمة، فاختلف الحال عند التطبيق، فمن استطاع أن يحول المفهوم النظري المجرد إلى عملي وواقعي يتجاوز مرحلة القول المجرد إلى الواقع العملي الذي هو في النهاية غرض التربية الحديثة التي تدعو إلى تركيز «القيمة» وارتقاء معناها وتطوره من حال التعشق لها، والاهتمام بها إلى ممارستها ومعايشتها فعلاً في عفوية لا تحركها المواقف، بل سجية تدفعها الفطرة السليمة والتربية المستقيمة، والخلق المتحذر بالعادة القائمة على الرضا والقناعة، مع استحابة الطبع وميل النفس، وبالتالي تصور العائد المعنوي الذي يؤثر في سلوك الإنسان عندما يختار القيمة الفاضلة، ويتجاوز المثبطات والعوارض التي تمنع غيره من الوصول إلى ما وصل هو إليه.

^(٢٦) ربحون رويه: فلسفة القيمة، مطبعة جامعة دمشق (تعريب الدكتور عادل العوا) ص ٦٩.

وقد يكون ثمن هذا الرضا باهظاً ومكلفاً مادياً، كما هو في حال العطاء والإنفاق وقد يكون جهداً بدنياً زمانياً، كما هو في حال الاستجابة للمشارك العام من متطلبات الحياة التي تفرضها الحياة الاجتماعية. وقد يكون الثمن معنوياً عندما يحقق جأهاً أو مطلباً يسعى إليه بنفسه، ليسعد الآخرين به وهو بالتالي يقبض الثمن أو القيمة بالشكر والحمد والثناء، أو إرضاء الضمير واطمئنان النفس، لا سيما عندما يبادل هذه القيمة بقيمة العمل الذي كانت نتيجته بلوغ الرضا، ونشوة الانتصار على الذات.

من هذا كله يمكن تحديد ماهية «القيمة» أو تمييز ملامح السلوك الذي يعبر عن معنى اجتماعي مقبول في التطبيق العملي، وهو الذي نسميه بالقيمة التطبيقية في التعامل، وهذه بدورها تتحول إلى قيمة نوعية، لا يختلف مفهومها عند الأمم والأجناس البشرية حتى مع اختلاف حضاراتها، أو تنوع ثقافتها.

إن كل قيمة في هذه الحياة لابد أن تتوازى مع قيم أخرى مساندة، لها قوة من الضبط والتحكم في مسار المجتمع الذي يصنع قيماً كثيرة يحافظ عليها، ويحاول أن تتسع دائرة القبول فيها. فلكل مجتمع نسق من مضامين القيم يضبط توازن المجتمع ولا يسمح للخلل أن يتسرب ليصيب بناء المجتمع وتوازنه وإنسياب عاداته وقيمه. وإذا حدث أن تعرضت هذه الانسيابية السلوكية لطارئ ما، تحرك إحساس عام بالرفض أو المواجهة، وحاول أن يعيد الحركة الصحيحة في كل أنساق الحياة الاجتماعية، ولكن هذه المواجهة مع الأحداث الطارئة على انسيابية المجتمع مواجهة غير مرئية، تقوم في أساس وجودها على إحساس غير محدد بالخطر الذي أحدثه ذلك الخلل في ضوابط المجتمع، وعندئذ يلتفت الناس إلى القيم والمثل العليا ليتدبروا ما أصابها من انهدام أو تحلل، محاولين الإصلاح أو استعادة العمل بالقيمة، ويصحب ذلك حالة من الذعر عندما يحسون الانحراف عن القيم لإدراكهم خطر الخروج عنها، فيحصل رد فعل ضمني تقوم به الجماعة تلقائياً مثلما يحدث حين يتعرض الجسم لمكروبات المرض

فترتفع درجة حرارته استعداداً للدفاع والوقاية الداخلية معلنة حدوث الخلل الطارئ على نظام الجسم، وإنتقاله إلى مرحلة المقاومة لمواجهة طوارئ المرض. وإذا كان هذا مثلاً يحدث للجسم الواحد، فإن شيئاً ما يشبهه فيحصل في المجتمع إذا اختلت قيمه وأخلاقه، أو تعرض هيكله الاجتماعي للعنف أو الضعف أو الاضطراب ما يشبه هذا التحضر. ولهذا السبب كانت الأمم شديدة التذكر لقيمها عندما تواجه خطراً كبيراً على أنشطتها الدينية أو الاجتماعية أو مثلها وأعرافها ومكتسباتها المعنوية وتقاليدها الاجتماعية التي توارثتها الأجيال المتعاقبة في حقب متتابعة من التاريخ.

وقد تنبه الإنسان منذ القدم إلى أثر العادة وقوة تأثيرها في نظام الجماعة وتكوين أفكارها، وحبها للتمسك بالموروث وتقويم سير المجتمع طبقاً لعاداته وتقاليده المقدسة؛ ولهذا السبب كانت أهمية التربية الاجتماعية والتعليم الذي ينشأ عليه الأطفال، حيث يتلقى الصغير القيم تلقياً تربوياً موجهاً حتى تنظم الوظائف الاجتماعية بحسب الدوافع والرغبات و وفقاً للمعتقدات الخاصة التي يؤمن بها الجيل الإنساني أو تحترمها الجماعة ذات التقاليد والقيم.

إننا ونحن نحاول أن نركز نماذج قيمية أو نسلط عليها مزيداً من الاهتمام لتسويغ العمل بها بعد استيعابها، ومن ثم التحول بالقيمة إلى شكل من أشكال النموذج أو لون من ألوان الطيف الذي تختلط فيه كل الألوان وتتسع لكل المساحات في الفكر البشري فإننا نعرف أن القيمة لا تكتسب مشروعيتها إلا بعد مرورها بمراحل من التمحيص والممارسة ومن ثم تبلغ مستوى الثبات ومعنى الاحترام.

إذن فالحديث عن القيم والإيمان بأهميتها الخلقية ومحاولة ترسيخ الدلالات الاجتماعية النافعة وتكريس الوعي بوظيفتها الخيرة في إسعاد الناس الذين يمارسونها ودور الأخلاق الفاضلة في تحصين المجتمعات من الانحلال والتفكك والانحراف كل ذلك واجب ينبغي أن يستشعره كل ذي لب يحس بما عليه من الواجبات تجاه رعاية

المسيرة الفاضلة في بناء المجتمع الإنساني وبناء قيم الفضيلة وتقرير الأخلاق المثلى التي يختارها الناس ويرضون العمل بها.

وهناك صلة وثيقة بين شعور الاحترام لثوابت القيم من جهة وبين وعي الأمة الجمعي بشخصيتها، وبشيء من التوازن في ذلك يرتقي شأن الأمة وتبرز شخصيتها الثقافية، ومن هنا تظهر منزلة الأمة بما تعكسه من قيم الخير، وما تدين به من ثوابت السلوك، وما تتمتع به من درجات عالية في سلم الأخلاق التي هي ضوابط الحياة ودستور التعايش الصحيح للمجتمع الفاضل الذي تحرص البشرية كلها على احترامه والاتصاف به.

دراسة القيم*:

دراسة موضوع القيم من أكثر الموضوعات التي تشغل الفكر الإنساني، ومرد ذلك أن الإنسان كائن مرتبط بالقيم لا ينفك عنها، فهو في مواجهة دائمة مع القيم الداخلية والخارجية، والتراثية والاجتماعية، سواء منها المطلقة أو النسبية، كما أنه في مواجهة بين ماهو كائن، وما ينبغي أن يكون من تلك القيم والمعايير في إطار الموروث الحضاري والتغير الاجتماعي، وثورة العلوم في مواجهة القيم، خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، والإنسان لا يزال في مواجهة دائمة مع أفعاله وقيمه التي تحددها، وتؤثر فيها، فهي الضمير المستتر تارة والظاهر تارة أخرى أو هي الحارس الداخلي لأفعاله.

إننا نواجه القيم في المنزل، وفي المدرسة، وفي الشارع، وفي العمل، فهي التي تشغل مساحة كبيرة من أحاديثنا وهمومنا. وما مقارناتنا بين تربية الأمس واليوم، أو

* أعدت مادة هذا الفصل وحرره الأستاذ الدكتور عبد القادر عبد الله العرابي وأعاد صياغته لغة وأسلوباً

الأستاذ الدكتور مرزوق بن صنيان بن تنباك.

بين الماضي والحاضر، أو بين الأجيال إلا ضربٌ من التقييم. ومن منّا لم يتساءل عن القيم التي يربي عليها أولاده، وعن القيم التي يُربي عليها طلابه ومن يهتم بأمرهم؟! وليس معنى المواجهة الدائمة المستمرة مع القيم لكون القيم ضرورية في بناء المجتمع الإنساني السليم، وإنما لكونها أيضاً تجعل الإنسان في مواجهة مع ذاته، ومع الآخرين. أما مع ذاته فلأن قيمة الداخلية المتمثلة في ضميره الشخصي تراقب أفعاله باستمرار وتسيرها، فما يرضى به ضميره يريجه، وما يخالفه يتعبه، فيبعث بذلك الاطمئنان إلى نفسه أو القلق فيها، وكذلك الحال مع الآخرين؛ لأن المرء عرضة لأحكامهم وتقييماتهم، ومكافأاتهم أو عقوبتهم واستحسانهم أو استنكارهم. فالإنسان في رقابة قيمة دائمة داخلية وخارجية، نفسية واجتماعية، ثم نفسية اجتماعية. وهو بطبيعته ناقد اجتماعي يتأمل محيطه فيقيمه ويصدر الأحكام عليه مستحسناً أو مستنكراً، ويحس بأن محيطه جميل أو قبيح، متعب أو مريح، وحياته تكاد تكون محددة بالقيم في كل ما يصدر عن شخصه، وقد عبر عنها بعض الباحثين بقوله: «أنت لست في مسرح، ولست متفرجاً، وإنما أنت إنسان فاعل متألم، إنسان ذو موقف»^(٢٧).

وقد عاش الإنسان إشكالية القيم وشعر بتعارضها في نفسه، وعبر عن هذا التعارض بعض المفكرين حين قال: «آه روحان تعيشان في صدري كل منهما تريد أن تنفصل عن الأخرى»^(٢٨).

إن ما يدور في نفس هذا العالم هو الصراع الذي يمتلج في كل نفس إنسانية، صراع بين قيم الجسد وقيم الروح، الجسد يتطلع إلى القيم الدنيوية، والروح تتطلع إلى القيم العليا، إنها ليست مشكلة إنسان بعينه، ولكنها مشكلة الجنس البشري الذي

^(٢٧) انظر: Flintrop, f.,: Grundwerte und ihre Problemfelder, in: Lederer, g., (Hg.): Zur Sache Grundwerte, Hildesheim. Germany, 1979, p11

^(٢٨) انظر: يوهان وولفجانج غوته (Johann Wolfgang Goethe) في كتابه فاوست (Faust).

تنازعه رغبات وشهوات، يطلبها الجسد الميال بطبعه إلى الملذات، لكنه يقابل بالكوابح النفسية القيومية، التي ترتفع بالضمير وتحمل بالقيم، وبين هذين يعيش الإنسان دوامة الصراع القيمي، بين ما تميل إليه نفسه وتبجه، وبين ما يريده المجتمع ويتعارض مع الرغبات الفردية، فكأنما المرء في صراع بين ضميره الفردي والضمير الجمعي.

ومثله الصراع بين القيم الدينية، والقيم الاجتماعية، وهي مشكلات تواجه الإنسان على المستوى الفردي والمجتمعي. أما على صعيد الأفراد فقد تتباين القيم، باختلاف الوضع الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية، وأما على الصعيد المجتمعي فقد لاحظ الباحثون الفرق بين المجتمعات المفتوحة، والمجتمعات المغلقة في إطار النماذج القيومية السائدة، ووجدوا أن المجتمع المفتوح أكثر حرية وتسامحاً، وفيه تقل الهوة بين القيم الظاهرة والقيم الباطنة. أما المجتمعات المغلقة فتعاني من الاحتقان والجمود في حركة القيم، وتتسع الهوة بين القيم الظاهرة والباطنة، لذلك فالمرء فيها غير قادر على امتصاص التغير القيمي، وقد تنهار قيمه نتيجة التغير الذي يصيب المجتمعات. وهذا ما حدث في عصرنا الحاضر في أوروبا الشرقية، عندما إنهارت منظومة القيم الاشتراكية الجامدة أمام القيم الليبرالية الغربية الفاعلة.

إن التباين بين المجتمعات المغلقة والمفتوحة هو تباين ثقافي قيمي، وتباين في الثقافة والقيم بشتى أنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، بل إن هناك تبايناً في الشخصية النمطية السائدة في كل منهما؛ ذلك أن الشخصية تتكون نتيجة استبطان الثقافة والقيم الاجتماعية، وتختلف باختلاف المعطيات الثقافية وباختلاف النظم السياسية والمؤسسات التي ترعى القيم وتحافظ عليها، مثل الأسرة والأصدقاء ووسائل الاتصال والوسط الثقافي والتنشئة الاجتماعية والمحاكاة الاجتماعية.

ولأهمية القيم للفرد والمجتمع شغل النظر بها الفكر الإنساني منذ القدم، كالفكر الإغريقي والمسيحي والإسلامي حتى عصرنا الحاضر، واستحوذت القيم على مساحة

كبيرة من اهتماماته، لاسيما فيما يتصل بالعلاقات والروابط الاجتماعية المرتكزة على القيم، إذ صارت القيم همّ رجال الدين والفلاسفة، وعلماء الأخلاق، والاجتماع، بل حتى علماء الطبيعة لأنها تمثل البعد الروحي للحضارات الإنسانية كلها.

أما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد أصبحت القيم إحدى الموضوعات الأساسية في علم الاجتماع، لكن الملاحظ هو التحول في لغة ومضمون الخطاب القيمي؛ إذ لم تعد القيم تدرس على أنها مثاليات مجردة، وإيدولوجيا مقننة فحسب، بل حدثت نقلة نوعية في عالم الفكر، تمثلت في الانتقال من النظرة الأيدولوجية إلى علم اجتماع المعرفة، ودراسة المجتمعات الإنسانية على أسس علمية صحيحة، ناظرة إلى صلة الأخلاق ببناء السلوك المشترك للمجتمع، ومصححة النظرة التقليدية القديمة، وشارحة الفهم العام للقيم، ورابطة بين النمو الفكري وصلته بالوعي المشترك، آخذة بالاعتبار المنهج الاستقرائي والتأملي للمفهوم الاجتماعي للقيم والعلم، والقيم والتغير الاجتماعي، والموضوعية والتحيز، كل ذلك صار الشغل الشاغل لعلماء الاجتماع ودارسي نمطية المجتمعات المعاصرة.

وفي الوقت الحاضر تراجعت الرؤى الفلسفية والأخلاقية للقيم وشغل علماء الاجتماع الناس بآرائهم، وطراً تحول جديد في النظرة إلى القيم التي لم تعد تُدرس في إطار الأوامر المطلقة أو الأخلاق المرعية، ولكنها أصبحت تدرس في أطر المؤسسات العامة، وتناقش على أنها حقائق اجتماعية، وأصبح موضوعها يشغل فينومنولوجيا القيم عند ماكس شيلر، مثلما يشغل علم اجتماع المعرفة عند كارل منهايم^(٢٩).

وقد قام هذا التحول على فكرة مركزية قائمة على مفهوم التغير الذي حدث في المجتمع الغربي الأوروبي، حين أسفر عن ظهور عقلانية تحليلية جاءت بفضل جهود المثقفين المستقلين الذين درسوا مسيرة التاريخ الأوروبي، وقرأوا العلاقة بين

(٢٩) انظر: منهايم: الايدولوجيا والطوباوية، تعريب: عبد الجليل الطاهر، بغداد، (١٩٦٨م).

القيم والفكر، وأكدوا على قيم العقل. وقد شارك العرب المعاصرون في النظرة لهذه القيم، و طرحوا سؤال الأصالة والتحديث، وشغلوا حيزاً لا بأس به في العقل العربي المعاصر^(٣٠)، ملتصين أثر العرب الأولين الذين كان خطابهم القيمي أخلاقياً مقنناً^(٣١).

ويكفي الإشارة إلى ما عرف «ياشكالية القيم» التي ركز عليها (ماكس فيبر) في دراسته «فلسفة العلم» وذلك لأهمية هذا الموضوع، ومثله دراسة (ماكس شيلر) «الصورية في الأخلاق وأخلاق القيمة المادية» وهي دراسات تعد من أثن الدراسات وأكثرها أصالة^(٣٢). ومثلها أهمية دراسات منهايم (١٨٩٣-١٩٤٧م) المتصلة بعلم اجتماع المعرفة، وبيان دور المثقفين الذين لم يلقوا مراسيهم^(٣٣) في بعث القيم الاجتماعية والتغير الاجتماعي، و يعدون «القلق الفكري الذي ظهر بالتدرج امتيازاً لهم»^(٣٤). كل ذلك يدل صراحة على كيفية تغير المجتمع، وتطور النظم المعرفية فيه، حتى إن النظرة أصبحت تقوم على أن القيم وقائع اجتماعية ملزمة وصادرة عن الوعي الجمعي؛ في الوقت الذي يرى التفسير النفسي الاجتماعي أن القيم تعبر عن الحاجات النفسية، فالحرية حاجة وقيمة، والمساواة كذلك. وقد جعل بعض الباحثين للقيم أساساً دينياً، وأن الدين هو محركها، كما ذهب آخرون إلى أن الاقتصاد هو الباعث الحقيقي لظهور القيم الحديثة، وبعيداً عن الخلافات النظرية، فإن القيم تعيش تغيراً

^(٣٠) انظر: رفاعه رافع الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣م)، جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩-١٨٩٧م)،

عبدالرحمن الكواكبي (١٨٥٤-١٩٠٢م) و محمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥م).

^(٣١) نذكر منهم: الجاحظ والماوردي وابن تيمية وغيرهم.

^(٣٢) انظر: Scheler, Max: Der Formalismus in der Ethik und die materiale Wertetik, Koeln, Germany, 1966.

^(٣٣) منهايم، كارل: مقدمة إلى كتاب: الأيدولوجيا، ص ٩.

^(٣٤) منهايم، كارل: الأيدولوجية والطوباوية، مقدمة في علم اجتماع المعرفة تعريب: عبدالجليل الطاهر،

بغداد، (١٩٦٨م)، ص ٩٩.

مستمراً، وهي في حركة دائبة دائمة، فما كان بالأمس قيمة منكراً قد يكون غداً مستحسناً، مثال ذلك تعليم المرأة وعملها في بعض المجتمعات، و ممارسة بعض المهن الحرفية عند قبائل الجزيرة العربية، وغير ذلك. ومن هنا فإن تعريف «القيمة» ليس سهلاً، ولو طرح سؤال عن ماهية القيم، لكانت الإجابة مختلفة باختلاف مخزوننا الثقافي وتنشئتنا ووعينا، وستختلف الإجابة، باختلاف المستوى التعليمي والمهني. وسبب الاختلاف يتدخل فيه معنى الأخلاق، ومعاييرها، والاتجاهات المعرفية والتشابك بين القيم التقليدية والقيم الحديثة. وهو ما يجري في حياتنا اليومية دون أن نلاحظه، فبعض القيم نحاكبها ونأخذ بها لأنها تتمشى مع ثقافتنا وأخرى نرفضها حين، ثم نأخذ بها دون حرج بعد برهة. ولما كان الإنسان يحاكي من القيم ما يستحسنه، ويرفض ما يستقبحه فإن الأفق القيمي يصبح مرناً ومتغيراً لكنه يجعل الإجماع حول تعريف القيم صعباً. وصعوبة التعريف راجعة لنسبية القيمة واختلافها باختلاف الثقافات لأن التغير القيمي، إنما هو تغير ثقافي^(٣٥) قبل كل شيء.

في ضوء ذلك تطرح هذه المقدمة مجموعة من التساؤلات: أولاً ما القيمة، ثانياً: ما علاقة القيم بالمعايير، ثالثاً: ما أهمية دراسة القيم، رابعاً: ما مصادر القيم، خامساً: ما وظائف القيم، سادساً: القيم والأخلاق والتغير الاجتماعي، سابعاً: القيم في القرن الحادي والعشرين.

أولاً. مفهوم القيم:

سنطرح الأسئلة الآتية:

أولاً: ما القيمة؟ ما أهمية دراستها؟ ما مصدرها وما فلسفتها؟ وماهي وظائف القيم؟ وما التغير القيمي؟ وأخيراً ما علاقة القيمة بالموروث الثقافي؟ ثم ما حدود التباين الثقافي؟

^(٣٥) انظر: بركات، حلیم: المجتمع العربي المعاصر. بحث إستطلاعي معاصر، بيروت، ص ٣٢١.

هذه بعض الأسئلة المتوقع إثارتها في نفس القارئ «لموسوعة القيم ومكارم الأخلاق العربية الإسلامية».

وقد سبق أن ألقينا إلى أن موضوع «القيمة» موضوع مبهم وغامض «ومن بين أكثر مفاهيم العلوم الاجتماعية غموضاً وإرتباطاً بعدد كبير من المفاهيم الأخرى، كالاتجاهات، والمعتقدات، والدوافع، والرغبات. ويرجع هذا الغموض إلى أن المصطلح مرتبط بالتراتب الفلسفي من جهة، ويعبر عن أرض مشتركة بين مجموعة من العلوم والمعارف من جهة أخرى»^(٣٦). وقد أحصى أحد الباحثين مئة وثمانين استخداماً لمفهوم القيمة، وهذا يدل على تباين وجهات نظر الناس، ومنهم المختصون في الدراسات النظرية والفلسفية والفكرية والأخلاقية^(٣٧).

ولهذا الاختلاف أسباب متعددة يعود بعضها إلى اختلاف المرجعيات الثقافية، وبعضها الآخر إلى البناء الاجتماعي، فمثلاً ما هو «قيمة» في المجتمع المتحضر، قد لا يكون «قيمة» في الريف، وما هو «قيمة» لدى طبقة من المجتمع الواحد، قد لا يكون «قيمة» لدى طبقة أخرى من المجتمع نفسه، وما تقدره ثقافة من الثقافات البشرية وتحافظ عليه وتعدده «قيمة» قد لا يكون كذلك لدى حضارة أو ثقافة أخرى، وقد يتدخل عامل الزمن في تنويع القيمة أو تحديدها، وربما إلغاؤها. فما هو «قيمة» في زمن من الأزمان، قد لا يكون «قيمة» في زمن آخر حتى مع اتفاق الثقافة العامة وشمولها، وما هو منكر في زمن قد يكون معروفاً في زمن بعده، وقد يتدخل عامل الزمن حتى في تكوين الطبع حين يتحدد في كل جيل قيم غير قيم الجيل الذي سبقه، أو تتحول القيم من جيل إلى جيل آخر، وإن لم يكن التغيير أساسياً في القيمة.

^(٣٦) جليبي، علي عبدالرزاق: دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، بيروت، (١٩٨٤م).

^(٣٧) انظر: Maag، ١٩٩٠، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

وقد أدرك الناس منذ الأزل هذه النمطية المرحلية من ذلك ما نسب إلى عمر رضي الله عنه أنه ردّ على من أراد أن يطابق بين جيله ومن جاء بعده بقوله: «إنهم جيل خلقوا لزمان غير زماننا».

وهذا يقودنا إلى النظر في البناء الاجتماعي نفسه، ومستوى التطور الذي يتعرض له الهيكل الاجتماعي والنظم التي تسود فيه، فقيم المجتمع المفتوح تختلف حتماً عن قيم المجتمعات المغلقة كما أوضحنا سابقاً.

وقد نجد صعوبة بالغة عندما نحاول تحديد معنى القيمة ومفهومها؛ لأنه ليس هناك إجماع على تعريف محدد لها، حتى تحول مفهوم القيم في بعض الثقافات إلى وسيلة لغاية، عندما فقدت القيم مكانتها بتحولها إلى وسائل، فلم تعد هناك قيم ذاتها، وإنما قيم متلونة بلون مصالح الأفراد والجماعات. ولا شك أن الفرق واضح بين قيم الوسيلة وقيم الغاية، حتى إذا كانت القيمة غاية أصبحت واجباً.

ومن الثابت أن القيمة معنى معيارياً، يتفاضل فيه الناس بعضهم على بعض، وفقاً لما يقدمه كل منهم من خدمة لأخيه الإنسان، فالعالم الديني له قيمة دينية عظيمة، حين يهدي إلى السلوك السليم والخلق المثالي، والعالم المخترع له قيمة علمية، ينفع بها الناس ويسعد حياتهم باختراعاته ومبتكراته، وللحاكم قيمة حين يعدل ويقيم ميزان القسط، وللرجل ذي الأخلاق الحميدة والسمعة الطيبة قيمة اجتماعية، حين يصلح بين الناس، ويجمع القلوب ويقرب ما ينفع مجتمعه، وإذا كان الإنسان يكتسب قيمته مما يقدم من نفع عام للناس، فإن للأشياء قيمة أيضاً، تتميز بها استناداً إلى جوهرها وانطلاقاً من حاجة الناس إليها، ورغبة في اقتنائها وتحصيل النافع منها. ومثلما يتميز بعض الناس على بعض بالقيم الخلقية، تتميز الأشياء بالقيم المادية، فالألماس قيمة عليا، وللذهب قيمة أعلى من قيمة الفضة، والفضة قيمة أعلى من قيمة المعادن الأخرى، وهكذا يتفاوت الناس، وتتفاوت الأشياء، وتتفاوتها يأتي معنى «القيمة» الذي هو في النهاية،

إما صفة يوصف بها، أو قيمة في حد ذاتها، وتصبح «القيمة» عندئذ مجموعة خصائص نوعية للأشياء، إلا أن كل «قيمة» تحدد درجتها على أساس علاقتها بالطبيعة الإنسانية. لكن إذا نظر المتأمل إلى القيم وجد أن كل «قيمة» إيجابية محبوبة، لا بد أن تقابلها قيمة سلبية منكورة، لأن الطبيعة مكونة من التقابل والتضاد في الأشياء، وهذا التكوين الذي يفرض نفسه، هو الذي يعطي الأشياء والناس «القيمة»، بقدر ما يسلبها من المقابل. ومن أمثلة التقابل الواضحة في السلوك البشري، الإيثار والأنانية، والحب والكره^(٣٨)، والجماعة والفرد، والنصيحة والتملق، والحرية والفوضى، والحزم والاستبداد، والصدق والكذب، والتسامح والغضب والأمانة والخيانة، والجميل والقبيح، والشريف والوضيع، والعدل والجور، والطاهر والخبيث، والشهيد والمنفر، وجماع ذلك كله أو أصله ومرده إلى شيئين إثنيين هما الخير والشر.

وبالنظر إلى هذه الأضداد يتضح معنى «القيمة» الحقيقي ونموذجها، إذ تعدُّ عند قياسها مقارنة بما يقابلها أو يضادها، وبالتالي فاكتساب القيمة ليس حيادياً ولا ذاتياً، بل تقوم القيمة لشيء ما من خلال إحدى صفاتها التي تشبع حاجة لدى الآخرين، كما تكتسب الأشياء والناس قيمتها، أو تفقدها تبعاً لما يطرأ عليها من تغيرات، لأن الصلة وثيقة بين القيمة والطبيعة البشرية^(٣٩). وبهذا تشترك الطبيعة الإنسانية في صنع القيمة، وهي في الواقع صفات نوعية لحامل القيمة ويعبر بذلك عن التطور النوعي الخلفي في التاريخ والمجتمع^(٤٠).

وقد جذب مفهوم القيمة كثيراً من فلاسفة الأخلاق الذين راحوا ينظرون لها، ويدرسون أبعاد التمسك بها، أو الإعراض عنها، ثم انتقل البحث بهم إلى توصيف

(٣٨) انظر: برييه، إميل: إتجاهات الفلسفة المعاصرة، تعريب: محمود قاسم، القاهرة، (د.ت)، ص ٨٣.

(٣٩) انظر: السباعي، مصطفى: أخلاقنا الاجتماعية، دمشق، (١٩٥٥م)، ص ٢١٤.

(٤٠) انظر: Max Scheler، ١٩٦٦، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

القيم منسوبة بعضها إلى بعض، حين تنقطع عن المقابلة والمقارنة، وقد رأى بعضهم أن القيمة الحقيقية ليست تلك التي تحدد أهميتها بنفعها للإنسان وصلتها بجيائه، كما سلف الحديث، وإنما القيمة الحقيقية، هي قيم الثبات والبقاء والسرمدية الأبدية، حيث رأوا أن القيم السامية هي ما تؤسس نفسها لا على مقارنة غيرها، بل تلك التي تقوم بإشباع عميق للحاجات السرمدية الخالدة^(٤١).

وبهذا لا تفهم القيم إلا في السياق التاريخي للمجتمع، ولكن لا بد أن نؤكد على البعد الأنثروبولوجي، وهو أن الإنسان حامل للقيم، وقيمه في ذاته، تجعله حاملاً للقيم مطبقاً لها، ومطوراً لمفاهيمها وفقاً لسلوك مجتمع الفضيلة، أو مجتمع القيم الفاضلة، الذي يجسد الإنسان فيه معنى التغير المقبول والتحول إلى تنمية الفضائل، حتى تسود الصورة المشرقة لأخلاق الإنسان ومنازع الخير في نفسه. ولما كانت القيمة عنصراً أساسياً من عناصر الثقافة، ومحددة للنظام الاجتماعي، فإنها تحدد أفعال البشر وعلاقاتهم الاجتماعية، ومواقفهم وإنتاجاتهم، ذلك أنها تسكن الوعي الجمعي، وتمتع بقوة ضابطة للفعل الاجتماعي.

إن إدراك هذا المعنى الشامل للقيمة، هو المدخل لفهم جوهر مشكلة العلاقة القائمة بين الإنسان ومجتمعه، ولعل عدم التوافق بين القيم الذاتية، أو الفردية، والقيم الاجتماعية، أو الجماعية، هو أن الأنساق الاجتماعية المعقدة، هي في الغالب المسؤولة عن ظهور المشكلات والصراعات، حين تتعارض مع الأنساق الفرعية التي تتشكل في أحضانها القيم الفردية.

يبقى ما الإجماع منعقد عليه، مع إختلاف شديد في تعريفه، وهو أن نعلم أن القيم هي الصفات المرغوبة اجتماعياً في مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي، وأنها ذات تأثير في سلوك الناس وعلاقاتهم، كما أنها تملك الخصوصية في تأطير العالم من

(٤١) انظر: ماكس شيلر Max Scheler، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

حيث روابطه السياسية والأخلاقية والعلمية والاجتماعية وغيرها، وفي ظل غياب قيم الفضيلة ينقلب المجتمع إلى غابة ذات أحراش يضل سالكها، ويستوحش قاطنوها. والقيم باختصار هي تصور لما هو مرغوب فيه ضمناً أو صراحة، يؤثر في اختيار أنماط الفعل ووسائله وأهدافه^(٤٢)، ومفهوم الرغبة أو الحاجة المقترن بالقيم، إما أن يكون معنى مادياً، أو علاقة إجتماعية، أو أفكاراً أو صفة عامة أو نحو ذلك، مما يرغبها المجتمع، وهي تستخدم لتنظيم رغبات متنوعة أو متعارضة متضاربة، ولذلك يقال: ما دام الناس يضعون الأشياء والأفكار والأفعال طبقاً لمقاييس المرغوب والمسموح، ويتركون أفعالاً أخرى في مقابلها، طبقاً للمرفوض والمستهجن، فإن النتيجة هي أنهم يستحيون لنسق قيمي^(٤٣)، يحكم العلاقات العامة والسلوك الشائع، وبهذا تكون القيم هي «المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفهم واختياراتهم وتنظم علاقاتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين وأنفسهم والمكان والزمان، وتسوغ مواقفهم وتحدد هويتهم ومعنى وجودهم، بكلام بسيط ومختصر، تتصل القيم بنوعية السلوك المفضل، ومعنى الوجود وغاياته... وفي جميع الحالات والاحتمالات تشكل القيمة مقياساً يوجه سلوكنا فنعتمده في عمليات إصدار الأحكام والمقارنة والتقويم والتسويق والاختيار بين بدائل في المناهج والوسائل والغايات»^(٤٤).

وبهذا يتضح أن معظم التعريفات السوسولوجية للقيم تختلف عن الفلسفة المعيارية، وتؤكد البعد الوظيفي للقيم، وأثر ذلك في تحديد السلوك.

^(٤٢) يتفق هذا التعريف مع تعريف كلوكهون للقيم، انظر حول ذلك: Regenbogen, A., 1998:

Sozialisation in den 90 er Jahren. Lebensziele, Wertmassstaebe, und politische Ideale bei Jugendlchen, Opladen, 1998 - Germany.

^(٤٣) Cotton, W., 1959: A Theory of Values, A.S.R., Vol, 24, Juni 1959, Nr. 3.

^(٤٤) بركات: المجمع العربي، (١٩٨٤م)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٤.

وتميز العلوم الاجتماعية عادة بين القيم وسيلة، والقيم غاية، فالنوع الأول هو معتقدات تفاضل بين سلوك وآخر ضده، فمثلاً: الصدق أفضل من الكذب، والشجاعة أفضل من الجبن و... الخ. أما القيم الغاية فهي التي تحدد لنا الأهداف السامية المثلى التي نسعى إليها ونحقق بها معنى وجودنا، مثل السلم، والحرية والعدالة والسعادة، والخلاص، والكرامة، والصدقة والأخوة والمساواة وغيرها^(٤٥).

نستخلص مما سبق أن مفهوم القيمة عرف إما كخصائص نوعية لشيء، أو شخص، وإما كأنماط من المواقف الذاتية المعينة، أو كتقييم، أو كتعبير عن السلوك، أو كإشباع للحاجة^(٤٦)، لكننا نرى أن هذه التعريفات لا تفي بالغرض، ولذلك فإن القيمة تعني الصفات والفضائل المرغوبة إجتماعياً في فترة معينة، والمؤثرة في سلوك البشر وأفعالهم.

ثانياً. علاقة القيم بالمعايير:

من الصعوبات التي تواجه الباحثين في ميدان القيم، هي العلاقة بين مفهوم القيمة من جهة، والمعايير والمفاهيم الأخرى القريبة منها أو المتولدة عنها، كالمعايير والمواقف، والاتجاهات، والتوجهات القيمية، من جهة أخرى، وغالباً ما يحصل التباس واختلاط في الأذهان حول معنى هذه المفاهيم، وصلة بعضها بالآخر، حتى إنه ليصعب التمييز بينها، وفي الأعم الأغلب يكون التمايز بينها نسبياً، وذلك تبعاً لمرونتها، وفعاليتها في المجتمع، وتأسيس بعضها على أسس بعضها الآخر، وتشابك دلالاتها. وهي بهذا تقيّد كما يقول يورغن فريدرش (Friedrichs)، لكنها تنتج في الوقت نفسه المرونة^(٤٧) لأنها تقيم

^(٤٥) انظر: Rokeach, M.: A Theory of Organization and Change within Value - Attitude Systems,; Journal of Social Issue, Vol 24, No. 1 (January, 1968) pp. 13-33.

^(٤٦) انظر: Willi, J., W.: Grundlagen einer empirischen Soziologie der Werte und Wertssysteme, Zuerich 1966, p107.

^(٤٧) انظر: Friedrichs, j: Werte und soziales Handeln, ein Beitrag zur sozialen Theorie: Stuttgart, (1988), p201.

الفعل، وتعطي في الوقت نفسه احتمالات التنوع التي تتحقق تحت ظروف متغيرة، ولكن هذه المرونة هي التي يصفها عالم الاجتماع الألماني نيكلاس لومن (Luhmann) (١٩٢٧-١٩٩٨) بانتهازية القيم^(٤٨) أي تفضيل بعض القيم وإهمال بعضها الآخر، أو التلاعب بها وإنحطاط التصورات القيمة من خلال التحولات في الغايات إلى الوسائل، وهذا ما يجعل القيم متغيرة لأنها تصبح وظيفة وأداة لمنفعة وأيديولوجية معينة^(٤٩).

وعليه ندرك أن مفهوم القيم يتميز بالعمومية والمرونة، ويشير إلى ما ينبغي أن يكون ولكن السؤال هو: هل يمكن التمييز بين مفهوم القيمة والمعيار، وما الأسس التي يقوم عليها؟

لقد ذكر بعض الباحثين أن من أبرز الفوارق بين القيمة والمعيار، أن المعايير ذات طابع ملزم للفعل فقط، في حين أن القيم تكون للفعل وغيره من الموضوعات الأخرى التابعة لها، معنى ذلك أن المعايير تجسيدات للقيم، وما لم تجسد القيم في المعايير، فإنها لا تأخذ طابع الإلزام^(٥٠)، وعندئذ تكون القيم موجهة للمغزى، في حين تكون المعايير موجهة للفعل ومحددة له. ومن الفروق الأخرى بينهما «العقوبة»، فمن يتجاوز المعايير يتعرض للعقوبة، فالمعايير والحالة هذه تكون أكثر تحديداً وأكثر خصوصية من القيم^(٥١) علماً بأن القيم تعتمد إلى عموميات وتتعامل مع المرونة الممكنة، والتساهل المباح في الأفعال، والأقوال داخل دائرة واسعة من الضوابط الاجتماعية.

وإذا كانت المعايير تطبيق وتفيد للسلوك، فهي بهذه الصفة تعسد تعليمات وأوامر يجب التقيد بها، وإلا كان العقاب حتماً لمن خرج عليها. وتبقى صلة المعايير بالقيم صلة خصوص وعموم، لأن المعيار هو استخلاص لمحمل القيم.

^(٤٨) انظر: Luhmann, N.: Soziologische Aufklärung, Band 1, Opladen.

^(٤٩) انظر: نفس المصدر السابق، (١٩٧٠م)، ص ١٨٤-١٨٥.

^(٥٠) انظر: Lautmann, R.: Wert und Norm, Begriffsanalysen fuer die Soziologie, Opladen, (1969), p54-57

^(٥١) انظر: نفس المرجع السابق، ص ٥٧.

ويعنى أوضح: المعيار يحدد عقوبة جزائية تكون مادية في الغالب، أما القيمة فتحدد عقوبة معنوية، كما أن المعيار يحدد السلوك، في الوقت الذي «تضفي القيمة على السلوك الشرعية المقبولة»^(٥٢).

وإذا كان هذا التلازم واضحاً، فإن للقيمة علاقة بالمواقف، ولا يعني بالضرورة أن تكون مرتبطة بموضوع معين، فهي شمول والمقصود بالشمول صلاح القيمة لسائر مجالات الحياة واستيعابها أفراد المجتمع^(٥٣)، كما تحمل في طياتها عنصراً عقلاًياً وعاطفياً، وفي الوقت نفسه فإن الموقف لا يتضمن غير العنصر العاطفي فحسب^(٥٤).

و«القيم تحتل مكانة مركزية أكثر من الاتجاهات داخل التكوين الشخصي والنسق المعرفي للأفراد، ومن ثم فهي محددات للاتجاهات وللسلوك أيضاً. ويتضح ذلك من كتابات علماء الاجتماع والنفس حينما يذهبون إلى أن الاتجاهات تعتمد على القيم الاجتماعية، وأن الاتجاهات وظائف للقيم، والقيم مفهوم أكثر ديناميكية من الاتجاهات»^(٥٥).

نخلص إلى أن «هناك ثلاثة جوانب تختلف فيها القيم عن المعايير الاجتماعية، فالقيمة تشير إلى نمط مفضل للسلوك، بينما يشير المعيار الاجتماعي إلى نمط سلوكي فقط، القيم تتسامى على المواقف الخاصة، بينما المعيار هو تحديد لسلوك أو منع لسلوك آخر في موقف معين، وثالثاً القيم هي أكثر شخصية وداخلية، بينما المعايير اتفاقية وخارجية»^(٥٦).

^(٥٢) Maag، ١٩٩٠، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

^(٥٣) المصدر السابق، ص ٢٨.

^(٥٤) انظر: Willi, J., W.: Grundlagen einer empirischen Soziologie der Werte und Wertssysteme, Zuerich (1966), p112.

^(٥٥) جلي، علي عبدالرزاق: دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية، بيروت، (١٩٨٤م)، ص ١٣٦.

^(٥٦) نفس المرجع السابق، ص ١٣٦.

ويهمنا في هذا الصدد الإشارة إلى العلاقة بين المعايير ودرجة التكيف الاجتماعي^(٥٧)، فكلما تدنت المكانة الاجتماعية، تراجعت نسبة التكيف مع المعايير، والعكس بالعكس تماماً. فهناك مثلاً علاقة طردية بين درجة التدين، واحترام المعايير الاجتماعية، كما أن الالتزام بالمعايير يكون أكثر ظهوراً في سلوك المجتمعات الريفية، منه في المجتمعات المتمدنة، ذات التشابك الاجتماعي والثقافي.

ثالثاً. تصنيف القيم:

من أهم القضايا الجدلية المتعلقة بالقيم قضية «التصنيف»، والسؤال المهم هو ما الأساس الذي يقوم عليه تصنيف القيم. هل هو المجتمع الذي يحدد القيمة ويعرفها أو هو الفرد أو الثقافة أو غير ذلك؟

إذا نظرنا إلى ثقافتنا التقليدية نجد أن الجاحظ يجعل القيم العليا في المجتمع العربي التقليدي هي القيم الدينية وقيم الشرف والأصل والأسرة والثأر، وفي المقابل نلاحظ المجتمعات الغربية المعاصرة تنظر إلى أن القيم العليا فيها هي قيم العمل والحرية والفردية، وفي هذا يكون من السهل أو المقبول بعد الاستقراء الذي لا يبعد كثيراً عن الواقع أن يقال: إن القيم غير المادية هي العليا في المجتمع العربي أو في المجتمعات الصحراوية والتقليدية، ويقابل هذه القيم قيم الحضارة أو قيم مجتمع الرفاهية وهي التي يعيشها مجتمع الغرب والمجتمعات المتأثرة به. وقد ذهب أكثر الباحثين في العصر الحاضر إلى أن الهرم القيمي هو الثابت والسائد في المجتمعات بوجه عام، وهذا يعني أن القيم تكون أكثر سموً، كلما كانت أكثر ديمومة واستمرارية، كما أنها لا تؤسس من خلال قيم أخرى؛ ذلك أن القيم السامية الدائمة تشبع الحاجات الضرورية لتوازن المجتمع، وتعمل على توثيق علاقات الناس بحد أدنى من الانضباط السلوكي، ولعل أهم حدٍّ مميز للقيم السامية كونها أزلية وليست عابرة، كما أنها ليست المستقلة في ذاتها، وليست المرتبطة

(٥٧) Willi، ١٩٦٦، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥.

بغيرها، وهي التي في مجملها تبعث الرضا في النفس والقبول والاحترام في المجتمع. ومن هنا يمكن أن تتنوع أشكال القيم، فهناك: القيم الشخصية وقيم الأشياء والقيم الذاتية وقيم ردة الفعل والقيم الوظيفية، وقيم النجاح والفعل والتفكير، وقيم الحالة الراهنة والقيم القصصية^(٥٨).

على أن بعض الباحثين يحملون كل القيم في مجموعات نسقية هي قيم في المجال الأخلاقي مثل الشعور بالواجب، وحياة الضمير، وقيم المجال الجمالي بكل معانيه وأبعاده وقيم المجال النفسي.^(٥٩) كما أن بعض الباحثين وعلماء الأخلاق ميزوا بين القيم من حيث هي وسيلة مفضية إلى غاية وبين ما هي غاية تنشده لذاتها. فالأولى قيم خارجية أو هي وسيلة تختلف باختلاف الناس ومطالبهم بينما الثانية داخلية ذاتية تستقل بنفسها وتكون قيمتها في ذاتها، وتسمى القيم من هذا النوع الأخير بالقيم والمثل العليا^(٦٠).

من هنا تأتي أهمية البحث في القيم بسبب أهميته النظرية العلمية، وتأتي أهمية معرفة التحولات التي تتعرض لها القيم في الزمن المعرفي والمدد الثقافي الحاضر، وإذا كانت الدراسات عن القيم في عصرنا الحاضر نادرة، فإن هذه المقدمة تحاول بشكل متواضع أن تشارك في السجلات الدولية الدائرة حول موضوع القيم وخصوصاً فيما يتصل بالعلاقة بين العلم والمجتمع، وبين القيم والمجتمع، وما إذا كانت القيم عالمية أو محلية، وما هي القيم التي تواجه العلم؟ وما هي القيم التي تخضع للعلم أو العلم الذي يخضع للقيم؟، ثم ما هي الجهة المسؤولة عن علاقة العلم الحديث بالقيم والأخلاق؟ هذه أسئلة مطروحة اليوم بشدة ولا بد من النظر بجدية إليها والتفكير فيها، لأن الإجابة

^(٥٨) انظر: شيلر (SCHELER)، ١٩٦٦، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧.

^(٥٩) انظر: Kraft, V.: Die Grundlagen einer Wissenschaft lichen Wertlehre, Wien (1951), p24.

^(٦٠) قنصوه، صلاح: نظرية القيم في الفكر المعاصر، بيروت، (١٩٨٤)، ص ٤٩.

عنها لا تخص شعباً من الشعوب ولا تعني أمة من الأمم دون أخرى، ولكنها تخص الإنسانية جمعاء، لأن حوار المثقفين والحضارات حول قيم المجتمع العالمي ضروري في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى. ولما كانت القيم تختلف باختلاف الثقافات، وكل ثقافة تعبر عن قيمها بشكل يقبله المجتمع الذي ترشح ثقافته ضرورياً من القيم أو تمارس ضرورياً منها، مثل العفو أو الصدق أو الفضيلة، وكلها قيم أممية، إلا أن ملامح التعامل في حدود هذه القيم تؤطره الثقافة المحلية بأطر خاصة بها، وعن هذه الخاصة تكون المحاولة التي نحاولها في هذه الموسوعة «موسوعة القيم ومكارم الأخلاق» لربط النسق القيمي العربي بالأنساق العالمية والدولية في سياق العولمة. فعلم الاجتماع يحاول أن يحدد هوية القيم طبقاً لمحلية الثقافة، لأن ماهو مرغوب عنه في مجتمع قد لا يكون مرغوباً فيه في مجتمع آخر، والتقييمات داخل مجتمع ما قد تؤدي إلى صراع في مجتمع آخر مختلف عنه ثقافياً، وبعبارة أخرى فإن ما يحترم في أمة من الأمم قد يكون مستهجنًا عند أمة أخرى، أو على الأقل لا يحمل قيمة وليس ذا بال في ثقافتها وتراثها.

رابعاً. أهمية القيم:

لاشك في أن الاحساس بأهمية القيم هو الدافع لاعداد هذا المشروع عن القيم ومكارم الأخلاق، اللذين هما صنوان، ورمز للأخلاق الفاضلة، ولا يخفى على أهل العلم أهمية القيم ومكارم الأخلاق في بناء الانسان، والمجتمع والحضارة والتقدم، وفي مواجهة المشكلات الاجتماعية.

إن القيم هي موجهات سلوكية، ومؤثرة في الأفعال الانسانية، فالقيم الايجابية تؤثر إيجاباً في السلوك، وبالعكس من ذلك القيم السلبية، فإذا غرسنا القيم السليمة في نفس النشء الجديد، فإننا نحصنه ضد الجريمة والانحراف، والعكس من ذلك أن القيم السلبية هي الطريق إلى الانحراف. فللقيم إذن وظيفة تربوية تكمن في تربية النشء الجديد على القيم والأخلاق الحميدة، وبناء الإنسان الفاضل.

وتكون دراسة القيم هامة لفهم الإنسان والعلاقات الإنسانية. وهي «تفيد في فهم النظم الاجتماعية وشبكة العلاقات الاجتماعية، حيث يكشف ذلك عن الطريقة التي يفكر بها أفراد تلك المجتمعات والثقافات، إذ لا يمكن فهم العلاقات الاجتماعية والنظم وتساؤها الوظيفي، ما لم نضع في الاعتبار ضرورة فهم القيم والأفكار التي هي بمثابة المضمون الثقافي لهذه العلاقات والنظم التي تنتشر في المجتمع وتنتقل عبر الزمن، مما يؤكد الخاصية غير المحدودة للنظم وتميزها بالثبات والاستقرار»^(٦١).

ولذلك نرى الانثروبولوجي يركز «الاهتمام على تلك القيم التي اتخذت شكل النظام الاجتماعي واتخذت صفة العمومية التي تتميز بها سواء كان نظاماً من النظم الكلية أو الفرعية. ولذلك فمحور اهتمامه يتركز في دراسة القيم الاجتماعية التي ترتبط بالنظم والعلاقات الاجتماعية»^(٦٢).

فمن خلال دراسة القيم الاجتماعية نستطيع أن نفهم الاتجاهات المهنية، والعلاقات الاجتماعية والأسرية، وتغير قيم الزواج والطلاق، كما نفهم التغير القيمي في مجتمعنا، ولدى شبابنا، وندرك اتجاهاتهم القيميّة، سواء أكانت قيم العمل، أم الزواج، أم وقت الفراغ، أم الأسرة، والمستقبل، وأهدافهم الاجتماعية، والتحول الذي أصاب الهرم القيمي، وماهي القيم الأساسية والثانوية؟.

إن أهمية البحث لا يمكن حصرها في إدراك أهمية القيم للتغير الاجتماعي، ولا في فهم ثقافة عصر المعلومات، وإنما أيضاً في تطور البحث العلمي النظري والميداني. فالنقص في الدراسات النظرية والبحوث الميدانية في هذا المجال وغيره كبير جداً، وماهو موجود في المكتبة العربية، عفا عليه الزمن، ولذلك فإن موسوعة القيم ومكارم

(٦١) حامد، السيد أحمد، حسين، وعليّة حسن: القيم والتنمية الاجتماعية، دراسة أنثروبولوجية للمجتمع النوبي في: المجلة الاجتماعية القومية، القاهرة، العدد الثاني، مايو (١٩٧٢م)، ٩م، ص ٧٥.

(٦٢) المصدر السابق، ص ٧٥.

الأخلاق هي خطوة أولى على الطريق الصحيح.

من هنا تأتي أهمية البحث في القيم، بسبب أهميته النظرية والعلمية ومعرفة التحولات في الزمن المعرفي والثقافي. ولما كانت الدراسات في المجتمع العربي عن القيم نادرة جداً، فإن هذه الدراسة لا تساهم في عرض موضوع القيم من جوانبه المختلفة، وبيان أهميتها لجميع ميادين الحياة، وإنما تساهم أيضاً - بشكل متواضع - في السجلات الدولية الدائرة الآن حول موضوع القيم، وخصوصاً فيما يتعلق بالعلاقة بين العلم والمجتمع، والقيم والمجتمع، وعالمية أو محلية القيم وما القيم التي توجه العلم؟ وهل يخضع العلم للقيم، أم أن القيم تخضع للعلم؟ وما هي حدود التطور العلمي، ومن يرسمها؟ ومن هي الجهة المسؤولة عن تنظيم علاقة العلم بالقيم؟ السؤال هنا هام جداً، لأنه لا يخص شعباً، أو أمة بعينها، وإنما يخص الإنسانية جمعاء، وبالتالي فإن حوار المثقفين والحضارات حول قيم المجتمع العالمي ضرورة الآن أكثر من أي وقت مضى.

ولما كانت القيم تختلف باختلاف الثقافات، وتعتبر عما هو مرغوب فيه من قبل الجماعة والمجتمع، فإن السؤال هو ما مدى تأثير النسق القيمي العربي بالأنساق الدولية في سياق العولمة الثقافية^(١٣).

إن علم اجتماع القيم يهتم بدراسة ما هو مرغوب فيه اجتماعياً. لكن ما هو مرغوب فيه اجتماعياً في مجتمع، قد لا يكون في آخر. ولذلك فإن التقييمات داخل المجتمع قد تؤدي إلى سوء فهم وإلى صراعات اجتماعية في مجتمع آخر.

إلى جانب هذه الأهمية التربوية والاجتماعية والسلوكية، فالقيم كما ذكرنا موجّهات للفعل الإنساني، وتمتع القيم بأهمية كبيرة للتغير الاجتماعي. وهي تساهم في نهضة الأمم وتقدمها، فكما شكلت القيم الإسلامية روح الحضارة العربية فقد لعبت القيم الحديثة دوراً أساسياً في نهضة المجتمعات المعاصرة وحددت قيمها.

(١٣) انظر: Willi، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٠.

خامساً. وظائف القيم:

مما سبق تبين لنا أهمية القيم للإنسان والمجتمع، لأنها أساس التفاضل بين البشر والمجتمعات، ونهضة المجتمعات، أو جمودها الاجتماعي، فالمجتمعات تنهض بالقيم وتتخلف بها. ثم إن أخلاق العمل والعلم والواجب والفن والأدب والمعاملة، كلها مصطلحات، نستخدمها في العلوم الاجتماعية والحياة اليومية، وقد ندرك أو لا ندرك معناها، ولكنها ذات أهمية كبرى للتطور الاجتماعي. ولذلك أضفينا على المقدمة «لدراسة مكارم الأخلاق» طابعاً سوسولوجياً قيمياً، من خلال دراسة العلاقة بين القيم والمجتمع، واستعراض تطور هذا المفهوم في الفكر الإنساني، ومحطاته المختلفة، وصولاً إلى فينومينولوجيا القيم عند ماكس شيلر، والعقل الجمعي عند دوركهيم، والأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية عند فير، وقيم المثقفين الأحرار الذين لم يلقوا مراسيهم عند مناهيم في دراساته عن «الايديولوجية والطوباوية»، وعن القيم والنسق الشخصي عند بارسونز.

ولما كانت القيم أصلاً ميولاً ومواهب واتجاهات فردية، يتعهدا ويرعاها المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية، ويحولها إلى قيم وفضائل اجتماعية، فإن هذه القيم تحقق الإبداع والإشباع النفسي وتخلق المجتمع الفاضل وهي مصدر هذه المواهب، فهي قائمة فيها، لكن اكتشافها وتميئتها وصلفها هي وظيفة التنشئة الاجتماعية، والإنسان فاضل بالفضائل التي يحملها ويطبّقها حتى يعرف بها^(٦٤).

هذه القيم مثل الحكمة والشجاعة والعفة والعدالة، تُكوّنُ المواطن الصالح، الفاضل، المبدع، والمخلص في عمله، والقيم الفاضلة تُكوّنُ أيضاً الدولة الصالحة العادلة. وتزيد من التماهي بين الفرد والمجتمع، وتحقق بالتالي وظيفة التكامل الاجتماعي. وبغض النظر عن المقارنة بين النفس والدولة العادلة، فإن ما يهمنا هنا هو وظائف القيم

^(٦٤) انظر عن ذلك أفلاطون: جمهورية أفلاطون، تعريب: حنا خباز، مطبعة المقتطف، ص ١٤٦.

كأطر اجتماعية ثقافية ومهنية وسياسية، منظمة لحياة الإنسان، أو بواعث سلوكية متولدة عن طبيعة الفرد، لكنها تصحح اجتماعية على اعتبار أن القيم والنظام ينشآن عن طبيعة الإنسان.

بهذا المفهوم تضطلع القيم بوظائف مختلفة، فردية واجتماعية وسياسية. فردياً، تعطي القيم لحياة الفرد معنى ومغزى، فيوجه حياته لتحقيق هذه القيم، والقيم هنا وسائل وغايات بذات الوقت، فلا تميز بين القيمة الوسيلة والقيم الغاية، مادامت هذه تخدم المجتمع الفاضل الذي هو مجموع النفوس الفاضلة، إجتماعياً وتزيد من التكامل الاجتماعي، سياسياً ويصبح النظام هو حكم القيم، ويكتسب شرعيته القيمية، وتصبح السياسة قيماً، شأنها شأن القيم الأخرى.

وما وجدناه عند أفلاطون ليس بعيداً عما ذهب إليه فايزه (Weise)^(١٥) من جامعة فرانكفورت حول وظائف القيم. إن للقيم عدة وظائف في المجتمع، أهمها: وظيفة التكامل، ووظيفة الاستقرار الاجتماعي، ووظيفة إضفاء الشرعية على النظام، والقيم هي موجّهات عامة، تقلل التعقيد من خلال جعلها التوقعات المتبادلة متوقعة. (وظيفة التكامل)، كما أنها مقويات سلوكية إيجابية لبعض الأنماط السلوكية، التي تضمن تطور المجتمع الإقتصادي (وظيفة استقرار)، والقيم تدعم المؤسسات المنظمة في المجتمع (وظيفة الشرعية)^(١٦).

إضافة إلى ذلك يرى فايزه أن القيم والتغير القيمي يؤديان في المجتمع ووظائف التكيف والتطور الثورة: فهما يساهمان، وبسرعة في تصحيح المجتمع للخلل الذي يطرأ عليه (وظيفة تكيف). إن القيم والتغير القيمي يشجعان الأفعال الإيجابية الجديدة،

^(١٥) انظر: Weise, P.,: Ziele, Normen, Werte und quantitative und qualitative Systemvergleiche, in, Klages, H., u.a.(Hg.): Wertwandel und gesellschaftlicher Wandel, Frankfurt am Main, 1981, p73.

^(١٦) المصدر السابق، ص ١٢٧.

ويثقلان كاهل الأفعال القديمة بتكاليف بديلة عالية، وهكذا يتطور المجتمع (وظيفة
تطورية)^(٦٧).

لقد أصبح مفهوم القيم أحد المفاهيم المركزية في النظرية الاجتماعية. ولا تقل
أهميته عن مفاهيم أخرى كالدور الاجتماعي والمكانة والمعيار. ويذهب منتسل
(Menzel) إلى أن أهمية القيم تكمن في أنها توجه السلوك، وتؤثر في التنشئة
الاجتماعية وفي تكوين الشخصية، وتساهم في قيام التجانس السلوكي، كما أنها
عنصر أساسي من الايديولوجية، وتصلح لتكوين الايديولوجية وتحفزها^(٦٨). إن القيم
تؤثر سلباً أو إيجاباً في المجتمع، وعليها يتوقف - إلى حد ما - استقرار المجتمع أو
اضطرابه، أي التكامل أو التفكك الاجتماعي. وأهميتها تكمن في الحفاظ على النظام
الاجتماعي^(٦٩). كما تحافظ القيم على البناء الاجتماعي، «ولها وظيفة هامة في مجال
الضبط الاجتماعي»^(٧٠).

والقيم تتداخل مع سائر مجالات الحياة، ولا مناص هنا من التنويه إلى وظيفة
القيم في الحفاظ على البيئة، وعلى الصحة، فقد بينت الدراسات عن المجتمعات
الأفريقية وجود علاقة بين القيم والصحة، وبين القيم والإصابة بمرض الإيدز^(٧١).
إن الجدل لا يدور حول «القيم» بحد ذاتها، بل يشمل الإنسان الذي يحمل
«القيم»، ويعبر عن وظيفتها. وهذا يجعلنا ننصرف إلى تحديد وظيفة القيمة، وإن كان

^(٦٧) المصدر السابق، ص ١٢٧.

^(٦٨) انظر: Menzel, E.: Wete und Gesellschaft - Ein Beitrag zur Erkaerung der
Bedeutung von Werten in der soziologischen Theorie von Theodor Geiger und
Luhman, 1982, p23. Nikla

^(٦٩) انظر: نفس المرجع السابق، ص ٢٦.

^(٧٠) حامد السيد أحمد وعليه حسن: القيم والنتيجة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.

^(٧١) لوسون، جاتو، ولاتريه، أجات، ١٩٩٠: المرأة والإيدز في أفريقيا: الأبعاد الثقافية الاجتماعية لوباء
فيروس نقص المناعة، في: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٦١، القاهرة، سبتمبر (١٩٩٩م).

التحديد ليس سهلاً، لأن السؤال عن وظيفة القيمة، هو سؤال عن الإنسان نفسه، وعن تقاليد المجتمع، الذي ينتمي إليه الإنسان حامل تلك القيمة، وهذه بدورها تتصل بتكوين الإنسان، وتربيته، وعالمه، وتوجيه سلوكه الشخصي، وموروثه الثقافي، والفكري والحضاري. ويتبع هذا السؤال سؤال آخر يتعلق بمدى الصلة بين القيم وبين تقدم المجتمع أو تأخره، ثم سؤال ثالث عما إذا كان تحديث المجتمع مرتبط بنوع من القيم، أو أن القيم تتغير بتغير الثقافات، وهو سؤال هام لأنه قد يجيب عن بعض الأسئلة الدائرة في محيط المجتمع العربي منذ مطلع هذا القرن، ولا زالت الإجابة غائبة حول صلة التراث بالمعاصرة، وصلبة القيم الموروثة بالقيم الحادثة.

وثمة مسألة وهي أنه لا خلاف بين الدارسين لأنماط حياة المجتمعات الحديثة في أن القيم رباط مهم يحدد سلوك الناس، ويخلق تجانساً اجتماعياً يضبط جميع الأفراد وفق معاييرهم الموحدة، وهي وإن لم توافق الاتجاهات الشخصية، والميول الفردية لبعض أفراد ذلك المجتمع، إلا أنهم يجدون فيها ما يدعم النظام الاجتماعي، ويزيد من التكامل الذي تدعو إليه سيطرة القيم الفاضلة الدالة على رسوخ الأنظمة الاجتماعية العامة، حيث لا يمكن أن تقوم صلوات فاعلة في نظام اجتماعي، إلا مع احترام قيم المجتمع وفضائله الموروثة، يضاف إليها ما يستجد على حياة المجتمع من أساليب حديثة في الحياة تحظى باحترام أفرادها وإجماعهم على تقديرها بحيث ينساق الجميع إلى التعامل معها في ظل مناخ اجتماعي، لا يشد عنه إلا من لا يرى للقيم سلطاناً على حياته الخاصة وعلاقته بالوسط الذي يعيش فيه، وهذا لا حكم له.

ولا ينبغي إنكار دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في ممارسة المراقبة الواعية لحركة المجتمع ونموه، وثقافة أفرادها، وتطور نمط الحياة فيه، وتوجيه نشاطها توجيهاً يتفق مع مساق حركة المجتمع ويبنى المثل العليا على أساس المشترك الثقافي للأمة.

وإذا ما رجعنا بالذاكرة قليلاً إلى الوراء، رأينا رموز المؤسسات الاجتماعية الأولية (الوالد، الأم، كبير الأسرة أو العشيرة، الأسرة بمجموع أفرادها)، كل هؤلاء

يمارسون رعاية التنشئة الاجتماعية، إلا أن دورهم قد تراجع كثيراً، وأصبح محدوداً جداً في الوقت الحاضر بتأثير وسائل الاتصال الحديثة، والتقنيات المتطورة من تلفاز، وراديو، وسينما، وشبكة معلومات، وحاسوبات، وهواتف محمولة، وغيرها من أدوات التقنية المتطورة التي أصبحت إلى حد كبير عضواً مقيماً في المجتمع بشكل عام، إن لم نقل في الأسرة نفسها.

وقد غير هذا الاتصال، وما يصحبه من التفاعل هيكل العلاقات الاجتماعية من داخلها، ومعنى ذلك أن الأطفال مثلاً - وهم عماد الحياة الاجتماعية - لم يعدوا يتعاملون أو يتفاعلون مع ضوابط الأسرة، التي هي خلية المجتمع الأولى، ولم تعد (الأسرة) المرجعية الصغرى، بل ولا (المجتمع) السذي هو المرجعية الكبرى، لم تعد لهما قدرة على التنشئة، بمعزل عن مؤثرات الحضارة الطارئة الغالبة على التوجيه والفاعلية في التربية، فنحن مع تقنيات الاتصال لسنا أمام تغير في سبل التنشئة فحسب، بل نحن أمام تغير جوهري في مضامينها، وفي نوعية المعرفة المكتسبة من المحيط الخارجي، وبدلاً من اكتساب المعرفة عن طريق التجربة والتفكير والتفاعل والتعلم، صارت تقنيات الاتصال تقدم التجربة والمعرفة جاهزة لكل متلق، في أسلوب جذاب متطور.

فهي تواجه الأطفال خاصة، والشباب عامة، بعالم جديد، ومجتمع جديد هو مجتمع الأشياء وآلياتها، وليس ذلك المجتمع البشري التقليدي في عاداته وأخلاقه وسلوكه، وأهم خصائص هذا المجتمع الجديد أنه يعلم قيماً أخرى جديدة طارئة على الحياة لا تعبأ بموروث، ولا تهتم بتقليد، ولا تنظر إلى أن الفرد يسير في حياته وفق منظومة اجتماعية متكاملة مترابطة، ولكنها تعلم قيماً جديدة، همها وسدمها قيم الاستهلاك والفردية والعزلة، وقيم اللذة والمادة. وعلى هذه القيم يترتب سلوك كان عليه أن ينسجم مع تحقيق مكتسباته، ويواكب مسيرها، ويلبي حاجات المنتفعين منها، وبالتالي يظهر ما يسمى بمجتمع «العقلنة» الذي يسرق طفولة الصغير، وبراءة الشاب

وحيلة العاقل. فالطفولة تختفي بمجرد ظهور وسائل الاتصال الالكتروني، لأن الصغار يعيشون مرحلة الطفولة في مجتمع المعلومات، لا مجتمع الحياة العادية، وهذا المجتمع الجديد تختلط الوقائع الحقيقية فيه بالخيال، إذ يستمد النشء القيم من الأشياء لا من البشر^(٧٢).

إن زماننا يمر بتحولات هائلة في كل شئ في حياته وقيمه وأخلاقه وما يترتب على هذا التحول هو تحول في مفهوم القيم ودلالاتها وهذا بالضرورة سيعكس سلوكاً جديداً يمكن أن نسميه سلوك الإنسان الجديد بقيمه ومعلوماته وتصوره للحياة وتعامله معها وهو بالتالي سيكون محكوماً بضرورة. بما وفرت له التقنية الحديثة من دفع المعلومات واكتنازها، والتعامل معها بعقل مغاير لعقل الجيل السابق. إزاء هذا الموقف كان علينا نحن الذين لا نزال نعيش القيم بعبق الماضي، ولم يبلغ تأثير الاتصالات الحاضرة مداه في إتلاف الخلايا الثقافية الموروثة لدينا، في الوقت الذي لم نغمض أعيننا تجاهلاً بما يحدث من حولنا، إزاء ذلك كان علينا أن نحذر من أن تكون هذه المعلومات حاجزاً بين النشء وبين قيمه الموروثة أو المعتادة، وأن نحمله من طغيان قيم الغرب، الذي قدم لنا هذه الوسائل من التقنية دون النظر إلى موروثاتنا وقيمنا، التي درجت عليها مجتمعاتنا أجيالاً وأجيالاً. إن صانعي هذه الوسائل ومصدرها لم ييخلوا على المستهلك، وهو الشعوب ذات القيم المتجذرة في أعماق التاريخ، فأمدوها بمبادئ جديدة، تتلاءم ومستجد العادات والقيم الحادثة، ولكنها تغفل قيم الشعوب وحضاراتها القديمة والجديدة على حد سواء.

ولعل هذه المسألة تعد من أهم المسائل وأكثرها إشكالية؛ لأنها تدور حول قيم المجتمع العالمي، والدراسات حول آثار هذه الإشكالية، لم تتضح بعد لاسيما فيما يتعلق بمفهوم الثقافة العالمية الجديدة، والثقافة المحلية الخاصة الموروثة، والذي يبدو الآن هو

^(٧٢) انظر: Postman, N.,: Das Verschwinden der Kindheit, Frankfurt, 1999, p7.

ملامح الثقافة الاقتصادية والسياسية المعاصرة وقيم المادة والكسب، ولا توجد ملامح أو مؤشرات على ثقافة قيم خلقية وسلوكية منضبطة. كما لم تتبلور ثقافة قيم عالمية ينعقد الإجماع حولها.

لقد شملت العولمة تقنيات الاتصال الثقافية، إن لم نقل اتخذتها وسيلة نحو المجتمعات كلها، بمعنى أننا نقابل ثقافة المجتمعات، أو ما يسمى ما بعد الحداثة، ونستهلك ثقافة الغرب وأفكاره عن طريق ثقافته، ونجذب للتعامل مع قيم هذه الثقافة طوعاً واختياراً، وهذا يعني انسياب الثقافة من جانب واحد في شكل تيار ذي اتجاه واحد، لا تحده حدود، ولا تستطيع قوة أخرى مقاومتها. ومعنى ذلك أن تسميتنا للثقافة بالعالمية لا يخلو من التجاوز، إذ هي في الحقيقة ثقافة أمريكية تحولت إلى ثقافة عالمية بحكم تعشق العالم لها، وانصياعه لسلطانها، وتعلقه بها، وحرصه على تمثلها والاقتران بها، ونتيجة لانقلاب المفاهيم وكثرة المتغير حصل الإتيان والمحاكاة للسلائد من القيم، وهي حصيلة ثورة وانقلاب في الثقافة وفي القيم ساعدت وسائل الاتصال في نقلها بسرعة مذهلة إلى العالم كله، وهذا ما سيعمل في الإسراع بالتغير الثقافي، ويجعله سباقاً على التغير المادي، وهو عكس ما تقول به نظرية الهوة الثقافية، التي مفادها تخلف التغير الثقافي عن التغير المادي.

ومن هذا المنطلق فلا بد من التسليم بما يقول رايت ميلز (Write Mills): «إن التاريخ الذي يؤثر في كل إنسان هو تاريخ العالم»^(٧٣).

ثم إن الاختلاط في دلالة القيمة هو أحد مؤشرات عصرنا الحاضر، أو هو نموذج عصر العولمة، وإن الكثير من القيم التي أصبحت شائعة في المجتمعات، انتقلت نتيجة الانتشار الثقافي، وأمام هذا الانتشار تراجع القيم التقليدية، وهيمنت على المستوى

^(٧٣) ميلز، رايت: الخيال العلمي الاجتماعي، تعريب: عبدالباسط عبد المعطي، وعادل مختار الهواري،

القاهرة، (١٩٦٨م)، ص ١٢.

الظاهر لعلاقات الناس قيم اللذة والمنفعة والمتعة وتحقيق الذات، وأخلاق العمل المهنية، والاهتمام بوقت الفراغ أو التحول من الاتجاهات القيمة المادية إلى ما بعد المادية^(٧٤).

سؤال سناً: نشأة القيم ومصادرها:

كيف تنشأ القيم الاجتماعية؟ هذا السؤال هو محور الجدل الكبير منذ زمن بعيد، والإجابة عليه من الصعوبة بمكان، إلا أن ذلك لا يمنع من الحديث عن نشأة القيم، فقد تحدث عن نشأتها كثير من الفلاسفة وعلماء الأخلاق، وكل أدلى بدلوه في الخضم الهائل من الإجابات والتنظيرات، إلا أن محور الجدل لم يتجاوز الفلسفة الأخلاقية والمضامين الاجتماعية التي تدور حول أهمية القيم والأخلاق، وضرورة الالتزام بها، وقلماً يتجاوزها إلى أبعاد أخرى توطر القيم وتحدد معانيها بدقة جيدة. حتى إذا كان منتصف القرن العشرين قامت دراسات منظمة في كينونة الإنسان، وفي أعماله، وخطرات نفسه وماوراء ذلك، وأوغلت النظر في أعماق القيم بشكل جاد ومباشر.

فقد تكشف للباحثين صعوبة الخوض في كنه القيم، لارتباط الموضوع بالسيكولوجية البشرية الغامضة، ثم إرتباطه بحياة الشعوب وثقافتها المتباينة، ونتيجة لهذه الدراسات تراجع البحث عن إجابة هذا السؤال الأزلي المطروح، وتوجه الاهتمام إلى مجال آخر، وهو النظر في أسباب التغير في القيم والتحول الكبير فيها، والضياح الخلقى الذي تواجهه المجتمعات الصناعية، عندئذ أصبح الدرس الاجتماعي يدور في فلك الأسئلة من جديد، ويبحث عن إجابات لمعرفة الأسباب في إحداث التغير على قيم المجتمع، بل ومعرفة أسباب هذه الطوارئ الحادثة. والحقيقة التي قد تبدو

^(٧٤) انظر: Maag, G.: Gesellschaftliche Werte, Strukturen, Stabilität und Funktionen, Stuttgart, Germany, p31.

مقبولة عند الدارسين، هي أن المشكلة لا تكمن في تحديد مصادر القيمة، وإنما تكمن في تراجع المصادر التقليدية المولدة للقيمة. فإذا كان الدين وتقاليد الأسرة، والقُدوة والتنشئة الاجتماعية، والتجارب والخبرات الشخصية، ووسائل الاتصال، والدولة والمؤسسات العامة، والفكر والمهنة، والبيئة الطبيعية من أهم مصادر القيم في العرف والنظر السابق، وفي الأطروحات النظرية التاريخية، فإن التغير الاجتماعي أتى على معظم هذه المصادر، وزحزح الكثير منها عن وظيفتها التقليدية في وقتنا الحاضر، لاسيما في المجتمعات الأوروبية الحديثة، بعدما دمرت عملية التحديث الأسرة، وفككت الروابط الدينية والاجتماعية، وجعلتها تتخلى عن دورها في التنشئة السليمة التي كانت سائدة قبل عصور التحديث، فتراجعت الأخلاق والمثل وانكشفت كل هذه الثوابت. وانشغل الناس بمعطيات الحداثة الأولى، وديناميكياتها، وثورة مخترعاتها الصناعية التي بهرت العقول، وأهت النظر عن حجم التراجع الهائل في قيم المجتمع الأول، واستحداث قيم جديدة للمجتمع الصناعي، متوافقة مع التحديث والتغيير الذي عاشه الناس، سواء في أوروبا الصناعية أو العالم الذي استفاد من الثورة الصناعية، واستعمل معطياتها واستفاد من محدثاتها، فلم يسلم مجتمع من المجتمعات من التغيير والتحول في عاداته وتقاليده.

وليست المشكلة في تحديد مصادر القيم، وإنما هي في بيان المصادر المتجددة والمولدة للقيم، حتى صار الجدل شديداً بين ثلاثة أنواع من الخطاب المتعلقة بمكونات القيمة الأخلاقية ونشأتها. فهناك الخطاب الفلسفي، والخطاب الأخلاقي، والخطاب السوسولوجي. فالخطاب الفلسفي يقدم قراءات مختلفة لمفهوم الأخلاق والقيم، يدخل فيه عنصر الدين أساساً مع العقل والمجتمع. ويقدم كانت (Kant) الموقف المثالي النموذجي من القيم، بل إن فلسفته بأسرها يمكن أن نعدها نقداً للقيم الثلاث: الخلق والخير

والجمال. فنقد العقل النظري نقد لقيمة الحق، ونقد العقل العملي نقد لقيمة الخير، ونقد الحكم نقد لقيمة الجمال.

وينهض نقده في المجالات الثلاثة على أساس مشترك هو مطابقة تلك القيم للشروط القبلية الكلية للعقل، وخضوعها لقوانينه. والإنسان مقيد بطاعة القانون، لا كعبد تستبد به سلطة خارجية، بل كرجل حر يقيد سلوكه بنفسه، احتراماً لإنسانيته، ومن ثم كان شعوره بالإلزام آية حريته واستقلال شخصيته^(٧٥). فما هو مثالي في مذهب كانت ليس شيئاً واقعاً خارج التجربة، متعالياً عليها، بل هو أقرب إلى أن يكون مرحلة وعنصراً من عناصر التجربة ذاتها، وإذن فليس للمثل الأعلى وجود أنطولوجي مستقل، ولا كيان مفارق قائم برأسه، بل هو مبدأ منظم ضروري كلي، يكمل التجربة ويضفي عليها وحدتها النسقية. ومهمة النقد عند كانت هي بيان ما ينبغي أن يعرفه العقل أو يشرعه، فهي إذن مهمة تأسيس وتشديد، سواء في العلم، أو في الأخلاق، أو في الفن أو السياسة^(٧٦).

والعقل هو مصدر القيم والأخلاق، وهو المحدد للفعل، والطبيعي أن يتصرف الإنسان وفق قانون عام، ومبدأ صالح للتعايش مع الآخرين.

أما بعدما راحت فلسفة الأخلاق تفقد بريقها، نتيجة للتحويلات التي طرأت على المجتمع بعد الثورة الصناعية الكبرى في العالم، وظهرت قيادات كارزمية تؤثر في السلوك، وتغير من الثوابت، وتحاكم التراث الأخلاقي القديم، محاولة أن تحدث فيه تعديلاً بشكل أو بآخر، فقد برزت بعض الاتجاهات الفكرية التي تؤكد على المنفعة والقوة والتفوق، كأساس للقيم، فأخذت في المساواة بين أسس الخير والمنفعة، وزعمت أن المنفعة أصل الخير، والتفوق هو مصطلح الخير الحقيقي، والحكم على فعل ما بأنه

^(٧٥) انظر، الطويل: ص ٢٢٣.

^(٧٦) انظر: قنصوه: ص ١٠٥.

طيب، لم يصدر عن الذين نسب إليهم هذا الفعل، حتى أصبح مصطلح «الطيبين» لا يفهم منه إلا الأقوياء الطيبون ذوو المكانة الرفيعة، وأنهم أولئك الذين يصنعون أرفع وأرقى الأخلاق. بموجب وضعهم وسمو مكانتهم، وعلو هممهم، فنعنوا أفعالهم بالطيبة، وأوجدوا بذلك تسعيرة للأفعال التي يقومون بها، وبالمقابل كانت نظرتهم إلى ما سوى أفعالهم بأنها منحطة ودنيئة ومبتذلة وسوقية^(٧٧) إلى غير ذلك من النعوت. وهذا يعني أن أخلاق القوة والسلطة هي الأخلاق التي لها أن تسود، وعلى المجتمع أن يتقبلها. أما أخلاق الضعف والخنوع والاستكانة، فلا قيمة لها ولا تقبل في أن يحمل الناس عليها، لأنها لا يتوقع أن يأتي من ورائها نفع أو رأي يستفاد.

فالقوة على رأي هؤلاء هي مصدر الأخلاق والقيم تنشأ في أصلها من تنازع القوة والسلطان بين الأقوياء والضعفاء، وهذا التنازع ينشأ عنه أخلاق للأقوياء المنتصرين في معركة الحياة، كما تنشأ عنه أيضاً أخلاق للضعفاء المهزومين، وعلى مبدأ كل منهما تكون أخلاقه وقيمه^(٧٨). وقد تعرضت مثل هذه الآراء للنقد الشديد من علماء الاجتماع الذين يميلون إلى أن النشأة المناسبة للقيم والأخلاق إنما هي تجميع تراكمي للشعور الإنساني، وتطور صحيح للانفعال بالمعرفة المشتركة، التي تحدد قيماً تؤسس على معارف سابقة، وتبنى على تجارب سليمة.

أما المحاولة الجريئة لتطوير فينومنيولوجيا المشاعر، ومشاعر القيمة لدى الإنسان فقد قام بها ماكس شيلر (Scheler) الألماني، والذي يعد من أشهر علماء الاجتماع الذين طرقتوا موضوع القيم.

^(٧٧) انظر: Nietzsche, F.,: Zur Genealogie der Moral. Eine Streitschrift, in: Werke, (hg.) von Karl Schlechta, Muenchen, Bd 2, 1887, p772-773.

^(٧٨) انظر: قنصوه، ص ١٥٥.

ولا يعني شيلر العودة إلى تعليل ميتافيزيقي للأخلاق، ولا إلى أخلاق الأشياء، ولا تلك الأخلاق الغائية الموضوعية^(٧٩). وإنما يعني الأفعال والمشاعر القصدية، لأن الحياة تفتح مداخل إلى نوعيات أخرى من الموضوعات المثالية والقيم المرعية، فلا بد أن يميز بين الشعور المعبر عن الحزن والفرح واللذة والمتعة، وبين الشعور بكيفية قيمة محددة للوظائف القصدية للقيم. فالقيم على رأيه ذوات لا تدرك بالعقل وحده، لكنها تدرك بجدس عاطفي، ومن الضروري أن تحظى بعناية أساسية موجهة^(٨٠).

أما الخطاب السوسولوجي لنشأة القيم فقد شغل علم الاجتماع ونظرياته منذ نشأته. ويميز فيلي (Willi) في دراسته القيمة الموسومة «بأسس علم اجتماع تجريبي للقيم والأنساق القيمية» بين أربع نظريات، ظهرت في مراحل تاريخية متوالية، وهي النظرية الفردية من (١٧٠٠ - ١٨٥٠)، ويمثلها هوبز، وروسو، وكثير من المؤرخين، وعلماء النفس الفردي، وتليها النظرية الطبيعية، من (١٨٥٠ - ١٩١٠)، ومن روادها سبنسر وهوتنغن، ومالينوفسكي، أي كثير من البيولوجيين، والجغرافيين، وعلماء النفس الاجتماعيين، وتليها النظرية الثقافية، من (١٩٢٠ - ١٩٥٠)، وهي التي تعتبر الثقافة المصدر الوحيد للقيم، ومن روادها الأنثروبولوجيون الاجتماعيون، وعلماء اجتماع الثقافة، مثل شبنغلر، سوروكين، الفرد فير. الخ. وبموازاتها تنطور النظرية السوسولوجية، من (١٩٠٠ - ١٩٣٠)^(٨١).

أما النظرية السوسولوجية فهي ما تفسر القيم من خلال الظروف الاجتماعية، والبنى والعمليات، وتدرس أثر الظروف الاجتماعية في تكوين القيم، مثل الأخلاق، والمشاعر الأخلاقية، والقيم الفردية، بخلاف نظرية القيم الدينية التي ترد كل شيء إلى

(٧٩) انظر: Joas, H., ص ١٤٦.

(٨٠) انظر: العواص ١٨٢.

(٨١) انظر: (فيلي Willi) ص ٥١.

الدين، أما النظرية الفردية فتفهم المجتمع كمجموعة من الأفراد، وتعتبر الفرد مصدراً للقيم، والنظرية الطبيعية، التي تنطلق من التصور، الذي يرجع كل شيء إلى الدوافع المشتركة للفرد، أو عوامل البيئة الخارجية العامة^(٨٢).

والناظر في تأثير العملية الثقافية في صنع القيمة ينبغي أن يأخذ دراسة العلاقة بين البنى الفوقية والبنى التحتية، ويميز بين العوامل الثقافية المثالية، والعوامل الحقيقية التي تحدد معنى معيارياً لا يرحم فيه المجتمع من يخرج على معايير وأخلاقه، وهذا القول ينطلق من سلطة القيمة وآثارها الدكاتورية^(٨٣). إذ تشبه الحياة في إطار هذا المعيار بأنها جدران سميكة لا يرى ما وراءها، ولا تسمح بتجاوزها إلا بشق الأنفس، وأن تجاوزها مخاطرة قاتلة^(٨٤). وخلاصة الأمر عند هؤلاء أن القيم تنشأ عن اجتماع البشر وتفاعلهم، وعن هذا التفاعل ينشأ العقل الجمعي، وتصبح القيم والأخلاق في هذه الحال حقائق موضوعية قائمة في المجتمع ومحددة للسلوك العام، وهي تصدر أوامر مجتمعية.

أما بارسونز (Parsons) فقد ركز في نظرية النسق على الدور المعياري للقيم، حيث أولى أهمية خاصة للقيم والأطر المعيارية في بناء نسق القيم. فالقيم والمعايير، بل الأطر الثقافية بشكل عام، هي أكثر العناصر أهمية نظراً لقدرتها الضابطة^(٨٥). ونسق الفعل عنده يضم الطاقة المتولدة من الكائن العضوي، وبناء الشخصية، وبناء العلاقات الاجتماعية، وأخيراً الأطر المعيارية الضابطة. وتحتل هذه الأطر المعيارية مكان الصدارة في

^(٨٢) المصدر السابق، ص ٥٢.

^(٨٣) انظر: ص ١٠٤، ١٩٧٧، Muenchen, Berger, P.,: Einladung zur Soziologie.

^(٨٤) المصدر السابق، ص ١٠٤.

^(٨٥) أحمد زايد: المداخل النظرية في دراسة القيم، نحو مدخل نظري لدراسة قيم العمل في المجتمع القطري،

مركز الدراسات والبحوث الإنسانية، قطر، (١٩٩٤)، ص ٥٥.

هذه المكونات، فهي التي تنظم العلاقات الاجتماعية، وهي التي تضبط الطاقة الدافعة في بناء الشخصية، وهي التي تنظم الطاقة البيولوجية العضوية^(٨٦).

أما تحليل بارسونز للتوجهات المعيارية أو القيمة فيدور حول محاور ثلاثة «دور القيم في توصيف الأدوار والعلاقات ونموها عبر الوقت، ودورها في تحديد الأطر البنائية العامة التي يمكن أن يسلك في ضوءها الأفراد وأخيراً أهمية القيم والمعايير في نقل تراث المجتمع واستمرارية نمطه»^(٨٧). والقيم عنده تقزم بتوصيف الأدوار والعلاقات الاجتماعية، وهي بمثابة أطر بنائية وثقافية عامة، وأداة ضابطة للفعل، فهي تحدد أولاً الأدوار والعلاقات الاجتماعية، «أما البعد الثاني الذي عالج بارسونز من خلاله القيم فيرتبط بدراسته للتغيرات في الأطر البنائية للقيم. فالقيم والمعايير عندما ترسخ وتستمر عبر الزمن تتشكل في أنماط بنائية عامة. وتتشكل هذه الأنماط البنائية في إختيارات تناح أمام الأفراد والجماعات. فعالم القيم يحمل في داخله تناقضاً، يتكشف في الواقع في شكل معضلات سلوكية، تجعل الفاعل يختار بين قيمة وأخرى، أو بين معيار وآخر، ولقد إعتد بارسونز على ثنائية تونيز الشهيرة في التفرقة بين الجماعة والمجتمع في تحديد المتغيرات البنائية العامة للقيم، وأطلق عليها متغيرات النمط. وحدد بارسونز هذه المتغيرات بخمسة متغيرات، وهي: العمومية والخصوصية، والإنجاز والنوعية، والحياد الوجداني والوجدانية، والتخصص والانتشار، والمصلحة العمومية، والمصلحة الجمعية»^(٨٨). وتساعدنا متغيرات النمط في معرفة أنماط القيم المتعلقة بالبنية الداخلية للأفراد (استعداداتهم)، أو بعلاقاتهم الخارجية (الأدوار التي يؤديونها)^(٨٩) أما البعد الثالث للقيم فهو أنها تضبط الفعل الاجتماعي.

^(٨٦) روشيه، جي، ١٩٨١: علم الاجتماع الأميركي، دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة: مهند الجوهري، القاهرة، ص ٩٢.

^(٨٧) زايد، أحمد، وعلام اعتماد: القيم، ص ٩٥.

^(٨٨) المصدر السابق، ص ٥٨.

^(٨٩) المصدر السابق، ص ٥٩.

بناء على ماسبق نحدد مصادر مختلفة للقيم أهمها الدين، والتنشئة الاجتماعية، والأسرة، ومستوى التعليم، والوالدان، والمحيط الأكيولوجي (الطبيعي)، والمثل، والعوامل الديمغرافية، والجماعات المرجعية وتجارب الحياة، ووسائل الاتصال.

أما اليوم فإن العالم كله يواجه الحداثة الثانية، وأهم ملامحها ثورة المعلومات حيث أنهت هذه الثورة المرجعية القيمة والثقافية للحداثة الأولى، حتى أصبح يواجه المنظرين في الوقت الحاضر شعور الحيرة في حال الحديث عن خلق وقيم لعصر مجهول^(٩٠)، فاتجه الاهتمام في الوقت الراهن إلى البحث عن أسلوب جديد لتأسيس مرجعية مناسبة لعصر المعلومات^(٩١)، بعدما تهاوت قيم الحداثة الأولى، وهنا يقف الناس حيارى أمام سرعة التغير في المعلومات، المصحوب بسرعة التغير في القيم، وكل ذلك نتيجة لما يحدث من تصدي المجتمع الحديث للمعلومات، التي أصبحت لا تحدها الحدود المألوفة، ولا تحصرها أروقة العلم أو بطون الكتب، بل هي فوق قدرته الدفاعية، لأنها فضائية أثرية تسكن السماء، وتمطر الأرض بضروب شتى من المعارف، يتلقاها الناس ويتفاعلون معها دون النظر السليم إلى مصادرها ومضامينها، وليس لهم إلا أن يتفاعلوا معها، ويعايشوها، وإلا عاشوا في عزلة عن العالم من حولهم.

يبقى السؤال الذي بدأنا به هذه الفقرة حول نشأة القيم، ولا نملك من الإجابة إلا أن نكرر ما قاله الأولون بأن الدين، ومثاليات المجتمع، وظروف البيئة واقتصادها، مع اعتبار المستحجات المعاصرة، مثل ثورة الاتصالات والمعلومات، كل تلك تحدد قيمًا وأخلاقًا تسود في مجتمع أو تنهار في آخر.

^(٩٠) انظر: ص ١٩، ١٩٩٩، joas, H.: Die Entstehung der Werte, Frankfurt / M.

^(٩١) انظر: العرابي، عبدالقادر، والعمرى، عبيد، ١٩٩٩: إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية العربية في ضوء الحداثتين، الأولى والثانية، بحث غير منشور، مقدم إلى ندوة «إشكالية المنهج وطرق التدريس في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية بدول الخليج العربي»، المنعقدة في البحرين بتاريخ (١١/٦) إلى (١١/٨م).

وخلاصة الأمر أن حياة الإنسان فرداً أو في جماعة، تفتح مدخلاً إلى نوعية من الممارسات المثالية التي نسميها «القيم»، وما يبتلع من شعور إنساني نحوها يثير شيئاً من الانجذاب إلى ضرب من العمل الفاضل الذي يتميز فيه الجانب العاطفي مع المثال الأفضل في الحياة، حيث يسمو المرء بنفسه إلى مرحلة التفاعل التام مع قيم الفضيلة والتضحية التامة بماله أو جهده في سبيل معنى مثالي أو نفعي فردي شخصي أو اجتماعي عام.

سابقاً: التغيير القيمي والأخلاقي:

مفهوم الأخلاق واسع الدلالة غير محدد بحدود واضحة، وهو مفهوم يحتمل الكثير من المعاني، ويستعمله الخاصة والعامة بمعناه المناسب وبغير معناه أيضاً، ولكي توضع الأخلاق في وضوح وبيان لا بد من تصفية المفهوم من الشوائب العالقة به حتى لا تتحول الأخلاق والحديث عنها إلى مجرد شعارات عائمة أو قرارات مؤسساتية ملزمة، في الوقت الذي ينبغي ألا تخرج عن كونها الأداة الفاعلة في تنشئة الفرد، المنظمة لسلوكه الغريزي والفطري، يمارسها الفرد عن إيمان بأهميتها، وقناعة بوظيفتها في حياته، فيلتزم موجهها دون تكلف أو إكراه.

وهذا لا يكون، إلا إذا أصبح هناك جواب صحيح عن سؤال مشروع: أين تكمن أصالة الأخلاق؟ هل هي غريزة في طبيعة الإنسان أو هي مكتسبة، وهل لتغيير ثقافة الأجيال أثر في تحولات الأخلاق؟ ثم هل الاقتصاد الذي يؤسس عليه الناس كثيراً من صور التغيير وملامح الاختلاف مسؤول أيضاً؟ مضى شيء من الجواب عن هذه الأسئلة. ولكن نستطيع أن نقول: إن عناصر التغيير الأخلاقي والقيمي أصبحت تصدق على كثير من المجتمعات، وتحدد كثيراً من المتغيرات من زاوية سوسولوجية، وهي التي بها تفسر التغيرات القيمي والأخلاقية من خلال نظرة لا تدور في العموميات، بل تتخذ من مسار المجتمع وحراكه، دليلاً على ما قد يستنتج من أثر التغيير وأسبابه، وأهم

الأسباب أن التغيير الذي يصيب المجتمع العربي اليوم هو تغير ثقافي، إذ الثقافة مكوّن لعناصر القيمة، ومؤثرة في تكوين الوعي القابل للتغير أو الرفض له.

لكن الذي يلاحظ بوضوح هو أن قوة صامته تحتاج المجتمعات كلها بعد ثورة المعلومات، وعصر «الإنترنت»^(٩٢)، وتحدث تغيراً أخلاقياً كبيراً في قطاع هام من قطاعات المجتمع، وهو قطاع الشباب، هذا القطاع القابل للتغير المستعد له، وهو الذي عاش مرحلة الرفاه الاجتماعي ونشأ عليها، وهو جيل قليل التجربة ضعيف المقاومة، مختلف عن أسلافه الذين عانوا في حياتهم صعوبات العيش وشظفاه، وصمدوا أمام الظروف القاسية التي لو تعرض لها شباب اليوم لما استطاع أن يثبت أمامها. هذا الشباب وجد نفسه في حيز واسع من الفضاء الأخلاقي المتختم بالعادات والقيم والتقاليد، والمعارف الموروثة، فضلاً عما توفر له في بيئته الجديدة من مكتسبات حديثة مفعمة بالجديد الذي حملته وسائل الاتصال المختلفة، مع شعور قوي بالفردية والأنانية والاستقلالية الذاتية، وهذه لا يدعمها رصيد كبير من التجربة، ولا زاد مهم من التراث القديم والثقافة الأصلية الموروثة.

إن على هذا الجيل يقع عبء كبير من عملية التغير التي لا تخطئها العين في الحاضر، وفي جميع المستويات الاجتماعية، وعليه رسالة لا بد أن يتحملها، فالهرم الأخلاقي الذي يتحدث عنه علماء الاجتماع، أتى على قمته في هذا العصر المعنى المادي والحاجات الفسيولوجية كالغذاء والمسكن والثراء، تلك الحاجات التي أخذت تحدد أولويات الناس، وتفعل فعلها في مضمون الأخلاق الموروثة.

وبدهي أن أهمية الأخلاق المجردة عند الشباب لن تبرز إلى مستوى الاهتمام إلا بعد إشباع الحاجات الأولى التي تحتل الصدارة في حياتهم الحاضرة، وبمقتضى هذا الشعور الحادث تغيرت أولويات الناس، وتحولت اهتماماتهم، وأصبح هناك تغير يجري

Klages, H.,: Wertedynamik: ueber die Wandelbarkeit des Selbstverst' endlichen, Osnabrueck - Germany, 1988, p50.

(٩٢) انظر:

سريعاً على مستوى الأفراد والجماعات، يتم بطريقة آلية محكمة القبضة، تقودها صناعة الدعاية والإعلان المستمر، المتربص لقدم أي جديد، ليضفي عليه هالة جمالية تجيبه إلى المتلقي، وتشوقه إليه، فلا يلبث بتأثير وسائل الاتصال أن يتعشقه، ويجس بالحاجة إليه، ويجتهد في الحصول عليه أو الانضمام إلى المنتفعين به، على أن البحث عن الرفاه، وما ينتج عنه من لذة ومتعة وقيم، ليس مما عهد في البيئة السالفة المحكومة بالأخلاق المرعية، والقيم الموروثة المحصنة للسلوك الفردي بما تواطأت عليه الجماعة من أسس في التعامل والأخلاق، وفق الموروث الذي يحظى بتقديرها، دون استثناء أو إكراه.

وهناك حاجات فردية قد يشعر أصحابها بالميل نحو الاستقلال فيها، حتى لو كلفهم ذلك الخروج على قيم مجتمعهم وأخلاقه، لكن تأثير الحياة الاجتماعية وثرء موروثة الخلق، يظل حارساً لهؤلاء من أن تزل بهم الأقدام، أو ينحرف بهم المركب، ويأبى أن تصل الأنانية الفردية المتلبسة بشخصية الروح الاستقلالية بهؤلاء إلى ما يتطلعون إليه من تحقيق الذات على حساب القيم والأخلاق المرعية.

كل ذلك مكن من تغير هرم القيم والأخلاق، وصارت الأخلاق غير مستقلة عن واقع الحياة، بل إن الواقع الذي يعيشه الناس هو الذي يحدد العمل بأخلاق تلائم الحاجة، في حين تراجع أخلاق الواجب والفضيلة أمام إلحاح الحاجة واستبداد الرغبة في تحقيق الذات المادية التي يعيشها مجتمع الرفاه والانفاق ومجتمع «الغاية التي تبرر الوسيلة».

أما هلموت كلاغس (Helmut Klages) من ألمانيا، فقد طور نظرية قيم مناقضة لنظرية إنجلهارت، ويرى كلاغس أنه قد حدث في أوروبا منذ منتصف الستينات، وحتى منتصف السبعينات تغيراً قيمياً، وأدى إلى إهتزاز القيم في المجتمع. وفي سياق هذا التغير القيمي تراجع قيم الواجب والرضا والعمل، بينما تقدمت قيم تحقيق الذات، أما سبب هذا التغير القيمي فيعود إلى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها دولة الرفاه، وإلى تأثيرات التنشئة الاجتماعية للنظام التعليمي. لقد تغيرت أهداف التنشئة في

المؤسسات التربوية، حيث صارت تؤكد على تحقيق الذات كقيمة غائية. وهنا يميز كلاغس بين نمطين من حاملي القيم: التقليديون، حاملوا القيم التقليدية، الذين يتمثلون قيم أداء الواجب والرضا بشكل كبير، وقيم تحقيق الذات والالتزام بشكل أقل. أما النمط الآخر فهم المثاليون، حاملوا القيم الجديدة، والواقعيون أصحاب المركب القيمي، حيث تتساوى عندهم القيم في المجالين المادي ومابعد المادي، أما اليائسون فهم الأشخاص الذين يتسمون بضعف التشكل القيمي في المجالين. إضافة إلى هذه الأنماط يتحدث البعض عن نمط يجمع بين القيم المادية وقيم اللذة^(٩٣).

وأخيراً فإننا نستطيع أن ندرك بوضوح تام تحولاً كبيراً في أخلاق الجيل الجديد، وفي مثله، وأعرافه وصلته بحياته العامة، إنه تحول إلى أخلاق مستقبلية، تضعها ثقافة العولمة، وتعززها حضارة الاستهلاك، وينظم أساسياتها ومبادئها، مجتمع الخدمات الجديد، الذي اتسعت فيه الهوة بين الواقع والاحتمال، وتراجعت المرونة المعهودة وحلت محلها اللحظة الآتية، على معنى «عِشْ حَيَاتَكَ لِدَاتِكَ»^(٩٤) ولعلنا غير منحازين في وصف هذا الدور بدور الثقافة العابرة للقارات^(٩٥) التي تحاول زحزحة الأخلاق الخصوصية، وتتجه نحو إلحاق الهزيمة بالهوية الثقافية الموروثة، على أن أهم مميزات هذه الثقافة العابرة هي أنها خارجية، وغير متجانسة، وأنها متأثرة بالهجرة، متجهة دائماً إلى خارج حدود الوطن الذي تحل فيه، وهي متعددة الأعراق واللغات والجنسيات ومختلفة الأهواء ومتباينة الأغراض^(٩٦)، فهي أمشاج تحمل الحسن وضده، ولا تهتم إلا بذاتها، بل لا تهتم ببناء شخصية المنتفعين بها.

^(٩٣) انظر: Klages, H.: Wertedynamik, (ber die Wandelbarkeit des Selbstverst' endlichen, Osnabrueck- Germany, 1988, p.118-120

^(٩٤) انظر: Schulze, G.: Die Erlebnigsellschaft, Kultursoziologie der Gegenwart, Frankfurt am Mian, 1992.

^(٩٥) انظر: Welsch, Wolfgang: Vernunft, Die zeitgenoessiche Vernunglkritik und das Konzept der tranxversalen Vernunft, Frankfurt am Main, Germany, 1995.

^(٩٦) انظر: Pieters, J.N.: Der Melange-Effekt, U. (Hg): Perspektiven Weltgesellschaft, Frankfurt, 1998.

يبقى أن نقرر أن هناك تحولاً ملاحظاً في الأخلاق العربية، وهو تغير متوقع، بل هو من المسلمات التي لا بد أن تكون، لأن التحديث والتعليم والتحول الاجتماعي، وتحسين الوضع المادي لبعض فئات المجتمع، والتحضر، كل هذه المؤثرات عوامل تغيير، تصيب البنى الخلقية والسلوكية، إلا أننا نظل نقاومها بالشعور الرافض، لما يتصف به الإنسان العربي من حساسية فائقة نحو التغير، ومن خوف على ذوبان الشخصية في حضن الحياة المعاصرة، وما ذلك إلا لأن لأخلاقنا وجوداً حياً في وعينا الباطني، ولأننا لم نتعود المصارحة بما يخترنه الوعي والذاكرة؛ حتى صرنا نشعر بالتغير ونتجاهله، ولا نتحدث عنه إستحياءً من ألم الاعتراف، لاسيما أن ما يصيب ثقافتنا وأخلاقنا هو تغير خارجي عنها، ويولد الإزدواجية السلوكية، كما أنه مدرك، بالرغم من أنه غير مدروس، ولا معرض للفحص والاختبار.

إن مسؤولية مؤسساتنا التي عليها توجيه النشء أن تكون فاعلة ومؤثرة في التوجيه، كما ينبغي عليها أن تطور المرجعية الثقافية الواعية. وهذا ما يجعل العودة إلى ركيزة ثقافية مرجعية في هذا الوقت الحرج من حياتنا ضرورة في غاية الأهمية، ومطلباً ملحاً ينبغي أن نصعد به، ولعل هذا المعزى هو ما نحاوله في «موسوعة القيم ومكارم الأخلاق»، عندما نحاول إحصار قيم الماضي وأخلاقه بلغة معاصرة وأسلوب محدث قريب من إدراك المثقفين، متضمن حصيلة الماضي، وقيمه، وموضح تصور العرب للأخلاق الفاضلة، غير منقطع عن التحديث والمعاصرة التي هي أساس نمو أفكار الناس وناموس الحياة.

ثامناً: رؤية مستقبلية للقيم:

إن المستقبل الأخلاقي للنشء يتطلب من العرب اهتماماً خاصاً، لأن البشر كله يواجه تغيراً ثقافياً وقيماً عالمياً، ولاشك أن سرعة التغير الحاد غير المعهود تاريخياً، يهدد بنسخ سائر الأطروحات للخصوصية الاجتماعية.

ولابد للمثقفين العرب من تدارك الأمر، والتعامل مع الحقائق معاملة علمية، بدلاً من الهروب إلى الماضي، والبحث في مسألة الخصوصية المحلية. فيكون علينا والحالة هذه أن نتعلم كيف نتعامل مع الكونية القادمة، حتى لا تصير الخصوصية ستاراً، يحجب رؤيتنا السليمة للعالم حولنا، إذ إن المشاهد الملموس في الوطن العربي أن الإستجابة الثقافية لتحديات العولمة، تكاد تكون غائبة عن وعينا الجمعي، مع أن العولمة في هذا الوقت تفسح المجال أمام العمل، والبروز بالمشاريع الثقافية والأخلاقية النافعة، وتساعد على المشاركة السليمة في كل مجال. وما ذلك إلا لأن العولمة بإمكاناتها غير المحدودة تتيح للإنسان فرصاً لم تكن معهودة من قبل، متوسلة إليه بسلاحها، ألا وهو السلاح الثقافي، وهو أمضى الأسلحة على الإطلاق لعلاقته بتكوين وعي الناس وتصوراتهم، وكلنا يسمع ويحس أن الإنسان أصبح يعيش في مجتمع مفتوح الأبواب، ومشرع المداخل على كل ثقافات العالم، وتبقى أمامه خيارات متعددة في مجتمع عابر للثقافات، كما هو عابر للقارات.

وأمام هذا الحال يجدر بنا طرح مجموعة من التساؤلات عن أخلاق هذا العصر العالمي وقيمه: أولها: هل قيم هذا العصر وأخلاقه ستكون عالمية؟ ثم إذا كانت كذلك فما مصدرها؟ وما أثر التطور العلمي على الأخلاق؟ وهل تهيمن القيم العلمية على الأخلاق حتى تصير المجتمعات القادمة مجتمعات عقلانية تجريبية؟ وأخص هذه الأسئلة وأوقعها أمامنا هو: ما مستقبل الثقافة العربية الإسلامية والوطنية في ظل وضع، أصبحت الأفكار تنهل من كل الثقافات، وتأخذ من منابع آتية من خارج حدود الوطن العربي؟ وهل ستنفك العلاقة بين المجتمع الوطني، أياً كان ذلك المجتمع والثقافة الوطنية أياً كانت تلك الثقافة؟

إن الجواب ليس سهلاً، ولكن من المستطاع إدراكه، فمصادر الثقافة أصبحت كونية عالمية، وليست وطنية أو قطرية أو محلية؛ وبهذه المسئلة سوف تتراجع ثقافات

المجتمعات المغلقة، وتقوم بالانتشار ثقافة الانفتاح والتحدي التي تسير اليوم متقدمة في مشروع عالمي، توجهه ثقافة واحدة، هي الثقافة الناطقة بالانجليزية، وتشارك فيه أمم وحضارات على توافم وإتصال مع هذه الثقافة (النموذج).

ثم إن قدرة البشر على التفاعل من خلال وسائل الاتصال بين الشعوب تحتاج إلى معايير أخلاقية جديدة مشتركة وفاعلة، والمأمول أن تستمد هذه الأخلاق من موروث الحضارات والشعوب كلها. إلا أن الخوف الشديد هو أن يفرض القوي أخلاقه ومعايره القيمة، حتى يواجه الناس كلهم في القرن الواحد والعشرين بقيم وأخلاق لها طابع حضاري محدد، هو طابع الحضارة الغربية وثقافتها. ولها انتشار عالمي مسيطر على غيره من ثقافات الأمم، التي تعيش على كوكب الأرض.

ولنا أن نتصور طبيعة المجتمع العالمي القادم، ستكون محكومة بما به من تصورات مثالية، إلا أن تحقيقها غير سهل، كما أن الرضا بها غير ميسور، إذا ما نظرنا إلى أن ثقافات بعض الشعوب ستشعر بالغبين والخسران، عندما ترى أن مصدر حضارة المستقبل وقيمه وأخلاقه، هي الليبرالية المنتصرة، بغض النظر عن صلاحها للآخريين أو عدم صلاحها لهم، فهي لا تعبأ بمسألة الاتفاق مع قيم الشعوب الأخرى وأخلاقها، إذ إن طبيعتها تكمن في الحراك الثقافي والحضاري القادم الذي لا تتوفر فيه عناصر الصراع الثقافي، ولا التلاحق الحضاري المنتج والمثمر، لأنه حراك ثقافي تهيمن فيه ثقافة واحدة على كل الثقافات، والمعتقدات والآراء والفلسفات.

وقد ارتفعت أصوات تنادي بالضوابط الأخلاقية، وتحذر من مستقبل بلا أخلاق وبلا قيم معيارية^(٩٧). وأن وسائل الاتصال الحديثة ستحدث خلخلة في كل الثوابت البشرية، والبديل هو محاولة الإبقاء على حد أدنى من القيم المشتركة والمعايير والمواقف

^(٩٧) انظر: Kueng, H.,: Menschenverantwortung und Menschenrechte: Eine Herausforderung fuer die Vereinten Nationen, in: Kuschel u.a., (Hg.) Einr Ethos fuer eine Welt, Globalisierung als ethische Herausforderung. Frankfurt am Mian Germany, 1999, p28.

الأساسية، والإجماع على الحدود الدنيا من الأخلاق الملزمة - على أقل تقدير، ومن شأن هذا الحد الأدنى من المشترك الثقافي القيمي أن يقضي على أزمة الضياع والفوضى^(٩٨)، التي أصبحت مشكلة على الصعيد العالمي، والعمدة في ذلك الاستناد إلى الأديان، والقواسم المناسبة للثقافات، ولحقوق الإنسان، ولاشك أن كل حق يقابله واجب، ولا بد أن يتحمل أصحاب الحقوق والمطالبون بها، الواجب الذي ينبغي عليهم عمله.

إن أخلاق القرن القادم، كما يطرحها المنظرون، والمفكرون هي أخلاق تتراوح، بين ما تلميه المصالح الأمية، وما تطلبه المرجعيات الثقافية، والموروثات الاجتماعية، والضرورات الاقتصادية، التي تحدد علاقة الناس بعضهم ببعض، والبشرية في الحاضر تسعى إلى قيم إنسانية أساسية، مثل العدالة الاجتماعية والمساواة والحرية، والتسامح^(٩٩). لكن ما لا يختلف حوله المنظرون للمستقبل هو أن الهيمنة الثقافية في العولمة هي أوربية أمريكية، عرفت بقوتها وسيطرتها ونفوذها، وسيكون لهذه الثقافة حق وضع المعيار الأخلاقي في المستقبل، أما ما سواها من الثقافات فسيصبح ضعيفاً في تأثيره العالمي، وغير قادر على الاحتفاظ بأخلاقه، إلا في حدود ضيقة محصورة في أساسيات السلوك الاجتماعي الضيق.

هذه الحقيقة ينبغي أن نعيها، وأن نعد لها ما ندرأ به التأثير السلبي على ثقافتنا وموروثنا الأخلاقي والقيمي.

(٩٨) انظر: المصدر السابق، ص ٢٨.

(٩٩) انظر: المصدر السابق، ص ٣٤.

المصادر والمراجع

www.mtenback.com

موقع الدكتور مرزوق بن تنباك
www.mtenback.com

www.mtenback.com

المصادر والمراجع العربية

إخوان الصفا:

رسائل إخوان الصفا، ١٩٢٨، القاهرة.

أفلاطون:

جمهورية افلاطون، تعريب: احنا خباز، مطبعة المقتطف، ١٩٢٩.

الأنصاري، محمد جابر:

جدلية الهزيمة والعقل، تحولات فكر عربي تحت الحصار في الثلث الأخير

من القرن العشرين في جريدة الحياة، الإثنين، ٥ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠.

بركات، حلیم:

المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت، ١٩٨٤.

بريه، إميل:

اتجاهات الفلسفة المعاصرة، تعريب: محمود قاسم.

بيومي، محمد أحمد:

علم إجتماع القيم، الاسكندرية، ١٩٨١.

جابر، عبد الحميد جابر، ١٩٦٨:

التعليم الجامعي في العراق وتغير القيم، في: المجلة الاجتماعية القومية،

العدد الأول يناير ١٩٦٨، المجلد الخامس، القاهرة.

الجنحاني، الحبيب:

ثقافة ضفتي المتوسط في مواجهة مركزيات أخرى، في جريدة الزمن،

العدد ٧٠١، تاريخ ١٦/٨/٢٠٠٠م.

حامد، السيد أحمد، حسين، علية حسن:

القيم والتنمية الاجتماعية، دراسة أنثروبولوجية للمجتمع النوبي، في:
المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثاني، مايو ١٩٧٢، المجلد التاسع،
القاهرة.

حنكة، عبدالرحمن الميداني:

موسوعة الأخلاق الإسلامية وأسسها، دار القلم،
ط١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

ابن حميد، صالح:

موسوعة نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم، دار الوسيلة،
١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

خليل، أحمد خليل:

علم الاجتماع وفلسفة الخيال، بيروت، ١٩٩٦.

روشيه، جي:

علم الاجتماع الأمريكي، دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة: محمد
الجوهري وأحمد زايد، القاهرة، ١٩٨١.

روبيه، ريمون:

فلسفة القيم، بيروت، لبنان.

زايد، أحمد:

المدخل النظرية في دراسة القيم، نحو مدخل نظري لدراسة قيم العمل في
المجتمع القطري.

السباعي، مصطفى:

أخلاقنا الاجتماعية، دمشق، ١٩٥٥.

الشرفاء، محمد علي صالح:

الحياة الاجتماعية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، الدمام،

١٩٩٦م.

الطاهر، عبدالجليل:

مقدمة إلى كتاب: منهايم، كارل: الإيديولوجية والطوباوية، بغداد،

١٩٦٨م.

الطويل، توفيق:

الفلسفة الخلقية، القاهرة.

العرايبي، عبدالقادر، والعمري، عبيد:

إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية العربية في ضوء الحداثتين، الأولى

والثانية، بحث غير منشور، مقدم إلى ندوة «إشكالية المنهج وطرق

التدريس في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية بدول الخليج العربي»،

المنعقدة في البحرين بتاريخ ١١/٦ إلى ١١/٨/١٩٩٩م.

العيسى، سليمان:

ديوان، دار الآداب، بيروت، ١٩٨٠.

قنصوه، صلاح:

نظرية القيم في الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٤.

محمود، زكي، نجيب:

فلسفة وفن.

ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد:

تهذيب الأخلاق، بيروت، ١٩٦٦.

منهايم، كارل:

الإيديولوجية والطوباوية، مقدمة في علم اجتماع المعرفة، تعريب: عبد الجليل الطاهر، بغداد، ١٩٦٨.

ميلز، رايت، ١٩٦٨:

الخيال العلمي الاجتماعي، تعريب: عبد الباسط عبد المعطي، وعادل مختار الهواري، القاهرة، ١٩٦٨.

لوسون، جاتو، و لاتريه، أجات:

المرأة والإيدز في أفريقيا: الأبعاد الثقافية الاجتماعية لوباء فيروس نقص المناعة في: المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، سبتمبر ١٩٩٩، العدد ١٦١، القاهرة.

موسى، محمد يوسف:

تاريخ الأخلاق، القاهرة.

مهدي، ثامر:

إشكالية القيم في الفكر الفلسفي، في «جريدة الزمان»، العدد ٦٩٨، تاريخ ١٢-١٣/٨/٢٠٠٠م.

المصادر والمراجع الأجنبية

Apel, K.O., 1999: Globalisierung und das Problem der Begründung einer universalen Ethik, in: Kuschel, K.,J.(Hg.):Ein Ethos für eine Welt, Globalisierung als ethische Herausforderung, Frankfurt am Main, Germany.

Berger, P., 1977: einladung zur soziologie, Muenchen

Beck, U., 1986: Risikogesellschaft, auf dem Weg in eine andere Moderne

Beck,U., 1999: Die Risikogesellschaft, in: Pongs, A., (Hg.): In welcher Gesellschaft leben wir, Muenchen.

Bell D., 1975: Die postindustrielle Gesellschaft, Frankfurt.

Coser, L., 1965: Theorie sozialer Konflikte, Frankfurt am Main.

Cotton, W., 1959: A Theory of Values, A.S.R., Vol, 24, Juni 1959, Nr. 3

Flintrop, f., 1979: Grundwerte und ihre Problemfelder, in: Lederer, g., (Hg.):Zur Sache Grundwerte, Hildesheim. Germany.

Dahrendorf, R., 1992: Der moderne soziale Konfliktm Eassays zur Politik der Freiheit, Frankfurt - Germany.

Fruewald, W, 1997: Wissenschaft und Gesellschaft, in: Brun, A. (Hg.) u.a.:Gesellschaftliche Entwicklung und wissenschaftliche Verantwortung und Gewalt, Universitaet Bielefeld.

Gross, P., 1999: Die Multioptionsgesellschaft, in: Pongs, A. (Hg.): In welcher Gesellschaft leben wir, Muenchen.

Gross, P., 1994: Die multioptionsgesellschaft, Frankfurt am Main - Germany.

Hondrich, O., 1981: Beduerfnisse, Werte und soziale Steuerung, in Klages, H., u (Hg.) Wertwandel und gesellschaftlicher Wandel, Frankfurt.

Inglehart, R., 1981: Wertwandel in den westlichen Gesellschaften: Politische Konsequenzen von materialistischen und postmaterialistischen Prioritaeten, in: klages (y Hg.) Wertwandel unfyd gesellschaftlicher Wandel, Frankfurt.

Klages, H., 1988: Wertedynamik, (ber die Wandelbarkeit des Selbstverst'endlichen,Osnabrueck - Germany.

Kueng, H., 1999: Menschenverantwortung und Menschenrechte: Eine Herausforderung fuer die Vereinten Nationen, in: Kuschel u.a.,(Hg.):Einr Ethos fuer eine Welt.

Globalisierung als ethische Herausforderung, Frankfurt am Main - Germany.

Kuschel, K-J.,u.a., 1999:Ein Ethos fuer eine Welt, globalisierung als ethische Herausforderung, Frankfurt am Main, Germany.

Kuschel, J-K, 1999:Weltreligionen und Weltethos, in:Kuschel (Hg.) u.a.:Ein Ethos fuer eine Welt? Globalisierung als ethische Herausforderung, Frankfurt am Main, Germany.

Luhmann, N., 1970: Soziologische Aufklaerung, Band 1, Opladen.

Lautmann,R., 1969: Wert und Norm, Begriffsanalysen fuer die Soziologie, Open.

Maag, G., 1990: Gesellschaftliche Werte, Strukturen, Stabilitaet und funktionen, Stuttgart, Germany Nietzsche, F., 1887: Zur Genealogie der Moral. Eine Streitschrift, in: Werke,he., von Karl Schlechta, Muenchen, Bd2.

Menzel, E., 1985: Werte und Gesellschaft - Ein Beitrag zur Erkaerung der Bedeutung von Werten in der soziologischen Theorie von Theodor Geiger und Niklas Luhman.

Parsons, T., 1975: Gesellschaften, Frankfurt am Main.

Pieters, J.N. 1998: Der Melange - Effekt, in:Beck, U. (Hg.): Perspektiven der weltgesellschaft, Frankfurt.

Pongs, A., 1999: In welcher Gesellschaft leben wir eigentlich?, Muenchen, Germany.

Postman, N., 1999: Das Verschwinden der Kindheit, Frankfurt.

Regenbogen, A., 1998: Sozialisation in den 90 er Jahren. Lebensziele, Wertmassstaebe, und politische Ideale bei Jugendlichen, Opladen, Germany.

Rokeach, M., 1968: A Theory of Organization and Change within Value - Attitude Systems,," Journal of Social Issues, Vol, 24, No. 1 (January 1968) pp. 13-33 .

Scheler, M., 1915: Das Ressentiment im Aufbau der Moralen, in: ders., Vom Unsturz der Werte Abhandlungen und Aufsaezte, Weke, Bd3, Bern.

Schulze, G., 1992: Die Erlebnisgesellschaft, Kultursoziologie der Gegenwart, Frankfurt am Main.

spann, O, 1923: Gesellschaftslehre, Leipzig.

Toennies, F., 1897: Der Nietzsche-Kultus. eine Kritik, Leipzig.

Troeltsch, E., 1922: Der Historismus und seine Probleme, Gesammelte Schriften, Band 3, Tuebingen, Germany.

Trommsdorf, G., 1981: Aspekte einer kulturvergleichenden Wertforschung, in: Klages, H und Kmiecziak, P. (Hg.): Wertwandel und gesellschaftlicher Wandel, Frankfurt.

Turkle, S., 1999: Leben im netz, Identitaeten in Zeiten des Internetm, Hamburg, Germany.

Weber, M.) (1920) 1988 Bd.1. Gesammelte Aufsaezte zur religionsoziologie, Tuebingen, hier: Einleitung zu:Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen.

Weise, P., 1981: Ziele, Normen, Werte und quantitative und qualitative Systemvergleiche, in, Klages, H., u.a.(Hg.): Wertwandel und gesellschaftlicher Wandel Frankfurt am Main.

Welsch, Wolfgang, 1995: Vernunft, die zeitgenoessiche Vernunftkritik und das Knozept der transversalen Vernunft, Frankfurt am Main Germany.

Willi, J.W., 1966: Grundlagen einer empirischen Soziologie der Werte und Wertsysteme, zuerich.